جمهورية مصرالعربية

معهدالتخطيط القومي

سلسـلـة قضايـا التخطيـط والتنميـة

الأسرة المصرية وأدوار جديدة في مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)

رقـم (313) – مايو 2020

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (313)
(سلسلة علمية محكمه)

الأسرة المصرية وأدوار جديدة فى مجتمع يتغير

(بالتركيز على منظومة القيم)

مايو 2020

لم يسبق نشر هذا البحث أو أي أجزاء منه، ويحظر إعادة نشره في أي جهة أخرى قبل أخذ موافقة المعهد.

"الآراء في هذا البحث تمثل رأى الباحثين فقط"

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي
الإدارة العامه للبحوث

رئيس المعهد
أ.د . علاء زهران

نائب رئيس المعهد
لشئون البحوث والدراسات العليا
أ.د . خالد عطية

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

الأسرة المصرية وأدوار جديدة فى مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)

تأليف: زينات محمد طبالة واخرون

الطبعه الأولى: معهد التخطيط القومي 2020

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران - مدينة نصر - جمهورية مصر العربية – ص. ب. 11765.

0222621151 – 0222634747

Salah Salem intersection with Al Tayran st, Nasr City, Cairo, Egypt.

www.inp.edu.eg

الطباعه والتنفيذ
معهد التخطيط القومي

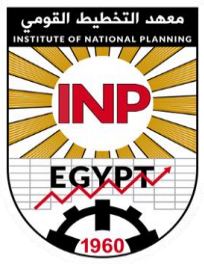

طبالة، زينات وآخرون

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية:
الأسرة المصرية وأدوار جديدة فى مجتمع يتغير (بالتركيز على منظومة القيم)

زينات طبالة وآخرون، القاهرة، معهد التخطيط القومي، 2020.

183 ص: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

الكلمات الدالة:
التغيرالاجتماعي - الأسرة - القيم-الأدوار - الأنشطة اللاصفية - الزواج والطلاق - المسنون - ذوى الاحتياجات الخاصة.

رقم الايداع: 2020/11204

ISBN: 978-977-6641-53-2

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجه المعهد بل تعبر عن رأي المؤلف وتوجهه في المقام الاول

حقوق الطبع والنشر

محفوظة لمعهد التخطيط القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الإقتباس بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط القومي أو بالإشارة الى المصدر.

تقديم

تعتبر سلسلة قضايا التخطيط والتنمية أحد القنوات الرئيسية لنشر نتاج معهد التخطيط القومى من دراسات وبحوث جماعية محكمة فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية. يضم المعهد مجموعة من الباحثين والخبراء متنوعى ومتعددى التخصصات، مما يضيف إلى قيمة وفائدة مثل هذه الدراسات المختلفة التى يتم إجراؤها من حيث شمولية الأخذ فى الاعتبار الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، المؤسسية، والمعلوماتية وغيرها لأى من القضايا محل البحث.

تضمنت الاصدارات المختلفة لسلسلة قضايا التخطيط والتنمية منذ بدئها فى عام 1977 عدداً من الدراسات التى تناولت قضايا مختلفة تفيد الباحثين والدارسين، وكذا صانعى السياسات ومتخذى القرارات فى مختلف مجالات التخطيط والتنمية منها على سبيل المثال لا الحصر : السياسات المالية، السياسات النقدية، الإنتاجية والأسعار، الاستهلاك والتجارة الداخلية، المالية العامة، التجارة الخارجية، قضايا التشغيل والبطالة وسوق العمل، التنمية الإقليمية، آفاق وفرص الاستثمار، السياسات الصناعية، السياسات الزراعية والتنمية الريفية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مناهج ونماذج التخطيط ، قضايا البيئة والموارد الطبيعية، التنمية المجتمعية، قضايا التعليم، ...إلخ

تتنوع مصادر وقنوات النشر لدى المعهد إلى جانب سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، والمتمثلة فى المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، والتى تصدر بصفة دورية نصف سنوية، وكذلك كتاب المؤتمر الدولى والذى يضم الأبحاث التى تم قبولها أو مناقشتها فى المؤتمر، وسلسة المذكرات الخارجية، وكراسات السياسات، إضافة إلى ما يصدره المعهد من نشرات علمية تعكس ما يعقده المعهد من فعاليات علمية متنوعة.

وفق الله الجميع لما فيه خير البلاد، والله من وراء القصد...

رئيس المعهد

أ.د. علاء زهران

موجز الدراسة

تتناول هذه الدراسة –الأسرة المصرية وأدوار جديدة في مجتمع يتغير بالتركيز على منظومة القيم–أهم التغيرات الاجتماعية التي تحيط بالأسرة المصرية ،مع التركيز على التغير الديموجرافي وما أدى إليه من تغير في هيكل السكان ،وتزايد أعداد المطلقين ،و المسنين و ذوى الاحتياجات الخاصة ،مما ألقى بأعباء على الأسرة لرعاية هذه الفئات من ناحية ،ومن ناحية أخرى في أهمية قيامها بأدوار تساهم في الحد من بعض المشاكل و التحديات.

وفى هذا الصدد قدمت الدراسة صورة للتغير الاجتماعي الذى يحيط بالأسرة بعد استعراض التغير الديموجرافى قدمت تحليلا لأهمية دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية ،ومن ثم دورها في تعزيز منظومة القيم ،كما قدمت تحليلا لأهمية المنظومة التعليمية ودور المعلم على وجه التحديد، والأنشطة اللاصفية في ترسيخ بعض القيم الأخلاقية لدى الطلاب ،وكان استعراض واقع الزواج والطلاق، وكذلك واقع المسنين و ذوى الاحتياجات الخاصة وطبيعة الدور المؤسسي المقدم في كل حالة ما يشير إلى أهمية التخطيط لنجاح دور الأسرة.

واستطاع فريق الباحثين بتخصصاتهم العلمية المختلفة والمتنوعة من علم نفس وإحصاء وتخطيط تربوي، واقتصاد، وتخطيط تعليم وتخطيط صحى، واجتماع ، وإعلام، ومن خلال مجموعة جلسات من المناقشة والحوار لتنقيح العمل بمحاور الدراسة، تقديم مجموعة من النتائج و الإستخلاصات التي ترسم صورة واضحة أمام المخطط و متخذ القرار لأهمية دور الأسرة في إعداد الأفراد ومساعدتهم على التكيف مع متغيرات العصر دون ما إخلال بمنظومة القيم .

ويعد كل فصل من فصول هذه الدراسة بمثابة دراسة موجزة لمن يريد قراءة الصورة –من المخططين–بكل تشابكاتها ،حتى تحظى الأسرة بأهميتها في العملية التخطيطية وخاصة في وضع استراتيجية التنمية المستدامة بعد ما تم إغفالها في الاستراتيجية الوطنية.

الكلمات المفتاحية:

التغير الاجتماعي – الأسرة – القيم – الأدوار – الأنشطة اللاصفية – الزواج والطلاق – المسنون – ذوى الاحتياجات الخاصة.

فريق البحث

الأسم	الدرجة العلمية	التخصص
الهيئة العلمية بالمعهد:		
أ.د. زينات محمد طبالة	أستاذ (الباحث الرئيسي)	تحليل بيانات، (احصاء تطبيقى)، تحليل بيانات للتخطيط في مجال التعليم
أ.د دسوقى عبد الجليل	أستاذ	الأصول التربوية، تخطيط تربوي وباقتصاديات تعليم
أ.د عزة عمرالفندرى	أستاذ	صحة عامة، إحصاءات حيوية
د. أحمد سليمان على	مدرس	إحصاء، إحصاء تطبيقي
د. علا عاطف عفيفى	مدرس	اقتصاد، دراسات تنمية بشرية
الهيئة العلمية من خارج المعهد:		
أ.د هالة رمضان	أستاذ	أستاذ علم النفس بمركز البحوث الإجتماعية والجنائية
الهيئة العلمية المعاونة بالمعهد:		
أ. أحمد صلاح	معيد	اعلام، علاقات عامة واعلان
أ. هبة رفاعى	معيد	علم اجتماع

فهرس المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الفصل الأول: التغير الاجتماعي وأدوار جديدة للأسرة	**4**
1- الأسرة	**5**
1-1 المقوم الاقتصادي	**6**
1-2 المقوم الصحي	**7**
1-3 المقوم النفسي	**8**
1-4 المقوم الاجتماعي	**9**
2- الأدوار	**12**
3- التغير الاجتماعي	**13**
4- القيم الاجتماعية	**15**
الفصل الثاني: تطور هيكل وخصائص الأسرة لمصرية وخصائص السكان بين تعدادي 2006 و2017	**18**
مقدمة.....	**18**
2-1 تطور عدد الاسر ومتوسط حجم الأسرة.....	**19**
2-2 بعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للأسرة.....	**26**
2-3 بعض خصائص الديموجرافية والاجتماعية لأفراد الأسرة	**28**
الخلاصة.....	**39**
الفصل الثالث: الأسرة المصرية وتعزيز منظومة القيم	**41**
مقدمة.....	**41**
3-1 مفهوم القيم	**43**
3-2 مفهوم الأسرة	**44**
3-3 مفهوم وظائف الأسرة	**44**
3-4 مفهوم التنشئة الاجتماعية	**45**
3-5 **المحور الأول:** عملية التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة وترسيخ النسق القيمي	**46**
3-6 **المحور الثاني:** العوامل المجتمعية المحددة لدور الأسرة في ترسيخ النسق القيمي لدى الفرد بين الواقع والمتوقع	**50**

الفصل الرابع: دور المعلم في ترسيخ بعض القيم الاخلاقية لدى طلابه من خلال الأنشطة اللاصفية	**61**
4-1 : تمهيد	**61**
4-2 : القيم والتغير الاجتماعي	**62**
4-3 : الدور المتغير للمعلم وأثره في تعزيز القيم الأخلاقية لدى طلابه	**72**
4-4 : دور الأنشطة اللاصفية في تعزيز القيم الإيجابية لدى التلاميذ	**80**
4-5 : استخلاصات.....	**84**
الفصل الخامس: الزواج والطلاق في المجتمع المصري ودور الأسرة	**86**
مقدمة:	**86**
5-1 : الاطار المفاهيمي لظاهرتي الزواج والطلاق.....	**87**
5-2 : واقع ظاهرة الزواج والطلاق في مصرخلال الفترة (2006-2018)	**89**
5-2-1 واقع ظاهرة الزواج في مصر خلال فترة الدراسة.....	**89**
5-2-2 واقع ظاهرة الطلاق في مصر خلال فترة الدراسة.....	**97**
5-3 : الدور المطلوب من الأسرة لإعداد الأبناء للزواج والحد من الطلاق.....	**104**
5-4 : دور مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني(الواقع والمأمول) في دعم الحفاظ على الأستقرار والتماسك الأسري والحد من الطلاق.....	**106**
أهم النتائج :.....	**110**
اهم المقترحات:.....	**112**
الفصل السادس: المسنون وذوي الاحتياجات الخاصة بالاعاقة	**114**
تمهيد:	**114**
6-1 : المسنون.....	**114**
6-1-1 : مصطلح كبار السن.....	**115**
6-1-2 : إحصاءات المسنين في مصر.....	**116**
6-1-3 : نبذة عن رعاية المسنين في مصر.....	**119**
6-1-4 : الحق في الرعاية الصحية للمسنين.	**122**
6-1-5 : تحديات تقديم الخدمات الصحية للمسنين.....	**123**
6-1-6 : الرعاية الأسرية للمسنين	**124**
6-1-7 : مقترحات وتوصيات.....	**126**
6-2 : الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.....	**126**
6-2-1 :مصطلح الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (الاعاقة).....	**127**
6-2-2 :احصاءات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر.....	**129**

6-2-3 : أسباب الإعاقة.....	130
6-2-4 : جهود الدولة لرعاية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.....	130
6-2-5 : دور الأسرة لرعاية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	132
6-2-6 : احتياجات أساسية تقدمها الأسرة للاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة	134
6-2-7 : مشكلات اسر ذوي الاحتياجات الخاصة.....	135
6-2-8 : مقترحات وتوصيات.....	136
الخاتمة وأهم الرسائل :.....	138
ملخص الدراسة:.....	142
قائمة المراجع:	152
الملاحق:.....	160

قائمة الجداول

العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم(1-1) القيم من منظور العلوم المختلفة.....	15
جدول رقم (2-1) متوسط حجم الأسرة ومعدل التزاحم وفقاً لتعداد عامي 2006 و2017 (فرد الأسرة)	19
جدول رقم (2-2) توزيع الأسر وفقا لنوع الأسرة بتعداد عام 2017.....	24
جدول رقم (2-3) عدد ونسبة السكان (5 سنوات فأكثر) ذوي الصعوبات الوظيفية في تعداد 2017 وفقا للنوع.....	27
جدول رقم (2-4) معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات.....	28
جدول رقم (2-5) التوزيع النسبي لعدد السكان(6-20سنة) غير الملتحقين أو المتسربين من التعليم طبقا لأسباب عدم الالتحاق أو التسرب في تعداد2017(%).....	31
جدول رقم (2-6) حالات الزواج والطلاق.....	32
جدول رقم (2-7) الحالة الزواجية للسكان أقل من 18 سنة وفقا لتعداد عام 2017	33
جدول رقم (2-8) عدد الأسر المحرومة من خدمات الكهرباء والمياة والصرف الصحي في تعدادي 2006 و 2017.....	34
جدول رقم (5-1) التوزيع النسبي للحالة الزواجية للسكان(18 سنة فأكثر) وفقاً للنوع ومكان الإقامة وفقاً لتعداد 2017 القيمة(%).....	93
جدول رقم (5-2) التوزيع النسبي لأحكام الطلاق النهائية طبقا لأسباب الطلاق في مصر خلال الفترة (2006-2018).....	101
جدول رقم (6-1) جدول رقم (6-1) متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب النوع في مصر 2000-2050.....	117
جدول رقم (6-2) العمر المتوقع عند سن +60 حسب النوع في مصر 2010-2050	117
جدول رقم (6-3) توزيع أعمار فئة المسنين 60+ في مصر 2000-2050.....	118
جدول رقم (6-4) رقم النسبة المئوية لأنواع الإعاقة في مصر2018.....	129

قائمة الاشكال

العنوان	رقم الصفحة
شكل رقم(2-1) عدد الأسر وفقاً لتعداد عامي 2006 و 2017 (مليون أسرة)	19
شكل رقم (2-2) التوزيع النسبي للأسر وفقا لفئات العمر لرب الأسرة ونوع رب الأسرة (%)	21
شكل رقم (2-3) التوزيع النسبي للأسر وفقا للحالة الزواجية لرب الأسرة ونوع رب الأسرة(%)	21
شكل رقم (2-4) التوزيع النسبي للأسر وفقا للحالة التعليمية لرب الأسرة ونوع رب الأسرة(%)	22
شكل رقم (2-5) التوزيع النسبي للأسر وفقا للحالة العملية لرب الأسرة ونوع رب الأسرة (%)	23
شكل رقم (2-6) التوزيع النسبي للأسر وفقاً لعدد الحجرات بالمسكن في عام 2017 (%)	24
شكل رقم (2-7) التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن في عام 2017(%)	25
شكل رقم (2-8) عدد السكان 65 سنة فأكثر في عامي 2006 و 2017.....	26
شكل رقم (2-9) نسبة السكان 65 سنة فأكثر في عامي 2006 و 2017 (%).....	26
شكل رقم (2-10) معدل الأمية (10 سنوات فأكثر) في تعدادي 2006 و2017 (%).....	29
شكل رقم (2-11) التوزيع النسبي لعدد السكان (4 سنوات فأكثر) طبقا للالتحاق والتسرب من التعليم في تعداد 2017 (%)	30
شكل رقم (2-12) نسبة الفقر في مصر 2005/2004- 2018/2017.....	34
شكل رقم (2-13) نسبة الفقر المدقع في مصر 2005/2004- 2018/2017.....	35
شكل رقم (2-14) نسبة الفقر في مصر وفقا للمناطق الجغرافية 2015 و2018/2017	36
شكل رقم (2-15) متوسط الدخل السنوي للأسرة بين عامي 2015 و 2018/2017 (ألف جنيه)	37
شكل رقم (2-16) نسبة الأسر التي تستخدم الحاسب الآلي (%).....	38
شكل رقم (2-17) نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت من المنزل (%).....	38
شكل رقم (2-18) عدد مستخدمي الإنترنت (مليون مستخدم).....	39
شكل رقم (4-1) معايير تصنيف القيم	66
شكل رقم (4-2) تحليل دور المعلم.....	74
شكل رقم (4-3) تحليل كفايات المعلم	77
شكل رقم (5-1) تطور معدل الزواج (حضر- ريف) في مصر خلال الفترة (2006-2018).....	90

شكل رقم (5-2) تطور عدد عقود الزواج (حضر- ريف- إجمالي) في مصر خلال الفترة (2006- 2018).....	**90**
شكل رقم (5-3) التوزيع النسبي لعقود الزواج في مصر وفقاً لنوع العقد خلال عامي 2006 و2018.....	**91**
شكل رقم (5-4) التوزيع النسبي لعقود الزواج في مصر وفقاً لفئات سن الزوج والزوجة عام 2018.....	**94**
شكل رقم (5-5) نسبة (من لم يتزوج أبداً) لإجمالي السكان (35 عاماً فاكثر) في مصر عام 2017.....	**96**
شكل رقم (5-6) التوزيع النسبي لعقود الزواج وفقاً للمستوى التعليمي للزوج والزوجة في مصر عام 2018.....	**97**
شكل رقم (5-7) تطور معدل الطلاق في مصر خلال الفترة (2006- 2018).....	**98**
شكل رقم (5-8) تطور عدد إشهادات الطلاق (حضر- ريف- إجمالي) في مصر خلال الفترة (2006- 2018).....	**99**
شكل رقم (5-9) التوزيع النسبي لإشهادات الطلاق في مصر وفقاً لنوع الطلاق خلال عامى 2006 و2018.....	**100**

مقدمة عامة:

تمثل الأسرة أهم وحدة من وحدات التفاعل الاجتماعي، وتعيش اليوم أحوال متغيرة انعكست عليها بالسلب والإيجاب باعتبارها منظومة اجتماعية تمثل نقطة اهتمام مركزية لعلم الاجتماع، يؤثر فيها كل متغيرات العصر وظروف الحياة التي تسود الزمان والمكان، مما دفع بها إلى التغير شكلاً ومضموناً، وأهمية التكيف مع كل الأزمات الاجتماعية التي يتميز بها التاريخ المعاصر.

وأن الأسرة هي أحد الدعائم الأساسية لقيام أي مجتمع حيث بصلاحها تصلح المجتمعات، وأنه لا يمكن فهمها كظاهرة منعزلة، بل لابد من النظر إليها في ضوء الظروف والأوضاع السائدة في المجتمع الذى هي جزء منه، كما أن الأدوار المطلوب منها القيام بها لابد وأن تتأثر بكل المستجدات من حولها والتي تتمثل في الثقافة السائدة، ومنظومة القيم، وسلم الأولويات، والعلاقات التشابكية بين المؤسسات بداخل الدولة وبين الدولة والدول الأخرى بل والعالم أجمع، كما تتأثر بالأدوات الجديدة التي ظهرت حديثاً من تكنولوجيا ووسائل اتصال.

ومع ما شهده المجتمع المصري من تغير بأبعاده الديموجرافية والاجتماعية (تغير في هيكل السكان – زيادة أعداد المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة – زيادة حالات الطلاق... الخ) انعكست في شكل متطلبات وأدوار جديدة على الأسرة القيام بها في إطار منظومة القيم فهي حافظة القيم وداعمة للاستقرار النفسي ومما يؤكد ذلك ما أشار إليه تقرير حالة التنمية في مصر 2018 من أن استعادة منظومة القيم الايجابية للمجتمع أصبح ضرورة حتمية لتدعيم استقرار الدولة ونموها وأمنها وتفعيل سيادة القانون، وليس من المتوقع أن يتحقق ذلك بمجرد توجيهات، وإنما يتطلب الأمر خطة مدروسة ببرامج محددة ومراحل زمنية وبمشاركة كل الأطراف الفاعلة في المجتمع[1].

وإنطلاقاً من أهمية بناء الإنسان المصري وهو ما ترتكز عليه الخطة متوسطة المدى 2019/2018–2022/2021، فإن الأسرة هي أساس هذا البناء كأهم وحدة من وحدات التفاعل الاجتماعي، ومن ثم فإن تحليل أوضاع الأسرة في ظل التغير الذى يشهده المجتمع سيسهم في رصد الأدوار المطلوبة من الأسرة لمواجهة هذا التغير لمساعدة المخططين على تبنى سياسات داعمة للأسرة ومن ثم لبناء الإنسان المصري.

ولما كان التغير في مجالات عديدة، والأدوار المطلوبة كثيرة، إلا أن التركيز سيكون على بعض المجالات وبعض الأدوار في حدود ما يسمح به الوقت على أن تكون هناك مراحل

---

[1] معهد التخطيط القومي 2018 " تقرير حالة التنمية في مصر 2018"، القاهرة ، ص 165.

أهداف البحث:

تالية من البحث والدراسة أكثر تحديدا وعمقاً، تكون الدراسة الحالية أساس لها. ومن ثم فإن

<u>إشكالية البحث وأهميته تتجلى في:</u>

أن هناك أدوار جديدة على الأسرة القيام بها في ظل تغيرات عديدة يشهدها المجتمع، يجب فهم طبيعة هذه الأدوار ومساعدتها للقيام بها على نحو يدعم تماسكها ومن ثم تماسك وقوة المجتمع.

<u>أهداف البحث وتساؤلاته:</u>

تتمحور أهداف هذا البحث في التالي:

1- التعرف على طبيعة التغير الاجتماعي وما يؤدى إليه من تغير في الأدوار.

2- رصد التغير الاجتماعي خاصة في محوره الديموجرافي وما أدى إليه ذلك من تغير في الأدوار التي على الأسرة القيام بها.

3- التعرف على الدعم المؤسسي المقدم للأسرة للقيام ببعض هذه الأدوار.

4- توجيه المخططين نحو أهمية دعم الأسرة للقيام بأدوارها في اطار منظومة القيم وذلك لتحقيق بناء الإنسان المصري.

أما تساؤلات البحث فهي:

1- ما هي التغيرات التي تحيط بالأسرة المصرية في اطار التغير الديموجرافي.

2- ما هي أهم ملامح التغير الديموجرافي وعلاقة ذلك ببعض الأدوار الجديدة التي حملت بها الأسرة المصرية.

3- ما دور الأسرة في تعزيز منظومة القيم.

4- ما دور المنظومة التعليمية في تعزيز القيم.

5- ما طبيعة الدور المقدم لبناء الأسر بالزواج والحد من الطلاق .

6- ما دور الأسرة في رعاية المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة.

<u>الإطار النظري للبحث</u>

يمثل هذا البحث دراسة وصفية تحليلية ترصد تغير المجتمع والتعرف على أهمية دور الأسرة في تعزيز منظومة القيم، ومدى الحاجة للدعم النفسي لتزايد أعداد المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة وحالات الطلاق داخل المجتمع والذى كان للمنهج التاريخي والمقارن دور في تحديدها.

وتأكيداً لما سبق: يعد هذا البحث دراسة أولية نأمل أن يتبعها دراسات تالية متعمقة من الباحثين والمهتمين لكل دور من الأدوار التي تخرج بها دراستنا الحالية من خلال مسح ميداني يحدد أسباب واقعية لكل دور وذلك لمساعدة المخططين في بناء الإنسان المصري صانع التنمية.

ويتشكل الإطار من مقدمة عامة وخمسة محاور أساسية على النحو التالي:

المحور الأول: مقدمة عامة ترصد طبيعة التغير الاجتماعي الذى يشهده المجتمع المصري ويؤثر على أدوار الأسرة المصرية مع التركيز على التغير الديموجرافي.

المحور الثاني: تطور هيكل وخصائص الأسرة المصرية وخصائص السكان بين تعدادي 2006، 2017.

المحور الثالث: دور الأسرة في تعزيز منظومة القيم.

المحور الرابع: دور المنظومة التعليمية في دعم القيم(دور المعلم).

المحور الخامس: الزواج والطلاق في المجتمع المصري ودور الأسرة.

المحور السادس: المسنون وذوى الاحتياجات الخاصة.

هذا وقد تم اختيار موضوعات المحور الخامس والسادس تحديدا نظرا لم يظهره التغير الديموجرافي من أهمية دور الأسرة في توجيه أبنائها نحو الزواج الناجح والحد من الطلاق، وكذلك دورها مع المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة.

وأفردت الدراسة فصلًا لعرض ومناقشة كل محور بغية توضيح الصورة أمام المخطط، دون إغفال طبيعة التشابكات بين المحاور المختلفة.

الباحث الرئيسي

الفصل الأول

التغير الاجتماعي وأدوار جديدة للأسرة

تمهيد

يشهد العالم تغيرات متسارعة، بل إن التغير هو الشيء الثابت في الحياة إن جاز التعبير، أو بمعنى أدق هو الحقيقة المؤكدة التي يجب أن نسلم بها، ونضعها أمام الجميع خاصة المخططين لإنجاح الخطط أملاً في تحقيق التنمية التي هي الحلم المنشود للبشر.

ويعيش المجتمع المصري كغيره من المجتمعات في ظل تغير اجتماعي واضح ألقى بظلاله على نمط الحياة، والأسر، والأفراد. فظهرت الحاجة لرصد هذا التغير ومعرفة ما أدى إليه من أدوار جديدة على الأسر القيام بها في ظل منظومة القيم التي تحكم المجتمع المصري والتي أصبح بعض عناصرها في حاجة إلى إعادة مناقشة لتحديد صور وأشكال جديدة للمواجهة لا تخل بهذه المنظومة ولكن في إطار التغير الاجتماعي في مجمله.

ومن ثم فإن رصد التغير الاجتماعي الذى يشهده المجتمع المصري، وطبيعة هذا التغير وأثره على أدوار الأسرة المصرية أصبح ضرورة على المخططين أخذها في الاعتبار حتى يتحقق بناء الإنسان المصري كركيزة ترتكز عليها خطة التنمية 2019/2018 –2022/2021.

ويركز هذا الفصل على رصد التغير الاجتماعي (وطبيعته) بداية من تحديد مفهوم التغير الاجتماعي وعناصره، مع التركيز على التغير الديموجرافي دون إغفال الإطار العام الذى يتحرك فيه هذا التغير من أوضاع اقتصادية حاكمة كان لها أثرها الواضح على مراجعة سلم أولويات الأسرة ومنظومة القيم التي تحكمها لإعداد أبنائها بشكل يساعدهم على التكيف مع الجديد بشكل إيجابي.

ولما كان موضوعنا هو الأسرة المصرية وأدوار جديدة في مجتمع يتغير بالتركيز على منظومة القيم فإن هذا الفصل سيركز على أربع مفردات هي:

الأسرة – الأدوار – التغير الاجتماعي – القيم

مع التأكيد على أن المعالجة و التعريفات الواردة بهذا الفصل لا تغنى من إضافة تعريفات أخرى في بعض الفصول التالية بما يخدم المحور محل المناقشة في كل فصل .

1- الأسرة

إن الأسرة هي اللبنة الأولي في المجتمع ، تعتمد في حياتها على عدة مقومات لا يمكن الاستغناء عنها لتتمكن من قيامها بوظائف كنسق اجتماعي، ويتوقف نجاحها وتكاملها الاجتماعي مع بقية الأنظمة والانساق الاجتماعية الاخرى على مدى تكامل هذه المقومات، الاقتصادية، الصحية، النفسية، الاجتماعية. وتتعدد المفاهيم والتعريفات الخاصة بالأسرة، إلا أنها تتفق جميعها في أنها بنيان اجتماعي يقوم على علاقات اجتماعية تحددها الثقافة السائدة في المجتمع، حيث أنها المؤسسة الاجتماعية التي يقوم فيها الأبوان بغرس العادات والتقاليد، والمهارات والقيم في نفس الطفل لإعداده على نحو يجعل منه عضواص فاعلاً في مجتمعه.

فقد جاء في قاموس علم الاجتماع لريمون بودونRaymond boudon La definition la plus courante de la famille: Group caracterise par la residence commune et la cooperation dadulte des deux sexes et des enfant quils ont engenders ou adoptes (R.Boudon, 2005)[1]

كما عرفها (عبد الحميد الخطيب) في القاموس الاجتماعي بأنها تلك العلاقة التي ترتبط بين الرجل وامرأة أو أكثر معاص بروابط القرابة أو علاقات وثيقة أخرى، بحيث يشعر الأفراد البالغين فيها بمسئوليتهم نحو الطفال سواء كان هؤلاء الأطفال أبنائهم الطبيعيين أم أبنائهم بالتبني[2].

أما بارسونز فيقول عن الأسرة انها نسق اجتماعي لأنها هي التي تربط البناء الاجتماعي بالشخصية ، فالقيم والأدوار عناصر اجتماعية تنظم العلاقات داخل البناء ، وتؤكد هذه العناصر علاقة التداخل والتفاعل بين الشخصية والبناء الاجتماعي.

أي أن بارسونز ربط في تعريفه الأسرة بالقيم والأدوار، واعتبر الأسرة نسق اجتماعي من بين انساق اجتماعية اخرى تتفاعل فيما بينها مكونة ربناء اجتماعي اكبر وهو المجتمع.

ولسنا بصدد عرض ما قبل عن الأسرة وتعريفاتها المتعددة إلا أننا نسعى لتحديد المقومات التي يمكن أن تشكل ادوار السرة لربط هذه الدوار بالتغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع فقد أظهرت الدراسات المتنوعة في ميدان السرة احتلافات هامة في انماطها في المجتمع الواحد من حيث التكوين البنائي والأيديولوجي وفرص الحياة والدوار الزوجية وفي أسلوب الحياة الخاصة في عصر العولمة وانتشار وسائل الاتصال.

ربما كان ذلك هو الذي ادى بكثير من المهتمين بعلم الاجتماع السري الى القول بأن تعدد انماط السرة في المجتمع يعتبر من ابرز ملامح المجتمعات المعاصرة[3].

---

[1] Reymond Boudon, Philipe Besnard et dautre: Dictionnaire de Sociologic, Larouse, France, 2005, P.97

[2] عبد الحميد الخطيب، أنظمة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل ، القاهرة ،2002، ص 358.

[3] مهدي محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ،2008

ومع تعدد التعريفات لمفهوم الأسرة التي اهتم بها علماء اجتماع الأسرة إلا أننا في هذه الدراسة لا يهمنا سوى أدوار الأسرة، ومن ثم التعريفات التي تشيرالى هذه الأدوار.

وتتمثل المقومات الرئيسية التي تعتمد عليها الأسرة في أربعة مقومات هي الاقتصادي – الصحي – النفسي – الاجتماعي.

1-1المقوم الاقتصادي

فإذا كان غياب البعد الاجتماعي في التنمية يؤدى إلى ظهور الكثير من المشاكل والإخفاقات إلا أن البعد الاقتصادي هو بعد حاكم نظراً لأن الموارد المالية والاقتصادية هي نقطة الانطلاق لإحداث التنمية، ومن ثم فإنه وبالقياس تمثل الموارد المالية والاقتصادية عنصراً هاما لقيام الأسرة بأدوارها ووظائفها، وإشباع حاجات أفرادها، ودعمها في المشاركة الاجتماعية.

وفي هذا الصدد تشير (سلوى)إلى أن قيام الأسرة بوظائفها مرهون بالموارد المالية والاقتصادية، فوفرتها تساهم في اشباع حاجات أفرادها المادية، أي أن العامل الاقتصادي الأساس في اشباع الحاجات الأساسية المتغيرة، والوسيلة للمحافظة على بنائها المادي والنفسي، ويترتب على قصور العامل الاقتصادي ما يسمى بالفقر، الذى يحرم الأسرة من المشاركة الاجتماعية وكثير من جوانب الحياة[1].

وحيث كشفت نتائج مسح مرصد أحوال الأسرة المصرية دورة مايو 2019 أن حوالى 61.6% من الأسر المصرية يحصلون على دخلهم من العمل فقط، 23.2% يحصلون على دخلهم من العمل ومن مصدر آخر غير العمل، بينما يحصل 15.2% من الأسر على دخلهم من مصدر آخر غير العمل فقط[2].كما أكد مسح الدخل و الإنفاق و الاستهلاك 2018/2017للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء أن الدخل من العمل يمثل 62.7 %من إجمالي دخل الأسرة.

ومن هنا يتضح أن عمل أفراد الأسرة هو الداعم الأساسي للمقوم الاقتصادي، ومن ثم فإن وجود تزايد في أعداد كبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة من شأنه التأثير على دخل الأسرة من ناحية وتحميل عبء على القوى المنتجة خاصة وأن معدل الإعالة في تزايد حيث وصل الى 61.6% في تعداد 2017 مقابل 55% في تعداد 2006.

---

[1] سلوى عثمان الصديقى و آخرون قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية،المكتب الجامعى الحديث، الأزاريطة(الإسكندرية)،2004،ص ص 61-62.

[2] مركز معلومات دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء، تقارير معلوماتية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، العدد 66، سبتمبر 2012.

وأن التغير الديموجرافي الذى تشهده مصر في اطار من التغير الاجتماعي بشكل عام يحمل الأسرة المصرية أعباءًا متزايدة في ظل ارتفاع نسبة الفقر والتي وصلت الى 32.5% في أخر بحث للدخل والانفاق والاستهلاك عام 2018/2017.

وفي هذا الصدد نؤكد على ما يلى:

تمثل إنتاجية العامل أحد أهم مقومات النمو الاقتصادي لأى دولة، كما تحدد مكانتها الدولية فيما يتعلق بقدرتها التنافسية. وتوضح مؤشرات انتاجية العامل في مصر، بالمقياس البسيط الذى يعبر عن متوسط نصيب العامل من الناتج المحلىالإجمالي الحقيقي، أنها تنمو بمعدل ثابت حوالى 1% تقريبا، وهو معدل متواضع ويستدعى الاهتمام **بجدية برفع إنتاجية** العمل لما تؤدى اليه من تحفيز النمو دون الضغط على موارد التمويل[1].

كما أن بحث الدخل والانفاق والاستهلاك 2018/2017، أشار إلى انخفاض متوسط الدخل السنوي للأسرة من 44193.8 جنيه عام 2015 إلى 35839.1 جنيه عام 2018/2017 (بالأسعار الثابتة) بنسبة انخفاض 18.9% مع وجود تباين على مستوى الحضر والريف، كما لوحظ أن متوسط الاستهلاك/الإنفاق السنوي الفعلي للأسرة أكبر من المتوسط السنوي الكلى لها بمقدار الدعم (والمتمثل في بطاقات التموين وفرق الخبز)والتحويلات العينية.

1-2المقوم الصحي

إن المقوم الصحي من المقومات الهامة في حياة الأسرة، بداية من تكوين الأسرة من أفراد أصحاء، لا وجود بينهما لأسباب تؤثر على ذريتها في المستقبل، إلى جانب أهمية رعاية الأبناء صحياً لكى تجنبهم المشاكل الصحية والإعاقات المختلفة، والاضطرابات التي تحدث بسبب تعرض أحد أفراد الأسرة للمرض.

وفي هذا الإطار ترى(أميرة منصور)[2] أن الأسرة هي الوسيلة البيولوجية التي تمد المجتمع بالأفراد، وذلك عن طريق الإنجاب الذى عن طريقه نضمن استمرار النوع الإنساني، ومن خلالها تنتقل الموروثات التي تحملها الجينات لذلك لابد أن تكون الأسرة سليمة من الناحية الصحية لضمان سلامة الأبناء، ويؤكد الكثير من العلماء أن ضعف النسل وتدهوره يرجع في بعض منه إلى العوامل الوراثية خاصة في حالة الزواج من الأقارب، ولكى يتحقق التكامل الأسرى لابد أن تتوفر الجوانب الصحية لجميع أفراد الأسرة. وعلى ذلك فإن على الأسرة يقع عبء رعاية الأبناء

---

[1] معهد التخطيط القومي ، 2018، القاهرة، مركز سبق ذكره، ص 74

[2] أميرة منصور يوسف على، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، دار الفكر، الأردن، 2005، ص 186.

صحيا، وفي ذات الوقت يقع عليها عبء التعامل مع غير الأصحاء سواء من كبار السن أو من ذوى الاحتياجات الخاصة بشكل يتطلب منها جهوداً كبيرة ودرجة عالية من الوعى والإدراك لمتطلبات هذه الفئات التي يتزايد حجمها بشكل واضح تظهره بيانات تعداد 2017 الذى أشار إلى وصول عدد السكان من 65 سنة فأكثر إلى نحو 3.7 مليون فرد يمثلون 3.9% من إجمالي السكان مقابل 2.7 مليون فرد في تعداد 2006 وهو ما سيتم الإشارة إليه عند استعراض التغير الديموجرافي في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

وكذلك تزايدت أعداد ذوى الاحتياجات الخاصة لتصل الى 10.7% من السكان في الشريحة العمرية 5 سنوات فأكثر وهو ما يمثل حوالى 8.7 مليون فرد.

ومع الاتفاق أو الاختلاف مع هذه الأرقام إلا أن الحقيقة الواضحة للجميع هي تزايد هذه الأعداد بشكل أضاف أعباءًا على الأسر ومحددات جديدة لأدوارها.

1-3المقوم النفسي

تقدم الأسرة لأبنائها مقوما من أهم مقومات الحياة ألا وهو المقوم النفسي والطمأنينة حيث يدعمهم بالقوة النفسية في مواجهة الحياة، ويساعدهم على تفهم الكثير من المتغيرات التي تحيط بهم وتهيئهم بمهارات القدرة على التكيف دون معاناة نفسية، كما أن التماسك الأسرى من شأنه أن يعزز الصحة النفسية والقدرة على مواجهة الصعاب.

وقديما كانت الأسرة الممتدة (حيث يعيش الأبناء المتزوجين مع والديهم وأخواتهم داخل نفس المسكن) تمارس هذا الدور بتلقائية شديدة وبساطة تتلائم مع المجتمعات في ذلك الوقت. واليوم تحتاج الأسرة النووية (والتي تتمثل في الزوج والزوجة والأبناء فقط)التي سادت، لمن يوجهها في هذا الشأن من خلال العديد من المؤسسات.

إذا كانت التنمية في المجتمع تحتاج لأدوار الفاعلين الرئيسيين من القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، ولما كان تطوير التعليم يركز على إعداد الأفراد المشاركين، وأن هدف حوكمة مؤسسات الدولة كأحد أهداف الاستراتيجية الوطنية 2030 في أحد غاياتها تتطلب المسئولية المجتمعية.. الخ، فإن ذلك يتطلب من الأفراد أن يكونوا مشاركين ومتفاعلين ومتحملين للمسئولية ليكون لهم الدور الإيجابي في بناء المجتمع، وهنا يتجلى دور الأسرة واضحا في اعدادهم من خلال المقوم النفسي لهذه الأدوار لتكون هي ثقافة حياتهم، كما أن الحوكمة في اطارها العام المعنى بمحاربة الفساد تستدعى أن ينشأ الأفراد في بيئة تحارب الفساد ولا تتقبله. خاصة وأنها نظام اجتماعي تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية وتتأثر بها، كما أنها الإطار الذى يحدد تصرفات أفرادها، وأنها تقوم على أوضاع ومصطلحات وقيم وعادات يقرها الدين والمجتمع.

1-4المقوم الاجتماعي

الإنسان اجتماعي بطبعه، لا يعيش بمفرده، وتمثل العلاقات الاجتماعية جانباً هاماً في حياته. وتقوم الأسرة بدور فاعل وهام من خلال التنشئة الاجتماعية في تربية أبناءها على التفاعل وتسلحه بالعلاقات الاجتماعية في اطار من الثقافة التي تتبناها وطبيعة أفراد هذه الأسرة ومكاناتهم الاجتماعية. إن الشخصية لا تولد مع الفرد ولكنها تتكون وتنمو معه في اطار من القيم التي تتبناها الأسرة وعاداتها. وبقدر ما يكون الفرد محاط بقيم وعادات إيجابية بداية من أسرته بقدر ما تنمو شخصيته على الثقة بالنفس والتسامح واحترام الآخرين والتعاون معهم وحب العمل والإتقان وتحمل المسئولية.

ومع كثرة المتغيرات التي تحيط بالإنسان والتغير الاجتماعي والديموجرافي بشكل خاص فإن الفرد في المجتمع أصبح مطالباً بأن يكون عضوا مشاركا بفاعلية من خلال تفهمه لأدور ومسئوليات تؤدى إلى نجاح دوره وعلى الأسرة أن تعده لهذا الدور حتى يعي معنى المسئولية والمشاركة المجتمعية دون ما تفرقه بين الذكور والإناث مما ينعكس بالإيجاب على تكوين الأسر الجديدة من خلال الزواج فيحد من الطلاق وخاصة الطلاق المبكر الذى بات شيئاً مكرراً يرجع بعض من أسبابه إلى عدم إعداد الأبناء لهذه المسئولية وتفهمهم لدور كل منهم في إنجاح هذه العلاقة، هذا الى جانب قبول بعض الأسر لفكرة الزواج المبكر لأبنائها وما يترتب على ذلك من مشاكل عديدة.

وبشكل عام وعلى مستوى كل المتغيرات فإن التغير في سلوك الإنسان هو نتيجة التغيرات الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية والثقافية. وتجاه هذا الوضع يصبح على التربية ان تتماشى مع التغيرات، وأن تجدد في مفاهيمها وأن تفعل دورها في تهيئة وتحفيز الإنسان للتأقلم مع التغيرات الاجتماعية وبخاصة الثقافية منها.

فإن التربية جزء من الثقافة، ووظيفة التربية الرئيسية، تتمثل في نقل الثقافة الى الأفراد بصورة تمكنهم من العمل والحياة[1].

وهنا يتجلى دور الأسرة في هذا المقوم الاجتماعي وهذا يستدعى فهما لدور الأسرة في التنمية بشكل يتلائم مع التغيرات الاجتماعية.

وفي هذا الصدد نجد أن أهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية 2030 لم تتبنى وحدة الأسرة لتوجيه التخطيط التنموي الوطني وسارت على نفس نهج الأجندة العالمية 2030 التي ركزت على

---

[1] ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصر ومردوداتها على التنمية البشرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (234)، معهد التخطيط القومى، يونيو 2012، ص 83.

فئات وشرائح مثل المرأة .وفي هذا تساءل (أديب نعمة)إلى أنه كيف يمكن للإطار التنموي الجديد وما يحتويه من مبادئ وتوجهات ومضامين محددة أن يقدم لنا اطاراً تحليلياً وعمليا لفهم دور الأسرة في التنمية بشكل جديد أكثر تطوراً أو كيف يمكن لمنظور العائلة نفسه أن يساعد في تكييف الأجندة العالمية لتكون أكثر استجابة من الناحية التطبيقية لرسم السياسات الوطنية التي تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الوطنية على نحو أفضل، ويعنى هذا العلاقة بين القطبين (الأجندة وموضوع العائلة) هي علاقة تأثر في الاتجاهين لا في اتجاه واحد[1].

إن هناك ضعفاً شديداً واضحاً في تناول الأسرة ودورها في التنمية في أجندة 2030، مع العلم أن قسماً كبيراً من الأهداف لا يمكن أن يتحقق دون توسط الأسرة ودون قيامها بدورها بما هي التشكيل الاجتماعي الأول الذى تنمو فياطاره الحياة الفردية والاجتماعية المادية والمعنوية للأفراد، ومع ذلك نص أجندة 2030 لم يتناول الأسرة ودورها بشكل مباشر في أى فقرة من فقراته على الاطلاق، كما لم ينص في الأهداف والمقاصد (أى خطة العمل) على**أى** هدف أو توجه يتعلق بالأسرة ودورها وتطويرها وتحويلها بما هي تشكيل اجتماعي وفاعل اجتماعي هام ومؤثر[2].

واستمرارًا على نفس النهج قدمت المسودة الأولية لأهداف وغايات الاستراتيجية الوطنية 2030[3] التي نوقشت في ورشة عمل من 1-3 أكتوبر 2019 في حضور عدد من الخبراء والاكاديميين المختصين، قدمت هذه المسودة 8 أهداف لكل هدف غاياته على النحو التالي:

الأهداف والغايات الاستراتيجية الوطنية:

١-الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته

- الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع.
- توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية.
- تعزيز الإتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم.
- تعزيز الاتاحة وضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة.
- تعزيز الاتاحة وتحسين جودة الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحي، الكهرباء، ادارة المخلفات، المواصلات، والإسكان).

---

[1] اديب نعمه، مستشار إقليمي في أجندة 2030 والسياسات الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا.

[2] ادماج منظور الأسرة في أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: التطلعات والتحديات. مركز قطر الوطنى للمؤتمرات، الدوحة 29، 30، نوفمبر 2017.

[3] نوقشت المسودة الأولية في حضور عدد من الخبراء والاكاديميين المثقفين في 1-3 أكتوبر 2019 بفندق سونستا – القاهرة.

- تحسين البنية التحتية (الطرق، مرافق وغيرها) ورفع معايير السلامة والامان بها.
- تحسين جودة البيئة العمرانية والارتقاء بالمظهر الحضاري.
- تحسين نوعية البيئة المحيطة بالمواطن المصري.
- ضبط معدلات النمو السكان وتحسين الخصائص السكانية.
- إثراء الحياة الثقافية.
- تطوير البنية التحتية الرقمية.

ب-**العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة.**

- تحقيق المساواة في الحقوق والفرص.
- تحقيق العدالة المكانية وسد الفجوات التنموية الجغرافية.
- تمكين المرأة والشباب والفئات الأكثر احتياجاً وضمان حقوقهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- دعم المشاركة المجتمعية في التنمية لكافة الفئات.
- تعزيز روح الولاء والانتماء للهوية المصرية وتنوعها الثقافي.
- تعزيز الشمول الرقمي.

ج-**اقتصاد تنافسي ومتنوع**

- تحقيق نمو اقتصادي مرتفع، احتوائي ومستدام.
- رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد.
- زيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائقة.
- تحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال.
- تحقيق الشمول المالي.
- ادراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية.
- تحقيق الاستدامة المالية.
- التحول نحو الاقتصاد الرقمي والاقتصاد القائم على المعرفة.

وتمثل الغايات المحددة للأهداف ما يحتم دعم وتعزيز أدوار الأسرة من منظور هام ألا وهو منظومة القيم الايجابية التي تبنى على أساسها الأسرة فتجعل الابن مشاركًا ورافضًا للفساد ولديه قدرة على البناء.

2- الأدوار

2-1 مفهوم الدور Role

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية في النظرية الاجتماعية، فهو يحدد لنا طبيعة التوقعات الاجتماعية المرتبطة بمكانات وأوضاع اجتماعية معينة، ويحلل تفاصيل تلك التوقعات[1].

ويشير علماء الاجتماع الأسرى إلى أن وضع الدور يتحدد بناء على المعايير التي يعتنقها الأفراد. وبأنه الأداء والعمل الذى يجب أن يقوم به الشخص الذى يشغل وظيفة معينة أو مركزا معينا في جماعة صغيرة أو في المجتمع ككل ويتحدد هذا الأداء أو العمل من قبل الجماعة والمجتمع في اطار القيم والمعايير المحددة من خلال المجتمع من ناحية وأيضا من خلال توقعات الشخص ذاته عن مضمون الدور ومتطلباته التي يجب أن يلتزم بها من ناحية أخرى. ومن هنا يكون للأسرة دورها في تنشئة أبنائها والقيم التي تسلكها وتتمسك بها أثر كبير.

ومن ثم فإن للأسرة ادواراً عديدة تتباين في درجة تغيرها وترتيب أولوياتها بداية من دورها الأول في الإنجاب (وهو ما يتسم بتغير بسيط في آليات هذا الدور) بل يتسع الدور للتربية والتنشئة الاجتماعية والتعليم الأولى وإرساء القيم الاجتماعية والعادات والتقاليد، والتدريب على العلاقات الاجتماعية والانتاجية التي في ضوئها تساهم الأسرة في بناء وتنمية المجتمع خاصة عندما تتحلى هذه الأسرة وتمارس القيم الإيجابية، فتسلك ومن ثم يسلك أبنائها احترام العمل والقدرة على التعاون وتحمل المسئولية وقبول الآخر والانتماء للمجتمع وحب المشاركة.. الخ الى آخر القيم الداعمة للإنتاج والإنتاجية ودفع المجتمع نحو التقدم والازدهار.

وبتزايد الانفتاح على المجتمعات الأخرى، وتزايد استخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الحديثة، اتسمت القيم والعادات بتغير في شكل الأداء، هذا التغير يفرض تعريفات إجرائية يقبلها المجتمع ويحترمها ويقر بها في سلم أولوياته التنموية وإلا أصبحت تحديات تضعف من طاقته وتعوق تقدمه.

ومن ثم فإن الأسرة التي هي بوصفها الخلية الأولى للمجتمع تمثل أحد أهم وسائط عملية التنشئة الاجتماعية، لعبت ومازالت تلعب ويفترض لها أن تلعب دائماً الدور الفاعل في التنشئة الاجتماعية على الرغم من أن كثرة المؤشرات التي تحيط بها والتي ربما غيرت من شكل الدور الذى تقدمه الأسرة، وترتيبه في سلم الأولويات فهي باعتبارها الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، تمثل العامل الأول المؤثر في صنع سلوك الطفل بطبيعة اجتماعية، ومن ثم تبدو

---

[1] جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني، ترجمة الجوهري وآخرين، مراجعة وتقديم : محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2000، ص 723.

أكثر جماعات التنشئة الاجتماعية أهمية وكفتها أكثر ترجيحا عن المؤسسات الأخرى لما تتركه في شخصية الطفل من آثار إيجابية أو سلبية[1]، إن الشخصية لا تولد مع الفرد ولكنها تتكون وتنمو معه تدريجيا بتفاعله مع المحيط الاجتماعي الذى ينشأ فيه، ومن أولى المؤسسات الاجتماعية التي أوجدها المجتمع هي الأسرة، فاذا كانت صالحة تلقى دروسه الأولى في الثقة بالنفس والاعتماد عليها والشجاعة والاقبال والتسامح والتضحية والاهتمام بشئون الغير واحترام الآخرين والتعاون معهم، أما اذا كانت الأسرة غير صالحة فإنها لا تنتج عادة إلا شخصا مضطربا في نفسيته وشاذا في سلوكه وتصرفاته[2].

3- التغير الاجتماعي

يقصد بالتغير الاجتماعي كل تحول يحدث في النظم والأنساق والاجهزة الاجتماعية سواء البنائية أم الوظيفية خلال مدة زمنية محددة، وهو كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع لأنه سمة لازمت الإنسانية على مدى الزمان، فهو ضرورة حياتية لازمة لبقاء الجنس البشرى ودالة على تفاعل أنماط الحياة.

وفي إطار هذا التغير تتحقق أنماط وقيم اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد أن حياتهم متجددة، مما ينعكس على الأدوار التي يقومون بها، وكذلك على سلم ترتيب الأولويات في حياتهم.

وليس أبلغ من المثل القائل ما معناه أنك لن تنزل النهر مرتين، فالنهر ليس النهر ولا أنت هو أنت.

ويستلزم هذا الأمر التعرف على التغير الاجتماعي الحادث وما يقتضيه ذلك من أدوار جديدة وتكيف يلائم هذا الجديد.

ومن ثم وإن كنا نركز على العامل الديموجرافي (السكاني) فإنه لا يمكن إغفال العوامل الأخرى التي تشكل في مجملها التغير الاجتماعي وهي العامل الاقتصادي والثقافي، البيئي، والتكنولوجي... الخ، والتي تؤدى إلى مظاهر عديدة بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبى.

ومع تعدد التعريفات التي تناولت التغير الاجتماعي، إلا أنه يمكن تصنيفها الى مجموعات:

ا-مجموعة التعريفات التي تركز على التغيرات الهيكلية في البناء الاجتماعي.

ب-مجموعة التعريفات التي تركز على الوظائف.

ج-مجموعة تعريفات تركز على المستويات المختلفة للتغير الاجتماعي.

د-مجموعة تعريفات تركز على ربط العناصر البنائية والوظيفية بعنصر الزمن.

---

[1] السيد سلامة الخميس، التربية والمدرسة والمعلم (قراءة اجتماعية ثقافية)، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الاسكندرية (مصر)، 2000، ص 167.

[2] احسان من الحسن، علم اجتماع العائلة، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2005، ص 206.

هـ-مجموعة تعريفات تركز على تعدد مظاهر التغير أو مجالاته.

وفي الحقيقة أن هذه التعريفات بتقسيماتها المختلفة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض فالتغيرات الهيكلية في حجم السكان وتركيب أجزائه المختلفة لا يمكن فصلها عن التغير في الطريقة التي تعمل بها النظم والأنساق داخل المجتمع وأسلوب الأداء الوظيفي لهذه الأنساق عبر الزمن.

وكذلك عندما يحدث التغير الاجتماعي يؤثر في بناء المجتمع مما يؤثر على طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه، ومن ثم على الأفراد.

وإن كانت بعض هذه التعريفات تفرق بين نوعين من التغير، التغير الاجتماعي والتغير الثقافي، حيث الأول يشير إلى التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية، بينما يشير الثاني الى التغيرات في القيم والمعتقدات.

ولكن بشكل آخر وإستخلاصًا مما سبق يعرف التغير الاجتماعي بأنه كافة أشكال التحول الجزئية والكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي والثقافي لمجتمع من المجتمعات وتحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن، ويكون لها نتائج بعيدة المدى على المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي[1] .

ويؤدى التغير الاجتماعي كما سبق وذكرنا الى مظاهر مختلفة بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبى.

من مظاهر التغير الاجتماعي الايجابية[2]:

- تقدم العلم في مجالات واسعة أدى الى رفاهية الفرد والمجتمع.
- ازدياد وتحسن وسائل الاتصال واعتماد الأفراد والجماعات على بعضهم البعض.
- تغير في الرعاية الاجتماعية من الأسرة الى المؤسسات الاجتماعية.
- النمو الحضاري والتغير العمراني المصاحب للزيادة السكانية.

ومن مظاهر التغير الاجتماعي السلبية:

- التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب المعنوي.
- الميل الى الأنانية والفردية.
- انتشار اللامبالاة
- خلق انحرافات سلوكية اجتماعية داخل نطاق المجتمع.

---

[1] سلامة محمد جمعه المرحوى، التحليل السيسيولوجي لتأثير القيم الاجتماعية في تشكيل الصحة والمرض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999، ص 23.

[2] أمينة على كاظم (دكتورة): التغير الاجتماعي والثقافي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1993، ص 86.

- زيادة الضغوط النفسية نتيجة التقدم التكنولوجي.

وحيث أن الدراسة الحالية تركز على عنصر التغير الديموجرافي في التغير الاجتماعي، وأخذا في الاعتبار باقي عناصر التغير وما أدى إليه من أدوار جديدة على الأسرة القيام بها في ظل كل هذا التغير كان لابد من البحث عن ما يدعم قيام الأسرة بهذه الأدوار مؤسساتياً.

4- القيم الاجتماعية

اعتبر علماء الاجتماع، القيم، محددا من محددات السلوك الإنساني ولكنهم اختلفوا وتباينت الآراء فيما بينهم حول تعريف مفهوم القيم الاجتماعية.

حيث أن المجالات التي يهتم بها العلماء تلعب دوراً في تحديد مفهوم القيم ونظرتهم إليها وإلى أهميتها .

جدول رقم (1-1)

القيم من منظور العلوم المختلفة

مجالات اهتمام العلماء	أهمية القيم
السياسة	ربط القيم بموضوعات الدراسة السياسية واستخدامها كعوامل تفسيرية في التحليلات السياسية
التاريخ	تحليل القيم كمتغير له دوره في الأحداث التتابعية
الاقتصاد	– يستخدمون القيم أحيانا كمرادف للثمن – وأحيانا تظهر عند التبادل أو الاختيار والتفصيل وترتيب السلع
علم النفس	الكشف عن ربط القيم كمتغير بالعديد من المتغيرات الأخرى
الفلسفة	القيم أشياء متباينة مجردة مثل الحق والخير والجمال والكمال
علم الاجتماع	- القيم محددا هاما من محددات السلوك الإنساني ومفتاح فهم الثقافة الانسانية - القيم متغير هام ينبغي تحليله والاستناد إليه في تفسير الواقع الاجتماعي

المصدر: من إعداد الباحث من قراءات متعددة.

ومع وجود قدر هائل من الاختلاف والتباين في الرأي بين المشتغلينبالعلوم الاجتماعية حول تعريف مفهوم القيم الاجتماعية، إلا أنه يمكن تصنيف التعريفات على النحو التالي:

يعرفها البعض بأنها معتقدات وتصورات عن الأفضل، تساعد في تفسير معايير السلوك الإنساني في مجتمع ما ، فهي محددات لسلوك الفرد وأفعاله.

إلا أن هناك من يرى أنه لا يجب الاعتماد على مؤشرات السلوك والاتجاهات في قياس القيم فهي مفاهيم تختص بغايات يسعى الفرد الى تحقيقها ويتعارف عليها المجتمع ويتقبلها، وأنها

مجموعة المثل والمستويات الثقافية المشتركة التي في ضوئها يستطيع الفرد والجماعة الحكم على السلوك.

ومع تعدد التعريفات والمفاهيم التي تشير الى القيم الاجتماعية الا أننا نشير الى خصائص عامة تجمع التعريفات المختلفة والتي تتمثل في:

- أن القيم الاجتماعية مصدرها الثقافة والمجتمع.
- أن القيم الاجتماعية ترتكز جميعها على محددات الأديان السماوية وتتفق جميعها عليها.
- أن القيم تتسم بالاستمرار وإن تغير شكل التعامل معها.
- تلعب التنشئة الاجتماعية للأفراد داخل الأسر دوراً في تحديد مفهوم القيم وترتيبها في سلم الأولويات.
- يتغير مفهوم القيم من فرد إلى آخر، ومن مجتمع الى آخر، ومن زمن الى آخر، ومن ثقافة الى آخري.
- تؤدى درجة تطور المجتمع واستخدامه لتكنولوجيا المعلومات من قبول شكل جديد للتعامل مع القيم.

وتخرج الدراسات العلمية إلى أن الخلل في منظومة القيم والوعى المجتمعي من أهم التحديات التي تواجه المجتمع المصري، وأن ما اعترى منظومة القيم من سلبيات ينعكس بشكل خطير على أهم موارد الدولة وهي الموارد البشرية. وتنعكس هذه المشكلة بشكل مباشر على المتغيرات الاقتصادية مثل تدهور قيمة العمل والاتقان والانتاجية، والتهرب الضريبي، وسوء التعامل مع المال العام، وعدم الوعى بمصلحة المجتمع، والإفراط في الاستهلاك وارتفاع الهدر، وانتشار النزاعات الفردية والانانية، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على تطور الأداء الاقتصادي والقدرة الكامنة على النمو[1].

ومن ثم:

فإن التغير في سلوك الانسان هو نتيجة التغيرات الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، الثقافية. وتجاه هذا الوضع يصبح على التربية أن تتماشى مع التغيرات، وأن تجدد في مفاهيمها وأن تفعل دورها في تهيئة الانسان للتأقلم مع التغيرات الاجتماعية وبخاصة الثقافية منها.

فالتربية هي التي تمد الإنسان بالمعرفة والمهارات العلمية وهي التي تساعده على البقاء والنمو جسمانيا واجتماعيا، وأيضا فإنها التي تساعده على محيطه والتأقلم معه ومع التأكيد على أن التربية جزء من الثقافة، ووظيفة التربية الرئيسية تتمثل في نقل الثقافة الى الأفراد بصورة تمكنهم من العمل والحياة.

---

[1] معهد التخطيط القومي، تقرير حالة التنمية 2018، مرجع سبق ذكره ، ص 86.

وهنا يتأكد أهمية دور الأسرة في تنشئة الأفراد واعدادهم على نحو يمكنهم من التكيف مع المستجدات ولعب الأدوار الجديدة.

مع التأكيد على أن استعادة منظومة القيم الإيجابية للمجتمع أصبح هذا المطلب ضرورة حتمية لتدعيم استقرار الدولة ونموها وأمنها وتفعيل سيادة القانون، وليس من المتوقع أن يتحقق ذلك بمجرد توجيهات وإنما يتطلب الأمر خطة مدروسة ببرامج محددة ومراحل زمنية وبمشاركة كل الأطراف الفاعلة في الدولة[2].

[2] معهد التخطيط القومي، 2018، مرجع سبق ذكره، ص 165.

الفصل الثاني

تطور هيكل وخصائص الأسرة المصرية وخصائص السكان بين تعدادي 2006 و2017

مقدمة

شهدت المجتمع المصري تغيرات اجتماعية وثقافية خلال الفترة السابقة في ضوء الأحداث التي مر بها سياسيا واقتصاديا والتي انعكست على سلوك الأفراد وأحدثت تحولاً في منظومة القيم المجتمعية، وامتزجت هذه التحولات بالتغيرات الديموجرافية في عدد السكان الذي ارتفع بمعدل نمو يتعدى 2.5% بين عامي 2006 و2017، وكذلك التغير في هيكل السكان والذي أصبح يمثل فئة صغار السن والشباب فيه الشطر الأكبر، مما يضع ضغوطا كبيرة على المجتمع الأكبر وهي الدولة والمجتمع الأصغر وهي الأسرة في مواكبة هذه التحولات.

لذلك يهدف هذا المحور إلى رصد وتحليل التغير في عدد وهيكل الأسرة المصرية وكذلك التغير في أهم الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان خلال الفترة بين تعدادي عام 2006 و2017، وذلك بغرض التعرف على نمط واتجاه التغير في هذه الخصائص وأثرها على أدوار الأسرة المصرية والتغير في هذه الأدوار خلال هذه الفترة، وما يمكن أن تؤدي إليه هذه التغيرات في صياغة أدوار جديدة للأسرة بما يتواكب مع التحولات التي يشهدها المجتمع المصري.

2-1 تطور عدد الأسر ومتوسط حجم الأسرة

مع زيادة عدد السكان في مصر والذي وصل إلى94.8 مليون نسمة وفقا لتعداد السكان عام 2017 مقابل 72.6 مليون نسمة في عام 2006، أي ارتفع عدد السكان بأكثر من 22 مليون نسمة خلال هذه الفترة بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 2.56%، ارتفع عدد الأسر في مصر بنحو 6.2 مليون أسرة ليصل إلى 23.5 مليون أسرة في عام 2017 مقابل 17.3 مليون أسرة في عام 2006، بنسبة زيادة تصل إلى 36%.

شكل رقم (2-1)

عدد الأسر وفقاً لتعداد عامي 2006 و 2017 (مليون أسرة)

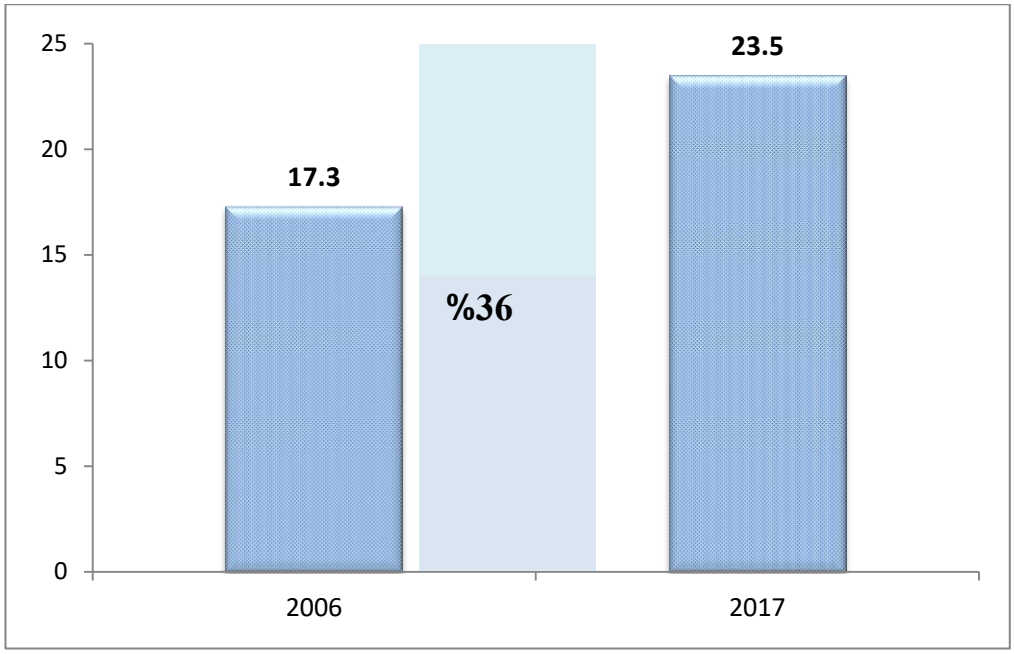

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

وعلى الرغم من ارتفاع عدد السكان وعدد الأسر بين عامي 2006 و2017، إلا أن بيانات التعداد أشارت إلى أن متوسط حجم الأسرة خلال هذه الفترة قد انخفض بشكل طفيف ليسجل 4.04 فرد في عام 2017 مقابل 4.18 فرد في عام 2006. بينما حقق معدل التزاحم[1](1) ارتفاعا طفيفا ليصل إلى 1.18 فرد بالغرفة في عام 2017 مقابل 1.13 فرد بالغرفة في عام 2006.

جدول رقم (2-1)

متوسط حجم الأسرة ومعدل التزاحم وفقاً لتعداد عامي 2006 و 2017 (فرد بالأسرة)

البيان	2006	2017	التغير (%)
متوسط حجم الأسرة (فرد)	4.18	4.04	3.3-
معدل التزاحم	1.13	1.18	4.4

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017، والكتاب الإحصائي السنوي 2014.

(1) يقيس متوسط عدد الأفراد بالغرفة الواحدة.

2-2 بعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للأسرة

2-2-1 خصائص رب الأسرة

وفقا لنتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017، فقد بلغ إجمالي عدد الأسر التي تعولها إناث نحو 3.3 مليون أسرة، بنسبة 14% من إجمالي عدد الأسر مقابل 87% من الأسر يعولها ذكور.

وبالنظر إلى التوزيع النسبي للأسر وفقا لفئات العمر لأرباب الأسر ونوع رب الأسر، يتضح أنه بالنسبة للأسر التي يعولها ذكر نلاحظ أن هناك توزيع منطقي للفئات العمرية لرب الأسرة يتوافق مع التوزيع العمي لأرباب الأسر على مستوى الأسر ككل بغض النظر عن نوع رب الأسرة. حيث أن الأسر التي يكون فيها عمر رب الأسرة أقل من 30 سنة هي نسبة صغيرة لا تتعدى 4% وذلك لارتفاع سن الزواج في مصر، ثم تبدأ النسبة في الارتفاع مع ارتفاع عمر رب الأسرة بشكل تدريجي حتى تصل إلى أعلى نسبة وهي 27% في الفئة العمرية من 40 سنة إلى أقل من 50 سنة، ثم تبدأ في التراجع بشكل تدريجي حتى تصل إلى 22% في الفئة العمرية 60 سنة فأكثر.

أما بالنسبة للأسر التي تعولها إناث فالوضع مختلف قليلا، حيث أن معظم هذه الأسر تكون فيها ربة الأسرة في سن أكبر، حيث تصل النسبة إلى 44% في الفئة العمرية 60 سنة فأكثر، وهو ما قد يرجع إلى أن معظم هذه الأسر تكون فيها ربة الأسرة أرملة بعد وفاة الزوج وتحملها هي مسئولية رعاية الأسرة، أما باقي النسب فقد ترجع إما إلى حالات الطلاق أو حالة الوفاة للزوج في عمر مبكر. ولكن أيضا الملفت للنظر هو أن 5% من الأسر التي تعولها إناث يكون فيها عمر ربة الأسرة أقل من 30 سنة، وتصل النسبة إلى 10% في الفئة العمرية لربة الأسرة بين 30 سنة وأقل من 40 سنة، وهو ما يشير إلى حالات الطلاق التي تحدث في سنة مبكرة مع أيضا صغر سن الزوجة مما يضع مسئولية كبيرة على الزوجة في هذا الفئة العمرية. هذا لا يمنع وجود حالات أخرى غير الطلاق، مثل وفاة الزوج في سن صغير، أو وفاة الزوجين وتحمل الابنة الكبرى – على سبيل المثال– مسئولية رعاية الأسرة.

شكل رقم (2-2)

التوزيع النسبي للأسر وفقا لفئات العمر لرب الأسرة ونوع رب الأسرة (%)

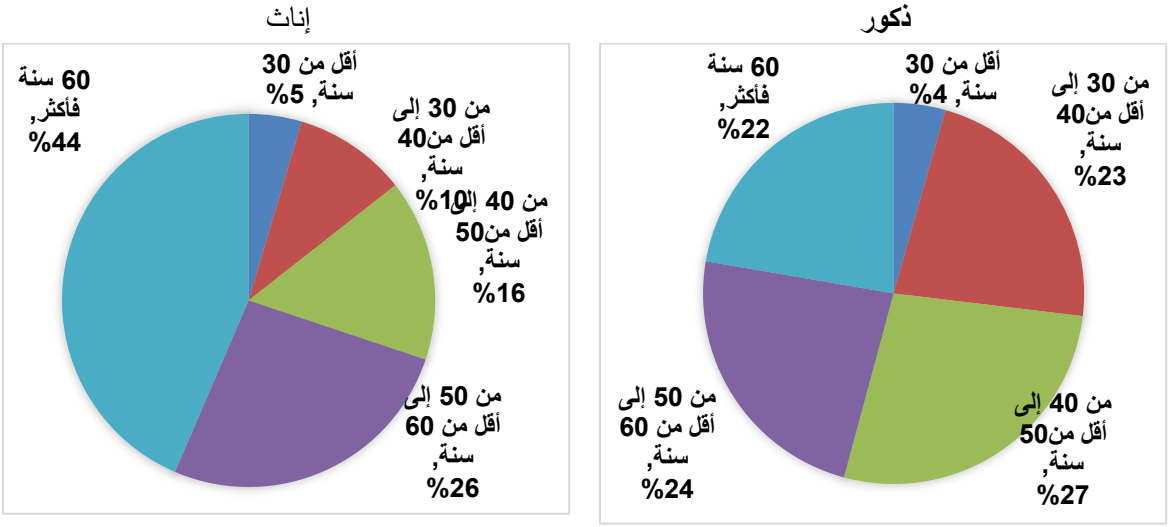

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017، يونيو 2019.

وما يؤكد التحليل السابق، أن 95% من الأسر التي يعولها ذكور يكون رب الأسرة متزوج، أي مع وجود الزوجة، بينما في المقابل نجد أن ثلاثة أرباع الأسر التي تعولها إناث تكون ربة الأسرة أرملة، بينما 7% من الحالات تكون ربة الأسرة مطلقة، في حين أن 16% من الأسر التي تعولها إناث تكون ربة الأسرة متزوجة وهو ما يشير ربما إلى حالات سفر الزوج للعمل بالخارج أو إصابة الزوج بمرض أو عجز يمنعه عن القيام بمهامه لرعاية الأسرة، فتتولى الزوجة القيام بذلك، كذلك نجد أن 2% من الأسر التي تعولها إناث تكون غير متزوجة وهو ما يعني أنها قد تكون الأخت الكبرى كما تم الإشارة إليه سابقا.

شكل رقم (2-3)

التوزيع النسبي للأسر وفقا للحالة الزواجية لرب الأسرة ونوع رب الأسرة (%)

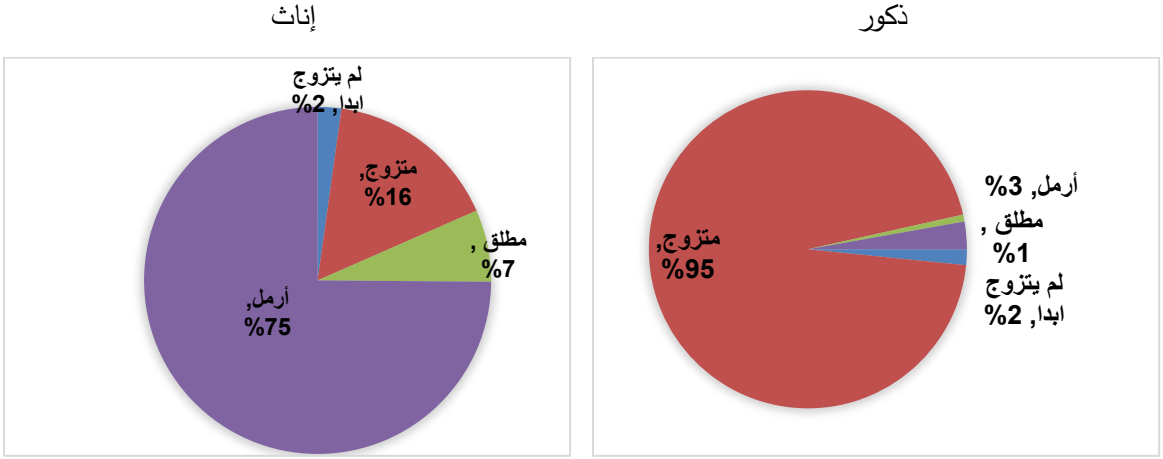

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017، يونيو 2019.

أما بالنظر إلى المستوى التعليمي لرب الأسرة، يلاحظ من الشكل التالي أن النسبة الأكبر من أرباب الأسر الذكور حاصلون على تعليم متوسط وفوق المتوسط وذلك بنسبة 35%، بينما 16% منهم حاصلون على تعليم جامعي أو أعلى، في حين 21% منهم لا يجيدون القراءة والكتابة، والنسبة الباقية لديهم شهادات محو أمية أو تعليم أقل من المتوسط. في المقابل نجد أن أكثر من نصف ربات الأسر (53%) لا يجيدن القراءة أو الكتابة، و 8% فقط منهن حاصلات على تعليم جامعي فأعلى، و10% يجدن القراءة والكتابة ولديهن شهادات محو أمية، والنسبة الباقية حاصلات على تعليم أساسي أو متوسط.

وهو ما يدل على مدى العبء الذي يقع على ربات الأسر والتي تعاني من عدم وجود أي مؤهل تعليمي أو إجادتها للقراءة والكتابة، مما يصعب عليها الأمور في إيجاد فرصة عمل ملائمة لتنفق على أسرتها في حالة احتياجها لذلك، أو حتى أدنى مستوى من الوعي والقدرة على تحمل مسئولية أطفال فيما يتعلق بالسلوك الغذائي السليم والوقاية من الأمراض أو حتى اتخاذ القرارات الصحيحة في حالة الطوارئ.

شكل رقم (2-4)

التوزيع النسبي للأسر وفقا للحالة التعليمية لرب الأسرة ونوع رب الأسرة (%)

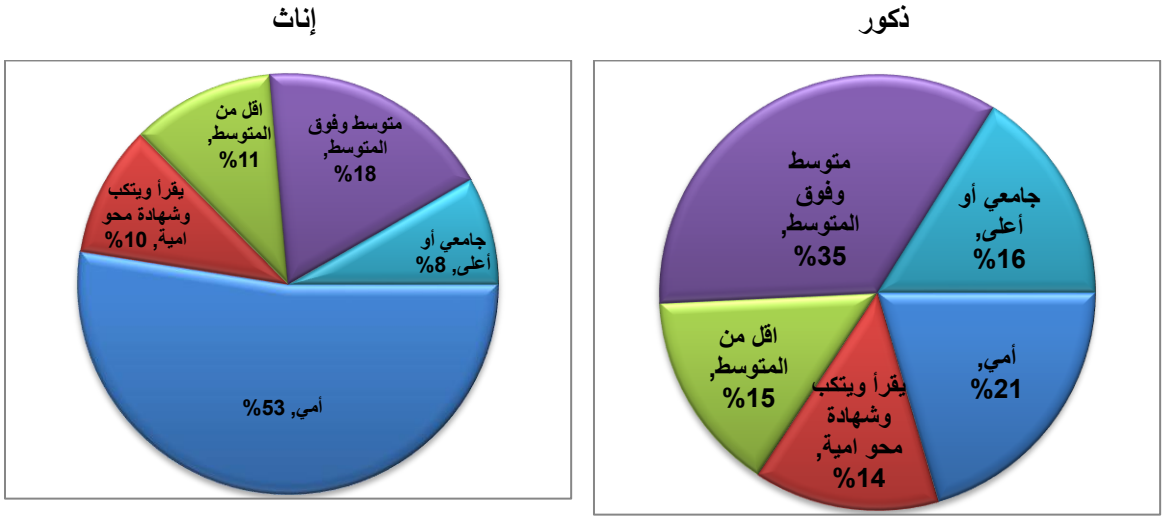

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017، يونيو 2019.

وبالنسبة للحالة العملية لأرباب الأسر، فيوضح الشكل التالي أن من 4 من بين كل 5 أسر يرأسها ذكور، فإن رب الأسرة يعمل، بينما 12% خارج القوة البشرية و7% خارج قوة العمل، في حين أن 1% فقط متعطل. أما بالنسبة للأسر التي يرأسها إناث، فنجد أن 56% منهم ربة الأسرة تكون خارج قوة العمل (أي لا ترغب في العمل ولا تبحث عنه) ربما نتيجة وجود دخل من معاش أو

إعانات اجتماعية أو مساعدات، بينما 25% من ربات الأسر خارج القوة البشرية، في حين 19% من ربات الأسر يعملن، و1% فقط منهم لا يعملن ويرغبن في العمل ويبحثن عنه.

شكل رقم (2-5)

التوزيع النسبي للأسر وفقا للحالة العملية لرب الأسرة ونوع رب الأسرة (%)

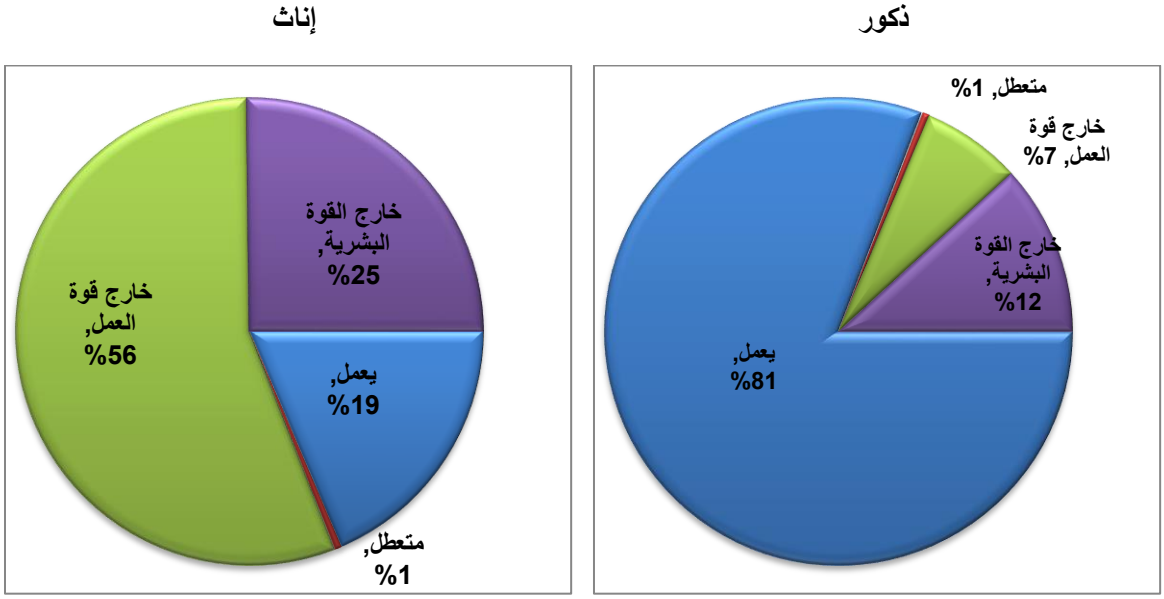

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2018/2017، يونيو 2019.

2-2-2 الظروف السكنية للأسرة

وبالنظر إلى توزيع الأسر المصرية وفقا لنوع الأسرة كما يوضحه الجدول التالي، يتضح أن نحو ثلثي الأسر المصرية (يصل عددها إلى 15.5 مليون أسرة) تتكون من زوجين وأبناء غير متزوجين وربما يكون ارتفاع سن الزواج بين الجنسين نتيجة ارتفاع تكاليف الزواج له عامل هام في زيادة عدد هذا النوع من الأسر. بينما نجد أن 15% من الأسر المصرية هي عبارة عن مجموعة أقارب لا تربطهم علاقة زوجية، أما الأسر التي تتكون من زوجان فقط بدون أبناء فيصل عددها إلى 1.2 مليون أسرة بما يمثل نحو 5% من إجمالي الأسر، وبنسبة مماثلة من الأسر تتكون من شخص واحد يعيش بمفرده. أما الأسر الممتدة والتي يعيش فيها الزوجان مع أبنائهم المتزوجين وأقارب زوجاتهم أو أزواجهم أو بعض الأقارب الآخرين فتصل نسبتهم إلى 5.6%.

جدول رقم (2-2)

توزيع الأسر وفقا لنوع الأسرة بتعداد عام 2017

نوع الأسرة	عدد الأسر	النسبة
شخص بمفرده	1,180,027	%5.0
زوجان بدون أبناء	1,173,981	%5.0
زوجان ومعهما أبناء غير متزوجين	15,505,808	%66.1
زوجان ومعهما أبناء بعضهم غير متزوجين وبعضهم متزوجين ومعهم زوجاتهم أو أزواجهم	18,814	%0.1
زوجان بدون أبناء أو معهما أبناء غير متزوجين أو أبناء بعضهم متزوجين ومعهم أقارب الزوج أو الزوجة	1,043,619	%4.4
أحد الزوجين وأبناء غير متزوجين أو بعضهم أو كلهم متزوج وأقارب	252,254	%1.1
مجموعة أقارب لا تربطهم علاقة زوجية	3,628,517	%15.5
مجموعة أفراد لا تربطهم صلة قرابة	85,978	%0.4
أخرى	567,530	%2.4
إجمالي	23,456,528	%100

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

كما يوضح الشكل التالي أن ما يقرب من نصف الأسر المصرية (47%) تعيش في وحدات سكنية مكونة من 3 غرف، بينما 37% تعيش في مساكن مكونة من 4 غرف، ونحو 1% (أي نحو 270 ألف أسرة) يعيشون في وحدات سكنية مكونة من غرفة واحدة فقط، في المقابل 7% من الأسرة تتكون الوحدات السكنية التي يعيشون فيها من 5 غرف أو أكثر.

شكل رقم (2-6)

التوزيع النسبي للأسر وفقاً لعدد الحجرات بالمسكن في عام 2017 (%)

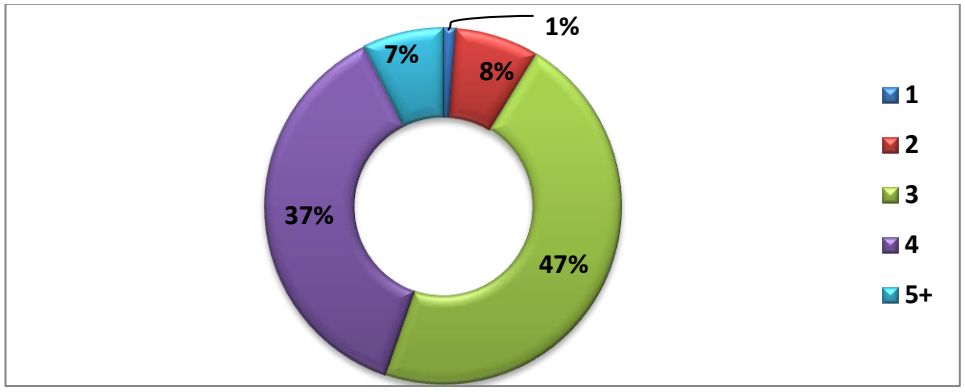

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

أما نوع حيازة المسكن، فتشير بيانات تعداد السكان لعام 2017 إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر المصرية تعيش في وحدات سكنية تمتلكها، بينما 7% من الأسر تسكن في وحدات سكنية بنظام الإيجار القديم، ونحو 6.2% تعيش في وحدات مستأجرة بنظام الإيجار الجديد. وبالطبع إن هذه الأرقام تخفي بداخلها تباينات كبيرة بين الريف والحضر، حيث تنتشر في الريف حيازة المسكن بشكل أكبر من الاستئجار الذي نادرا ما يكون متواجد نتيجة عوامل ثقافية من ناحية وعدم انتشار الأنشطة العقارية من ناحية أخرى، علاوة على انتشار ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية والتي غالبا ما تكون لأغراض السكن سواء للأسرة ذاتها أو للأبناء.

لذلك نجد أن عدد الأسر في الحضر التي تمتلك الوحدات السكنية التي تعيش فيها تصل إلى 6.8 مليون أسرة بنسبة 66.4% من إجمالي الأسر في الحضر وعدد الأسر التي تعيش في وحدات سكنية مستأجرة (متضمنة كافة أنواع الإيجار) تصل إلى 2.8 مليون أسرة بنسبة 26.7%، بينما في الريف يصل عدد الأسر التي تمتلك الوحدات السكنية التي تعيش فيها إلى ما يقرب من 11 مليون أسرة بنسبة 83.4% من إجمالي الأسر في الريف، بينما 363 ألف أسرة فقط في الريف تستأجر الوحدات التي تسكن فيها بنسبة تصل إلى 2.8% فقط.

شكل رقم (2-7)

التوزيع النسبي للأسر وفقاً لنوع حيازة المسكن في عام 2017 (%)

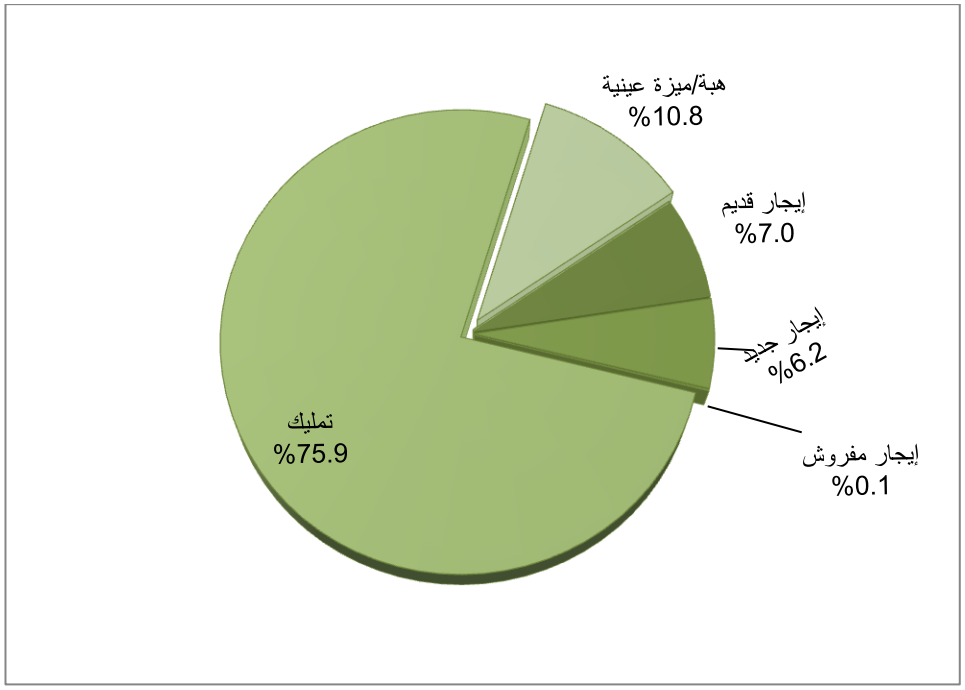

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

2-3 بعض الخصائص الديموجرافية والاجتماعية لأفراد الأسرة

2-3-1 الحالة الصحية

تمثل قضية كبار السن أهمية كبيرة لدى كافة المجتمعات وليس في مصر فقط، لما تحتاجه هذه الفئة من السكان إلى رعاية صحية ونفسية خاصة في هذه المرحلة العمرية وخاصة أنهم الأكثر عرضة بحكم السن للأمراض المزمنة.

ووفقا لتعداد السكان لعام 2017 بلغ عدد من هم في سن 65 عاما أو أكثر نحو 3.7 مليون فرد تمثل نحو 3.9% من إجمالي السكان مقابل 2.7 مليون فرد في عام 2006، أي أن عدد السكان 65 سنة فأكثر قد ارتفع بنحو مليون فرد بين عامي 2006 و2017 بزيادة تصل إلى 34.6%، وبمعدل نمو سنوي لسكان هذه الفئة العمرية يصل إلى 2.7%، أي يزيد عن معدل نمو السكان ككل بين التعدادين.

وكانت الزيادة أكبر بين الذكور عن الإناث، حيث ارتفع عدد الذكور (65 سنة فأكثر) بين التعدادين بنحو 600 ألف فرد، بينما ارتفع عدد الإناث في ذات الفئة بنحو 400 ألف فرد خلال هذه الفترة.

وبالطبع فإن زيادة عدد كبار السن أدى إلى ارتفاع معدل الإعالة ليصل إلى 61.6% في عام 2017 مقابل 55% في عام 2006، في ذات الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة السكان في الشريحة العمرية أقل من 15 سنة من 31.7% من إجمالي السكان في عام 2006 إلى 34.2% من إجمالي السكان في عام 2017، بينما تراجعت نسبة السكان في الشريحة العمرية (15-64 سنة) بين التعدادين من 62.3% إلى 59.1% من إجمالي السكان بالتعدادين.

شكل رقم (2-8)

عدد السكان 65 سنة فأكثر في عامي 2006 و 2017 (مليون)

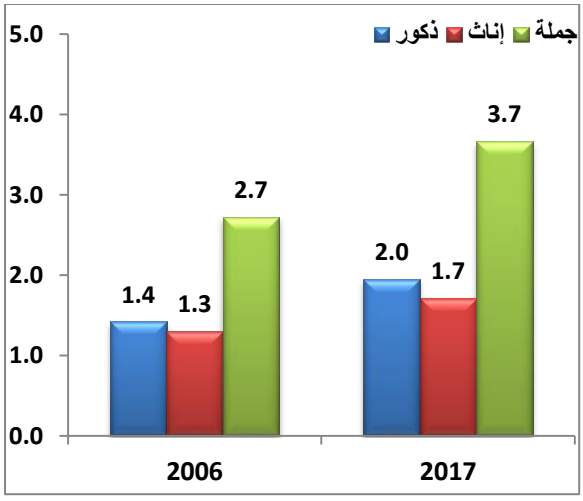

شكل رقم (2-9)

نسبة السكان 65 سنة فأكثر في عامي 2006 و 2017 (%)

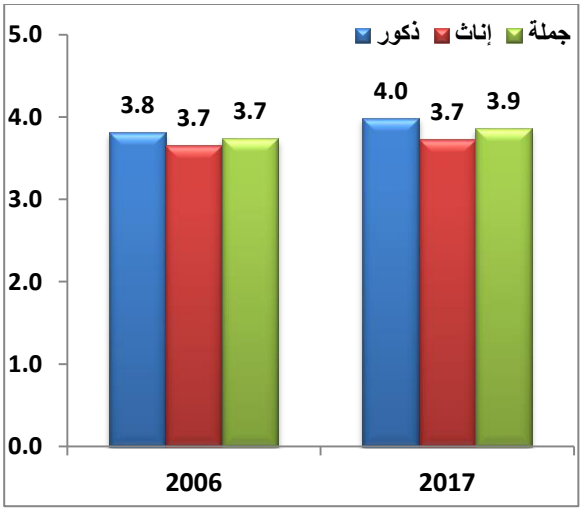

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

على الجانب الآخر، وفيما يتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة ونتيجة لتقديم تعداد عام 2017 مفاهيم ومقاييس مختلفة عن الإعاقة يصعب معها تتبع تطور مؤشرات الإعاقة خلال الفترة الزمنية السابقة، إلا أن رصد وتحليل المقاييس الواردة بهذا التعداد تعطي مدلولا واضحا عن أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة في مصر. وتشير نتائج التعداد إلى أن نحو 10.7% من السكان في الشريحة العمرية (5 سنوات فأكثر) أي ما يقرب من 8.7 مليون شخص يعانون من صعوبة أو أكثر الصعوبات الوظيفية من الدرجة البسيطة إلى المطلقة[1](1) ، أما عدد ما يعانون من الصعوبات الوظيفية من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة فقد بلغ عددهم حوالى 2.1 مليون نسمة بما يمثل2.6% من إجمالي سكان هذه الشريحة العمرية في عام 2017.

أما على مستوى النوع، فقد كان الذكور أكثر إصابة بالصعوبات الجسدية من الإناث، حيث بلغت نسبة الإناث (5 سنوات فأكثر) من ذواتي الصعوبات الجسدية (من الدرجة البسيطة إلى الدرجة المطلقة) نحو 10.3% مقابل 11% بين الذكور في ذات الفئة العمرية. كما بلغت نسبة الإناث من ذواتي الصعوبات (من الدرجة الكبيرة إلى الدرجة المطلقة) نحو 2.5% مقابل 2.7% بين الذكور.

جدول رقم (2-3)

عدد ونسبة السكان (5 سنوات فأكثر) ذوي الصعوبات الوظيفية في تعداد 2017وفقا للنوع

الصعولت	النوع	العدد (مليون)	النسبة
الصعوبات الوظيفية من الدرجة البسيطة إلى المطلقة	ذكور	4.6	%10.99
	إناث	4.1	%10.34
	إجمالي	8.7	%10.7
الصعوبات الوظيفية من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة	ذكور	1.2	%2.73
	إناث	1.0	%2.49
	إجمالي	2.1	%2.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

تعتبر مؤشرات وفيات الأطفال والأمهات من أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس الحالة الصحية للسكان في أي مجتمع مما ينعكس أيضا على الحالة الصحية للأسرة ككل، حيث يأتي ضعف مستوى وعي الأبوين وعدم الاهتمام الكافي برعاية الأطفال والأم أثناء عملية الحملوالولادة بالطريقة السليمة بالإضافة إلى تدني المستوى الاقتصادي للأسر من الأسباب الرئيسية

(1) تتمثل الصعوبات الوظيفية التي تضمنها التعداد في: صعوبة في الرؤية، والسمع، والتذكر أو التركيز، المشي أو صعود السلالم، رعاية النفس، والفهم والتواصل مع الآخرين.

لارتفاع معدلات وفيات الأطفال والأمهات.

وتوضح البيانات انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع من 19.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 15.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016، كما انخفض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من 26 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 19.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016، مما يشير إلى التحسن في الحالة الصحية للأطفال خلال هذه الفترة.

كما توضح البيانات أن وفيات الأطفال تزيد في الحضر عن الريف. حيث بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع 19.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الحضرية مقابل 11 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الريفية، بلغ معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات في المناطق الحضرية 24.9 حالة وفاة لكل ألف مولود حي مقابل 14.8 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في المناطق الريفية. كما تشير البيانات إلى انخفاض معدل وفيات الأمهات من 65 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2006 إلى 45 حالة وفاة لكل 100 ألف مولود حي في عام 2017[1].

جدول رقم (2-4)

معدل وفيات الأطفال الرضع والأطفال أقل من خمس سنوات

البيان		2006	2016
معدل وفيات الأطفال الرضع أقل من سنة لكل ألف مولود حي	**حضر**	**24.0**	**19.6**
	ريف	**16.3**	**11.0**
	إجمالي	**19.4**	**15.1**
معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات لكل ألف مولود حي	**حضر**	**29.8**	**24.9**
	ريف	**22.3**	**14.8**
	إجمالي	**26.0**	**19.6**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2018.

[1] **المصدر**: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي 2018.

2-3-2 الحالة التعليمية

في مقارنة بين معدل الأمية بين تعدادي عام 2006 و2017، يتضح تراجع معدل الأمية (10 سنوات فأكثر) من 29.7% إلى 25.8%من إجمالي عدد السكان 10 سنوات فأكثر بالتعدادين على الترتيب، وكانت نسبة الانخفاض أكبر بين الإناث مقارنة بالذكور، حيث انخفض معدل أمية الإناث من 37.3% إلى 30.8% بينما انخفض معدل أمية الذكور من 22.4% إلى 21.2% خلال ذات الفترة.

شكل رقم (2-10)

معدل الأمية(10 سنوات فأكثر) في تعدادي 2006 و2017 (%)

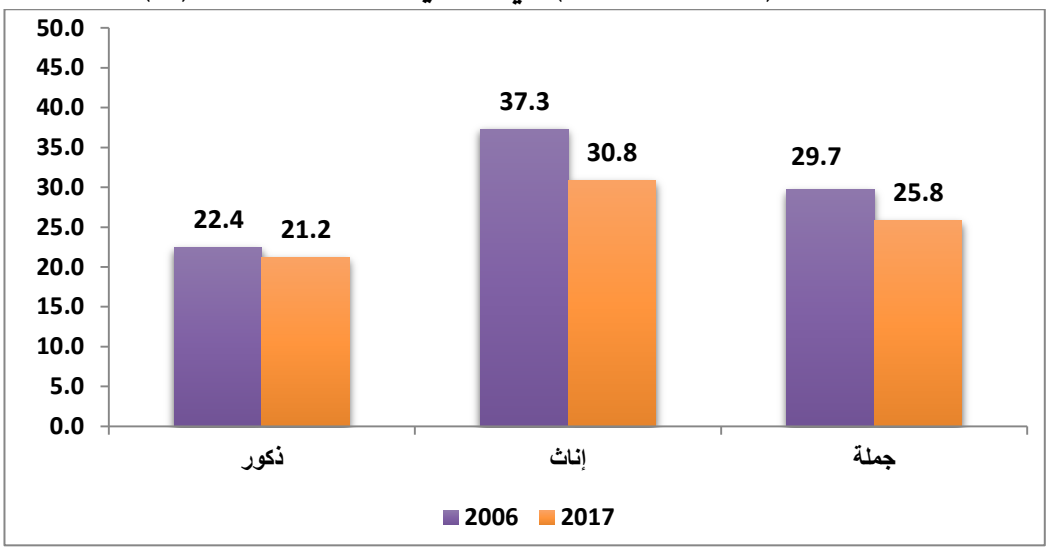

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

وعلى الرغم من تراجع معدل الأمية، إلا أن هذا التراجع يخفي حقيقة ارتفاع أعداد الأميين خلال هذه الفترة أعداد الأميين بنحو 1.4 مليون فرد في الفئة العمرية 10 سنوات فأكثر، حيث ارتفع عدد الأميين من حوالى 17 مليون إلى حوالى18.4 مليون أمي خلال هذه الفترة. في الوقت الذي تراجعت فيه نسبة من يقرأ ويكتب ومن تم محو أميتهم من 13%في تعداد 2006إلى 10.4%في تعداد 2017، وكذلك انخفضت نسبة الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط من 19.4% في تعداد 2006،إلى 18.8% في تعداد 2017،على الجانب الآخر، ارتفعت نسبة الحاصلين على تعليم متوسط (من 25.8% إلى 29.1%)، ومؤهل جامعي أو أعلى (من 9.5% إلى 12.4%).

على الجانب الآخر، أوضحت بيانات تعداد 2017 إلى أن 6.2 مليون فرد في الفئة العمرية 4سنوات فأكثر التحق وتسرب من التعليم، وهو ما يمثل 7.3%من السكان في هذه الفئة العمرية،

وهو ما يدق ناقوس الخطر أمام الدولة إذا ما كانت جادة في خطتها للقضاء على الأمية ورفع مستوى الحالة التعليمية للمواطنين، فالتسرب هو أحد الروافد الأساسيةللأمية بجانب عدم الالتحاق الذي بلغت نسبة 26.8% وهي نسبة كبيرة بالطبع.

شكل رقم (2-11)

التوزيع النسبي لعدد السكان (4 سنوات فأكثر) طبقا للالتحاق والتسرب من التعليم في تعداد 2017 (%)

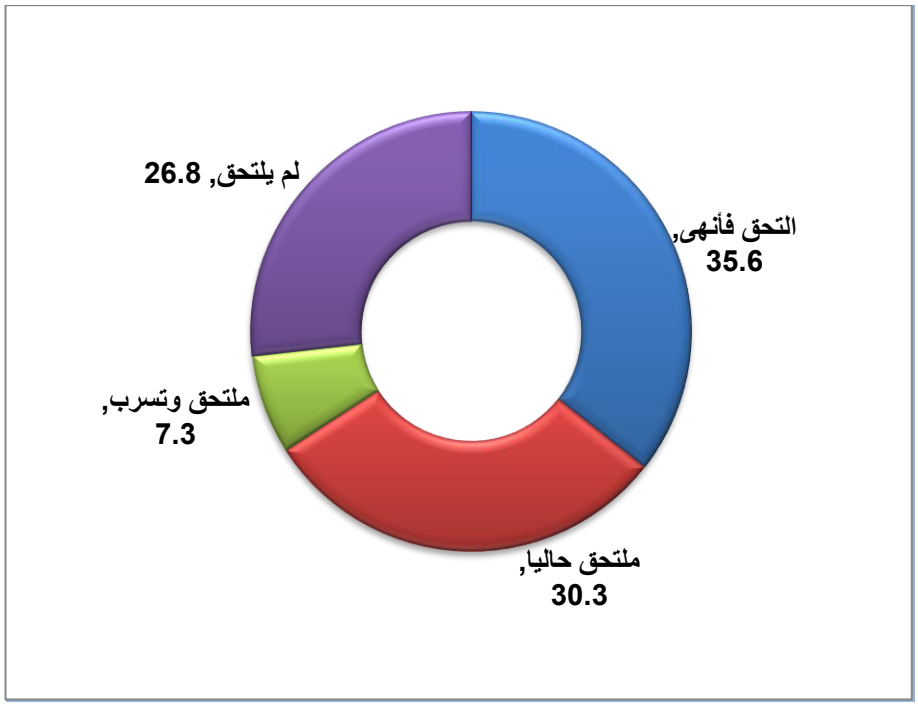

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

وتلعب العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دورا كبيرا في انتشار ظاهرة عدم الالتحاق بالتعليم أو التسرب منه، فوفقا لما رصده تعداد السكان عام 2017 لأسباب عدم الالتحاق بالتعليم بين السكان في الشريحة العمرية 6-20 سنة، جاءت عدم رغبة الفرد في التعليم أو استكمال التعليم في قمة هذه الأسباب بنسبة 37.2%، وتأتى رغبة الأسرة والظروف المادية في الترتيب الثاني بنسب تصل إلى 18.9%،17.8% على الترتيب، بينما كان تكرار الرسوب أحد الأسباب بنسبة 9.2%، في حينأشار 6.3%من بين السكان بهذه الشريحة العمرية أن عدم الالتحاق أو التسرب كان بسبب الزواج وهو ما يشير بالطبع إلى ظاهرة الزواج المبكر وخاصة بين الإناث والتي سيتم التطرق لها في الجزء التالي من هذا الباب.كما جاءت صعوبة الوصول للمدرسة بنسبة 5.2% وذلك على الرغم من زيادة عدد المدارس بمختلف أنواعها إلا أن القضية مرتبطة بالتوزيع الجغرافي للمدارس وفقا للاحتياجات والكثافة السكاني.

جدول رقم (2-5)

التوزيع النسبي لعدد السكان (6-20 سنة) غير الملتحقين أو المتسربين من التعليم طبقا لأسباب عدم الالتحاق أو التسرب فيتعداد 2017 (%)

السبب	(%)
عدم رغبة الفرد37.2	37.2
عدم رغبة الأسرة18.9	18.9
ظروف مادية17.8	17.8
تكرار الرسوب9.2	9.2
الزواج6.3	6.3
صعوبة الوصول إلى المدرسة	5.2
العمل	2.3
أخرى	3.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

2-3-3 الطلاق والزواج المبكر

لا شك أن انفصال الزوجين يعد من العوامل الرئيسية في التفكك الأسري،ويؤثر بشكل كبير على استقرار الأسرة وتماسكها، ويؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للأسرة ويضع العديد من التحديات حول مستقبل الأطفال وقدرتهم على عيش حياة سوية.

وتشير إحصاءات الزواج والطلاق في مصر إلى تراجع عدد عقود الزواج مقابل ارتفاع عدد حالات الطلاق خلال الفترة الماضية، حيث تراجع عدد عقود الزواج من نحو938.6 ألف عقد عام 2016 إلى نحو912.6 ألف عقد عام 2017، ثم انخفض إلى 887.3 ألف عقد في عام 2018، أي أنه انخفض بنسبة 5.5% بين عامي 2016 و2018، في الوقت الذي ارتفعت فيه حالات الطلاق من نحو 192.1 ألف حالة عام 2016 إلى نحو198.3 ألف حالة عام 2017، ثم إلى 211.6 ألف حالة في عام 2018أي بنسبة ارتفاع تصل إلى10.2% بين عامي 2016 و2018.

وكانت نسبة حالات الطلاق بالحضر (57.5% من إجمالي حالات الطلاق) أكثر منها بالريف (42.5% من إجمالي حالات الطلاق)، ويبلغ متوسط عمر المرأة عند الزواج نحو 24 سنة، بينما يبلغ سن الرجل عن الزواج نحو 30 سنة، بينما ويبلغ متوسط سن المطلقة نحو 32 سنة، بينما يبلغ سن المطلق نحو 39 سنة.

على الجانب الآخر توضح البيانات أن الإناث اللاتي يجيدن القراءة والكتابة أكثر فرصا للزواج من باقي الإناث في المستويات التعليمية الأخرى، بينما الذكور الحاصلون على تعليم متوسط هم أكثر حظا في الزواج، وكذلك أكثر حدوثا لحالات الطلاق، مقارنة بباقي الذكور في المستويات التعليمية الأخرى. في المقابل حالات الطلاق تقع أكثر بين الإناث الحاصلات على تعليم متوسط.

جدول رقم (2-6)

حالات الزواج والطلاق

البيان	2016	2017	2018
عدد عقود الزواج (بالألف)	**938.6**	**912.6**	**887.3**
عدد إشهادات الطلاق (بالألف)	**192.1**	**198.3**	**211.6**

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة الإحصائية لإحصاءات الزواج والطلاق 2018.

أما بيانات الحالة الزواجية في تعداد العام للسكان لعام 2017، فقد أوضحت أن هناك عدد كبير من حالات الزواج المبكر وخاصة بين الفتيات في مصر، فقد بلغ إجمالي عدد من سبق لهم الزواج قبل سن 18 عام نحو 125.3 ألف حالة، 11.9 ألف منها بين الذكور، و113.4 ألف حالة بين الإناث.

حيث أن هناك حوالي 122.5 متزوج وقت التعداد بين من هم أقل من 18 سنة، منهم 11.4 ألف حالة بين الذكور ونحو 111 ألف حالة بين الإناث. هذا بخلاف حالات الطلاق التي وقعت لمن هم دون 18 عام، حيث بلغ إجمالي عدد المطلقون في هذه الشريحة العمرية نحو 1341 حالة، منها 152 حالة بين الذكور و1189 حالة بين الإناث، كذلك يوجد 1525 حالة ترمل دون 18 عام، منها 322 حالة بين الذكور، و1203 حالة بين الإناث.

جدول رقم (2-7)

الحالة الزواجية للسكان أقل من 18 سنة وفقا لتعداد عام 2017

البيان		عدد
متزوج	ذكور	11.424
	إناث	111.040
	جملة	122.464
مطلق	ذكور	152
	إناث	1.189
	جملة	1.341
أرمل	ذكور	322
	إناث	1.203
	جملة	1.525
إجمالي	ذكور	11.898
	إناث	113.432
	جملة	125.330

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

2-3-4 الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية

يعد الفقر والحرمان من الخدمات الأساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي، أحد التحديات الرئيسية أمام تحقيق التنمية ليس على المستوى الكلي فحسب ولكن على مستوى الأسرة أيضا، فالأسرة المحرومة تظل حبيسة تلبية احتياجاتها الأساسية، ناهيك عن عدم تمكنها من تحسين القدرات البشرية لأفرادها من تعليم أو رعاية صحية جيدة. كما أن الفقر والحرمان هما رافدين أساسيين للعنف والجريمة واختلال منظومة القيم في المجتمع.

وعلى الرغم من أن التعداد العام للسكان يؤكد على أن الغالبية العظمى من الأسر المصرية تحصل على الخدمات الأساسية في عام 2017، حيث يتصل 99.7% منهم بالشبكة العامة للكهرباء، و97% بالشبكة العامة للمياه، و56% بالشبكة العامة للصرف الصحي، إلا أنه بالنظر إلى أعداد الأسر المحرومة من هذه الخدمات يشير إلى صورة أكثر وضوحا عن الحرمان، فإلى جانب وجود أكثر من 10.3 مليون أسرة محرومة من خدمات الشبكة العامة للصرف الصحي، هناك 708 ألف أسرة محرومة من خدمات الشبكة العامة للمياه، ونحو 70.4 ألف أسرة محرومة

من خدمات الشبكة العامة للكهرباء، كما أن هذه الأرقام قد ارتفعت بشكل ملحوظ بين عامي 2006 و2017، كما ترتفع حدة الحرمان في المناطق الريفية عن الحضرية.

جدول رقم (2-8)

عدد الأسر المحرومة من خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي في تعدادي2006 و2017

المرافق	عدد الأسر المحرومة (بالألف)	
	2006	2017
الكهرباء	51.9	70.4
مياه الشرب	587.8	707.9
الصرف الصحي	9232.5	10309.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

وفيما يتعلق بمؤشرات الفقر في مصر والتي تعبر عن نسبة الفقراءإلى إجمالي السكان، تشير بيانات مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي ينفذه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن هناك اتجاه عام متزايد في نسب الفقر في مصر منذ عام 2005/2004 حتى عام 2018/2017. حيث ارتفعت نسبة الفقر من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 32.5% في عام 2018/2017، وهو ما يشير إلى خطورة مشكلة الفقر في المجتمع المصري، وخاصة في في ظل التداعيات الاقتصادية للأحداث السياسية التي شدتها مصر والتي أثرت بشكل كبير على معدل النمو الاقتصادي في مصر والذي تراجع بشكل كبير بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة خلال هذه الفترة، كما لعبت السياسات الاقتصادية الانكماشية التي تبنتها الدولة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يستهدف خفض فاتورة الدعم للسلع والخدمات وترشيد الإنفاق الحكومي وما تبعها من ارتفاع معدلات التضخم، أيضا آثارها المباشرة على مستوى معيشة المواطنين.

شكل رقم (2-12)

نسبة الفقر فى مصر 2005/2004- 2018/2017

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2018/2017.

وفي ذات الاتجاه توضح مؤشرات الفقر ارتفاع نسبة الفقر المدقع في مصر خلال ذات الفترة، حيث بلغت نحو 6.2% في عام 2018/2017 مقابل نحو 3.6% في عام 2005/2004، وهو أعلى معدل للفقر المدقع خلال الثلاثة عشر عاما الماضية.

شكل رقم (2-13)

نسبة الفقر المدقع في مصر 2005/2004- 2018/2017

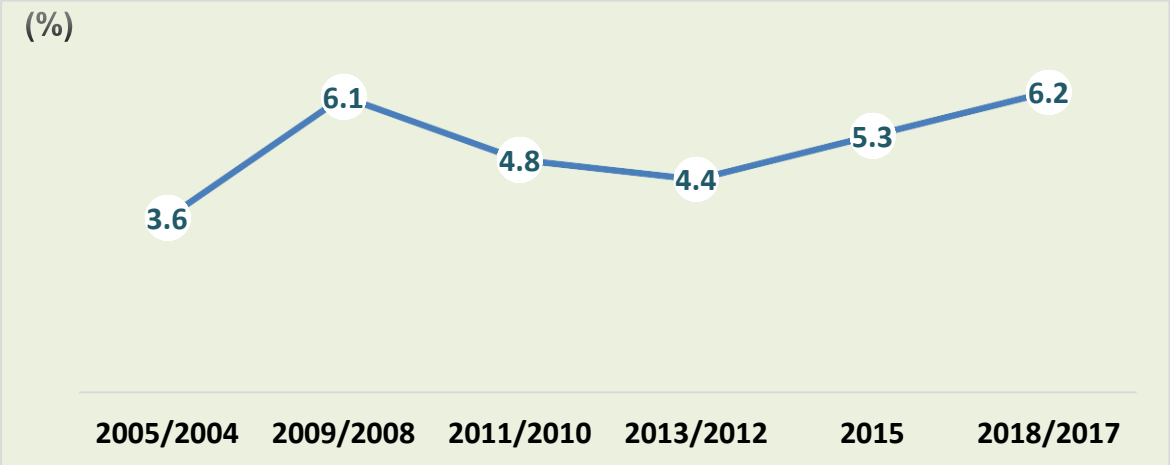

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة الفقر وفقا لنتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك، 2015.

على الجانب الآخر، يختلف مستوى الفقر في مصر من منطقة لأخرى داخل الجمهورية، ويرجع ذلك إلى التفاوتات بين هذه المناطق من حيث مستويات التعليم وتوفر فرص العمل وتوفر الخدمات العامة وجودة السلع والخدمات والتفاوت في مستويات الدخول. وهذا ما تؤكده مؤشرات الفقر في مصر، حيث يتضح من خلال الشكل التالي التفاوت الكبير في مستوى الفقر بين المناطق الجغرافية في مصر. حيث ينتشر الفقر في المناطق الريفية في مصر عن المناطق الحضرية، وفي مناطق الوجه القبلي بصفة عامة وفي منطقة ريف الوجه القبلي بصفة خاصة والذي تصل فيه نسبة الفقراء إلى 51.9% في عام 2018/2017، بينما تأتي مناطق حضر الوجه القبلي في الترتيب الثاني بنسبة 30%، أما ريف وحضر الوجه البحري فتصل نسبة الفقر فيه إلى 27.3% و14.37% على الترتيب، بينما نحو 26.7% من سكان المحافظات الحضرية يقبعون تحت خط الفقر.

كما تشير البيانات إلى زيادة نسبة الفقر في كافة المناطق بين عامي 2005/2004 و2018/2017 فقد ارتفعت نسبة الفقر في ريف الوجه القبلي من 39.1% إلى 51.9%، بينما ارتفعت في حضر الوجه القبلي من 18.6% إلى 30%، وفي ريف الوجه البحري من 16.7%

إلى 27.3%، وفي حضر الوجه البحري من 9% إلى 14.3%، بينما المحافظات الحضرية شهدت ارتفاعا ملحوظاً في نسبة الفقر من 5.7% إلى 26.7% خلال هذه الفترة. وهو ما يدل على التدهور الذي تعاني منه المحافظات الحضرية نتيجة انتشار العشوائيات الناتجة بشكل أساسي عن غياب التخطيط العمراني الجيد وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

شكل رقم (2-14)

نسبة الفقر في مصر وفقا للمناطق الجغرافية 2015 و2018/2017

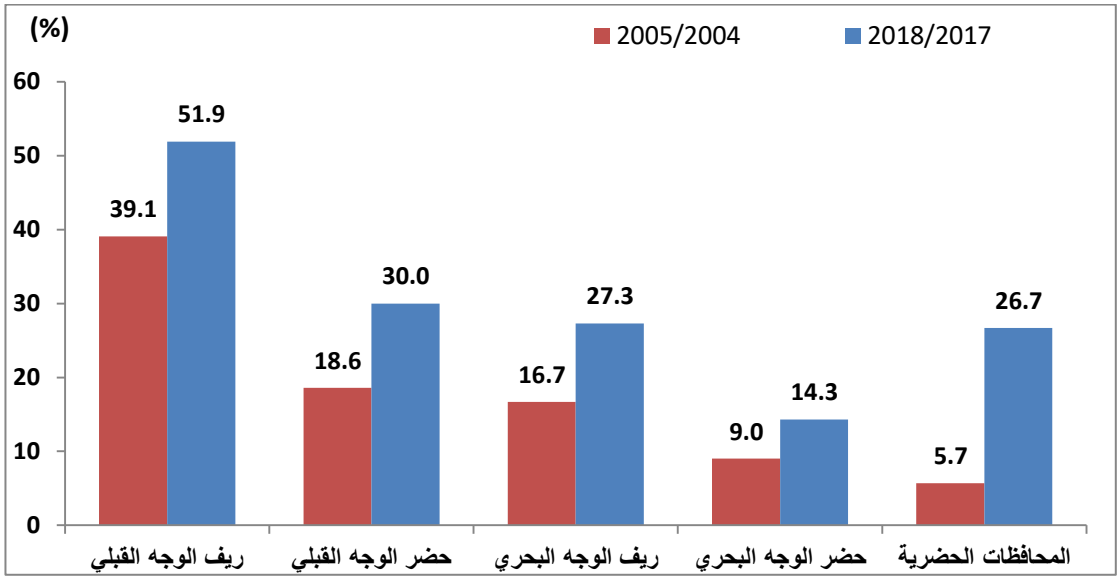

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (1 أكتوبر 2017-30 سبتمبر 2018)، مايو 2019.

وعلى الرغم من أن مؤشرات الدخل السنوي للأسر المصرية تشير إلى ارتفاع متوسط الدخل السنوي للأسر من 44.2 ألف جنيه في عام 2015 إلى 59 ألف جنيه في عام 2018/2017، وارتفع في الحضر من 51.2 ألف جنيه إلى 66.8 ألف جنيه، وفي الريف من 38.3 ألف جنيه إلى 52.1 ألف جنيه، إلا أن ارتفاع مؤشرات الفقر خلال ذات الفترة يؤكد على أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستويات الدخل وغياب واضح للعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة والتي ربما تتركز في فئة معينة من المواطنين. كما تشير أيضا إلى أن ارتفاع تكاليف المعيشة كان أكبر من الارتفاع في مستوى الدخل لدى الكثير من الأسر المصرية خلال هذه الفترة، مما أدى إلى وقوعهم تحت خط الفقر لعدم قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

شكل رقم (2-15)

متوسط الدخل السنوي للأسرة بين عامي2015 و 2018/2017 (ألف جنيه)

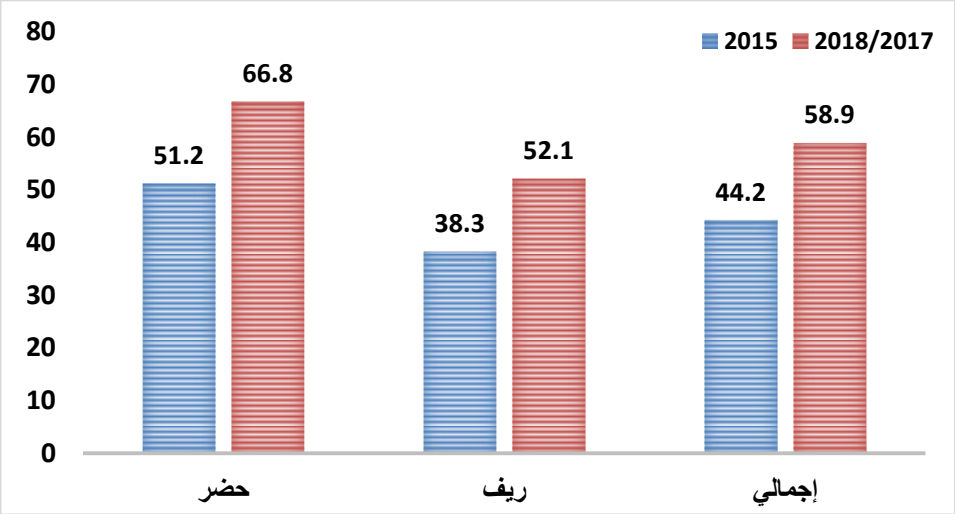

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت 2017.

2-3-5 استخدام خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يعد استخدام التكنولوجيات الحديثة أحد المؤشرات الرئيسية للتطور والتقدم في المجتمع، حيث يتسارع نمو هذه التكنولوجيات بشكل ملحوظ، ومن ثم فإن مواكبة هذه التغيرات أصبح حتميا للمضي قدما في تحقيق التنمية وتحسين مستويات المعيشية للأفراد. كما أن توجه الدولة نحو التحول الرقمي وميكنة الخدمات الحكومية يتطلب تسليح الأفراد بالمهارات اللازمة للتعامل مع التقنيات المستخدمة، ناهيك عن متطلبات سوق العمل والتي أصبح القدرة على استخدام والتعامل مع الوسائل التكنولوجية مطلب ضروري.

وفيما يتعلق بتطور استخدام الأسر لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، توضح البيانات ارتفاع في معدلات استخدام الأسر والأفراد لهذه الخدمات خلال الإثنى عشر عاما الماضية في مصر، فقد ارتفعت نسبة الأسر التي تستخدم الحاسب الآلي من 42.5% في عام 2008 إلى 65.7% في عام 2018. كما ارتفعت نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت من المنزل بشكل ملحوظ من 18.6% في عام 2007 إلى ما يقرب من 54% في عام 2018.

شكل رقم (2-16)

نسبة الأسر التي تستخدم الحاسب الآلي (%)

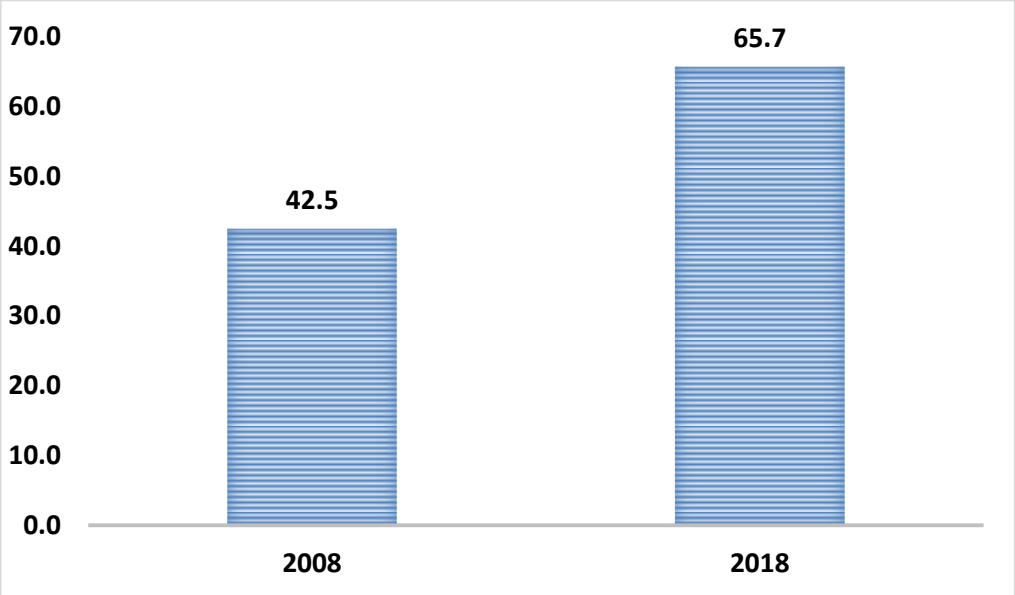

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقارير مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2007-2018.

شكل رقم (2-17)

نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت من المنزل (%)

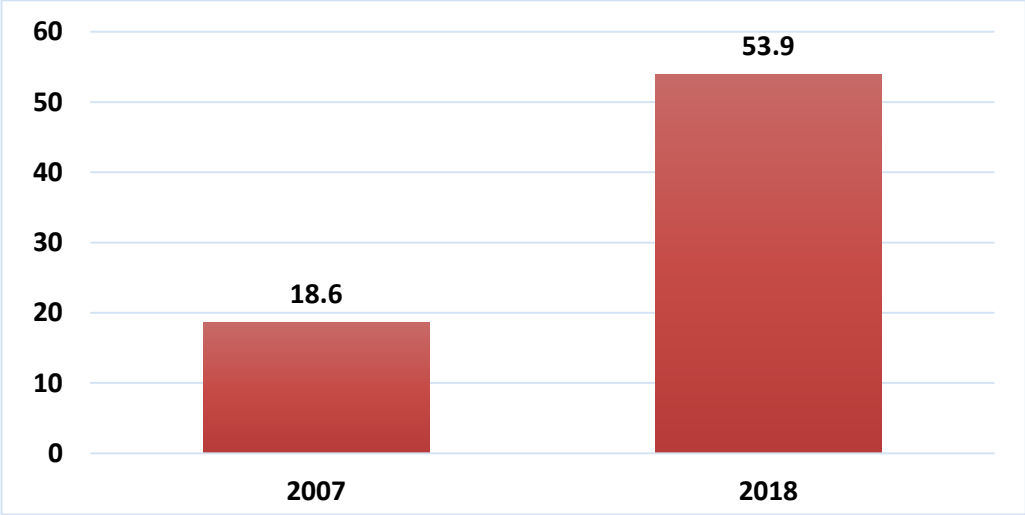

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقارير مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2007-2018.

وكان لذلك اثرا إيجابيا على زيادة عدد مستخدمي الإنترنت في مصر من نحو 10 مليون مستخدم في عام 2007 إلى 41 مليون مستخدم في عام 2018، أي أنه قد زاد بأكثر من ثلاثة اضعاف العدد. وبالطبع ساهم انتشار العديد من التطبيقات والمواقع الالكترونية مثل وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها وتطبيقات الهاتف المحمول على انتشار استخدام الإنترنت بشكل كبير.

إلا أن الإفراط في استخدام الإنترنت دون ضوابط وخاصة للأطفال يظل تحدٍ كبير لما قد يتضمنه من مخاطر تتعلق بالقيم والسلوكيات السيئة وخاصة القادمة من الخارج من مجتمعات لا تتفق مع قيم وتقاليد مجتمعاتنا العربية والإسلامية، مما يضع أعباء إضافية على الأسر المصرية في الرقابة والملاحظة والمتابعة الدقيقة لاستخدام أطفالها للإنترنت لحمايتهم من هذه المخاطر.

شكل رقم (2-18)

عدد مستخدمي الإنترنت (مليون مستخدم)

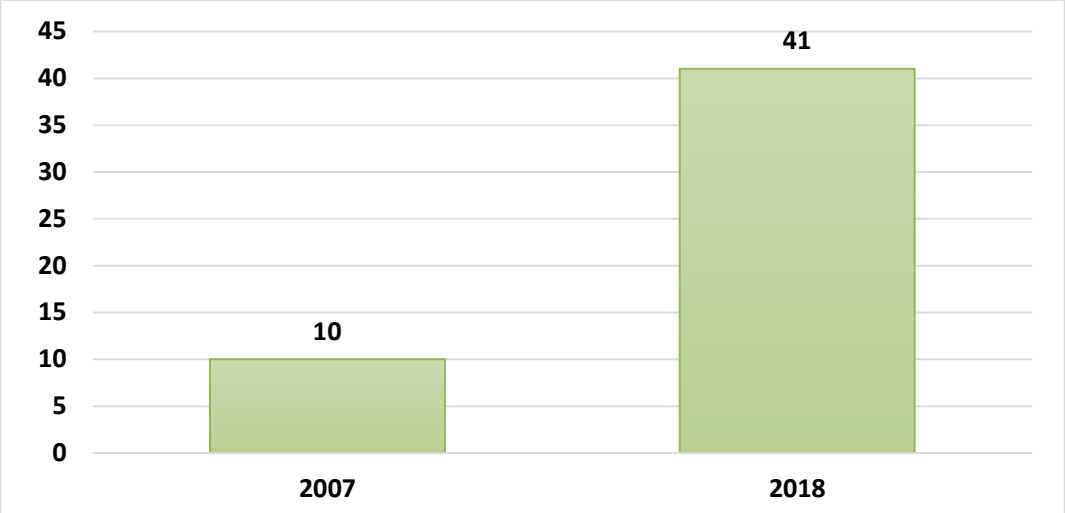

المصدر: وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تقارير مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات 2007-2018.

أهم النتائج والاستخلاصات

أسفر رصد وتحليل تطور أوضاع الأسر المصرية وخصائصها الاجتماعية والاقتصادية خلال الفترة من 2006 حتى عام 2017 وهي الفترة ما بين آخر تعدادي للسكان في مصر، عن بعض النتائج أبرزها ما يلي:

1- بالرغم من ارتفاع عدد الأسر في مصر بنحو 6.2 مليون أسرة ليصل إلى 23.5 مليون أسرة في عام 2017 مقابل 17.3 مليون أسرة في عام 2006، بنسبة زيادة تصل إلى 36%، إلا أنه لم تحدث زيادة في متوسط حجم الأسرة بل على العكس انخفض بشكل طفيف.

2- 14% من الأسر تتولى مسئوليتها أنثى، وفي الغالب ما تكون في فئة عمرية أكبر مقارنة بالذكور، بعد وفاة الزوج، كما أن النسبة الأكبر منهن لا يجيدن القراءة والكتابة.

3- 91% من الأسر المصرية تعيش في وحدات سكنية مكونة من ثلاثة غرف أو أكثر، كما أن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر المصرية تعيش في وحدات سكنية تمتلكها، بينما 13.2% من الأسر تسكن في وحدات سكنية بنظام الإيجار.

4- بلغ عدد من هم في سن 65 عاما أو أكثر نحو 3.7 مليون فرد مقابل 2.7 مليون فرد في عام 2006، أي أنه ارتفع بنحو مليون فرد بين عامي 2006 و2017 بزيادة تصل إلى 34.6%، مما صاحبه ارتفاع معدل الإعالة ليصل إلى 61.6% في عام 2017 مقابل 55% في عام 2006.

5- 10.7% من السكان في الشريحة العمرية (5 سنوات فأكثر) أي ما يقرب من 8.7 مليون شخص يعانون من صعوبة أو أكثر الصعوبات الوظيفية من الدرجة البسيطة إلى المطلقة، أما عدد ما يعانون من الصعوبات الوظيفية من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة فقد بلغ عددهم حوالى 2.1 مليون نسمة بما يمثل2.6% من إجمالي سكان هذه الشريحة العمرية في عام 2017.

6- انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 19.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 15.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016، كما انخفض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من 26 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 19.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016، مما يشير إلى التحسن في الحالة الصحية للأطفال خلال هذه الفترة.

7- تراجع معدل الأمية من إجمالي عدد السكان 10 سنواتفأكثر من نحو 29.7% في عام 2006 إلى 25.8% عام 2017، وكانت نسبة الانخفاض أكبر بين الإناث مقارنة بالذكور.

8- تراجع عدد عقود الزواج من نحو938.6 ألف عقد عام 2016 إلى نحو912.6 ألف عقد عام 2017، ثم انخفض إلى 887.3 ألف عقد في عام 2018، في الوقت الذي ارتفعت فيه حالات الطلاق من نحو 192.1 ألف حالة عام 2016 إلى نحو198.3 ألف حالة عام 2017، ثم إلى 211.6 ألف حالة في عام 2018.

9- ارتفعت نسبة الفقر في مصر خلال الفترة الماضية من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 32.5% في عام 2018/2017، وينتشر الفقر في مصر في المناطق الريفية أكثر من لمناطق الحضرية وفي محافظات الوجه القبلي بصورة أكبر من باقي المحافظات.

10- ارتفعت نسبة الأسر التي تستخدم الحاسب الآلي من 42.5% في عام 2008 إلى 65.7% في عام 2018. كما ارتفعت نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت من المنزل بشكل ملحوظ من 18.6% في عام 2007 إلى ما يقرب من 54% في عام 2018.

الفصل الثالث

الأسرة وتعزيز منظومة القيم

مقدمة

من بين كافة الأنساق الاجتماعية تتبوأ أنساق القيم مكانة بالغة الأهمية، فإذا كانت القيم – في أحد تحديداتها المجردة – تمثل حكما عقليا و / أو انفعاليا على أشياء مادية أو معنوية توجه اختياراتنا بين بدائل السلوك في المواقف المختلفة، فإنها قد تمثل بوصلة ناجحة توجهنا نحو عمليات التحول المجتمعي، حيث يتم استجلاء القيم من البنية المجتمعية[1]. وهذا لأنها ليست كيانا ثابتا، بل إنها قابلة للتغير والتشكل في ضوء الظروف الخاصة بكل مجتمع على حدة، كما يمكن أن تتغاير داخل المجتمع بتغاير المستويات الطبقية والمهنية.

فالمجتمعات التي قطعت شوطا في طريق النمو الاقتصادي، وفي تحديث البنية الاجتماعية والسياسية يحقق فيها نسق القيم استقرارا، وذلك عكس المجتمعات التي ما تزال في طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي، حيث يتعرض نسق القيم في الداخل لكثير من المؤثرات والضغوط، ويمر بعملية تحول تواكب التحول الاقتصادي والاجتماعي القائم[2].

والمجتمع المصري – منذ عقد السبعينات وحتى الآن – مر بتغيرات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما أثر على بنيته الاجتماعية، ونظرا لحدوث تلك التغيرات بمعدلات سريعة الإيقاع، ومتفاوتة بشكل ملفت للنظر من حيث عمقها، كان لها أكبر الأثر على المجتمع لا في جانبه المادي فقط، وإنما كانت له مردودات إيجابية وسلبية على منظومة القيم عامة، مما أدى إلى حدوث تغير في الترتيب الهرمى للقيم التي يتبناها الفرد حسب أهميتها النسبية له عند حكمه على الأشياء، أو توجهاته نحوها[3].

ولعل من أهم النظم الاجتماعية التي تأثرت بالتغيرات والتحولات الاجتماعية الأسرة، التي لا تعيش بمعزل عن سائر نظم المجتمع، وليست بمنأى عن التغيرات التي تطرأ على المحيط الاجتماعي الذى توجد فيه. ويلاحظ في الآونة الأخيرة تراجع دور الأسرة في عملية التنشئة

---

(1) محمد عبد المنعم، مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية في ظل العولمة: دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، مج 44، ع2، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2007، ص 110.

(2) هالة رمضان، سياسات التشغيل وانعكاسها على قيم العمل: دراسة حالة على نماذج من العاملين بالجهاز الحكومي، ورقة بحثية في المؤتمر السنوي العاشر " السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2008، 447-448.

(3) آمال هلال، قيم العمل والتنمية الشاملة: رؤية مستقبلية، المجلة الاجتماعية القومية، مج 38، ع 3، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2001، ص 107.

الاجتماعية بعد ظهور كثير من المؤسسات الأخرى التي أضحت شريكة لها في تنشئة الأجيال، ولعل أبرزها وسائل الإعلام والاتصال التي نتجت عن التطور التقني وثورة المعلومات والاتصال، وفي مقدمتها التليفزيون والقنوات الفضائية والحاسب الآلي وشبكة المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي فتنوعت المصادر وتباينت في علاقتها بالقيم الدينية والأخلاقية والاجتماعية، حيث انهار النسق القيمي الذى أدى إلى تراجع النمط السلطوي التقليدي[1].

ومن هذا المنطلق نحاول في هذا الفصل أن نتناول دور الأسرة في تعزيز منظومة القيم لدى أبنائها، في ظل المتغيرات التكنولوجية والعصرية المتسارعة والتحول القيمي الذى أدى إلى العديد من الصراعات القيمية بين الأسرة وأبنائها، فيصبح السؤال الذى يفرض نفسه علينا حول كيفية قيام الأسرة المصرية بدورها في تعزيز قيمنا الأخلاقية والدينية والاجتماعية... وغيرها من القيم الإنسانية التي تتعرض في الوقت الراهن لمحاولات طمس وتغيير شاملة، في ظل هذا المناخ العالمي المعقد والمتسارع، ووجود العديد من المشكلات والمعوقات التي تقف عائقا أمام قيامها بهذا الدور. فهناك غياب لدور العديد من المؤسسات الأخرى المعنية بهذا الدور إلى جانب الأسرة كالمؤسسات التربوية والدينية والأجهزة الإعلامية المختلفة وغيرها...،إضافة إلى المؤثرات التكنولوجية المعاصرة والعالم الافتراضي ووسائل التواصل التي أصبحت تلعب دورا لا يستهان به في تشكيل الفرد والأجيال الحديثة، ويزداد على ذلك ما تعانيه الأسرة بداخلها من مشكلات اقتصادية واجتماعية وتوافقية. وعليه سيكون تناولنا هنا لدور الأسرة في تعزيز النسق القيمي لدى أبنائها وهو ما ينعكس على المنظومة القيمية للمجتمع ككل مبنيا على محورين أساسيين: **المحور الأول** نركز فيه على عملية التنشئة الاجتماعية التي من خلالها يتم ذلك الدور، لكونها هي العملية الأساسية التي يمكن للأسرة من خلالها ترسيخ القيم وبنائها لدى الفرد، **والمحور الثاني** نحاول من خلاله إلقاء الضوء على أهم العوامل الميسرة لدور الأسرة في ترسيخ النسق القيمي لدى الفرد، وكذلك أهم العوامل المعوقة أمام أداء الأسرة لهذا الدور، بل وتلعب دورا مساعدا على تغييرها وتبديلها إلى قيم مادية واقتصادية مستهلكة بدعوى ملائمتها مع العصر، وذلك في محاولة في النهاية لتحقيق الهدف الرئيس من هذا الفصل الذى يتمثل في إلقاء الضوء على دور الأسرة كفاعل رئيس في تعزيز النسق القيمي لدى الفرد، وما قد يواجهها من مشكلات ومعوقات أمام أدائها لهذا الدور على الوجه الأمثل، ومن ثم التوصل لطرح نهائي حول كيفية إعادة الأسرة إلى دورها الطبيعي في السيطرة على تشكيل وبناء النسق القيمي لدى أبنائها، والتعرف على أهم

[1] العيد هداج، تأثير العولمة على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية: دراسة ميدانية بمدينة سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، 2014، 5-6.

الآليات التي يمكن أن تستخدمها الأسرة لمواجهة ذلك المتغيرات العالمية ويصاحبها من تحولات وصراعات قيمية.

3-1 مفهوم القيم

يعد مفهوم القيمة من المفاهيم الجوهرية التي يهتم بها العديد من فروع العلم، سواء في الفلسفة، أو علم النفس، أو علم الاجتماع، أو في العلوم السياسية والاقتصادية، ولهذا تعددت مفاهيمه وتعريفاته واختلطت بمفاهيم أخرى، فينظر إليها البعض من منظور الاتجاهات، أو من منظور المعتقدات، ويعرفها البعض الآخر كضرب من ضروب الاهتمامات والتفضيلات أو الدوافع، أو المعايير.

فمن الناحية النفسية يعرفها عبد المنعم الحفني 1995 بأنها تمثل " ما نؤثره ونفضله ونختاره من موضوعات تتجه إليها رغباتنا وتمليها علينا حاجاتنا. والقيم لذلك من المحددات المهمة للسلوك، أنها أشمل من كل رغبة وحاجة واتجاه ودافع، وهي التي تستولد الحاجات والرغبات، وهي جزء من نسق الدوافع وإن كانت هي نفسها ليست دوافع، وليست معايير للسلوك، لأنها عامة ولا ترتبط بمواقف كالمعايير. بل إنها يمكن أن تكون مصدرا للكثير من المعايير وتنظيم القيم في الشخص الواحد لتكون ما يسمى بنسق القيم Value System عنده[1].

ويعرفها علماء الاجتماع بأنها جميع المعتقدات حول الأمور والغايات وأنماط السلوك المفضلة لدى أفراد المجتمع، توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفهم واختياراتهم، وتنظم علاقاتهم بأنفسهم وبالآخرين والمكان والزمان وبالواقع الاجتماعي والمؤسسات، كما تسوغ مواقعهم ومواقفهم، وتحدد هوياتهم ومعنى وجودهم. وتتصل القيم الاجتماعية بنوعية السلوك المفضل، فالقيمة تعنى للإنسان أن نوعا من السلوك هو أفضل من نوع آخر، وفي جميع الحالات والاحتمالات تشكل القيمة مقياسا يوجه سلوكنا ونعتمده في عمليات إصدار الأحكام والمقارنة والتقويم والتبرير والاختيار بين بدائل. وتتنوع المصادر والاتجاهات والأبعاد التي تشكل القيم الاجتماعية، كما أنها لا تدرس بمعزل عن بعضها، فهي مترابطة ومتداخلة، ولا يمكن تحليل القيم خارج محتواها وسياقاتها الاجتماعية ودونما اعتبار للظروف المجتمعية قاطبة[2].

كما ارتبط مفهوم القيم بمصطلح سلم القيم أو النسق القيميThe Value System، سواء كانت قيم الفرد أو قيم الجماعة، وللفرد الواحد عدد من السلالم القيمية، وهو يتناسب مع عدد المواقف الكثيرة التي تدعو للاختيار والمفاضلة، والقيم في السلم القيمي لا تتخذ مرتبة ثابتة جامدة لا

---

[1] عبد المنعم الحفنى، الموسوعة النفسية: علم النفس في حياتنا اليومية ، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1995، 89.

[2] سعاد عبد الرحيم وآخرون، الاتجاهات القيمية وممارسات الشباب في المجتمع المصري، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلس القومى للسكان، وزارة الدولة للسكان، 2015، ص 33.

تتغير، بل ترتفع وتنخفض وتعلو وتتبادل المراتب والدرجات فيما بينها تبعا لظروف الفرد ورغباته[1].

2-3 مفهوم الأسرة

ليس لاصطلاح العائلة (الأسرة) تعريفا واضحا يتفق عليه العلماء بالرغم من كونها هي الوحدة الأساسية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، وذلك لعدم الاتفاق على تعريف إجرائي موحد عام للأسرة يمكن أن ينطبق على كل الثقافات وفي كل الأزمنة. إلا أن هناك تعريفات اتسمت بالشمولية حيث تنطبق على الأسرة بأنماطها المختلفة "الزواجية والأسرة النووية والأسرة الممتدة"، بأنها "مجموعة أفراد يربطهم رباط الزواج، الدم، أو التبني، ويسكنون في منزل واحد، ويتفاعلون ويتصلون ببعضهم البعض من خلال أدوارهم الاجتماعية كزوج وزوجة، أب، وأم، ابن وابنة، أخ وأخت، ويبنون ويحافظون على ثقافة عامة بينهم[2].

وقد عرفتها سهير العطار عام 2008 وفقا لثلاث مستويات من التدرج حتى يمكن فهمها، وهي على الوجه التالي:

- أولهما: وهو أكثر اتساعا يتجلى في قوانين الأحوال الشخصية والمواريث إذ تعرف هذه القوانين الأسرة بأنها الخلية الاجتماعية الأولى التي تشمل الزوج والزوجة والأولاد والأقارب من ذوى الأرحام أي يمكن أن نطلق عليها الأسرة الممتدة.
- أما المستوى الثاني: فيضيق من معنى الأسرة بحيث يقتصر على كل من الزوج والزوجة والأولاد المباشرين (أسرة نووية).
- وأخيرا المستوى الثالث حيث يزداد مفهوم الأسرة ضيقًا وانحسارًا فيطلق مصطلح الأسرة على أي زواج حتى ولو كان بدون أطفال[3] .

3-3 مفهوم وظائف الأسرة

تعددت وظائف الأسرة و اختلفت من حضارة إلى أخرى غير أنها ظلت في جميع المجتمعات تمثل الوسط الذي يتم فيه إنجاب الأولاد و يوفر لهم الحماية و الأمن و يعلمهم عادات مجتمعهم و تقاليده بما يمكنهم من التأقلم معه و تقبل ما فيه من أفكار و ثقافة. وتشير العديد من الدراسات إلى ان أهم تلك الوظائف تتمثل في الآتي:

---

[1] فاروق السيد عثمان، سيكولوجية العولمة، دار الأمين للنشر، القاهرة ،2006، 89.

[2] سهير العطار، علم الاجتماع العائلي، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2008، ص ص 72- 75.

[3] المرجع السابق، ص 75.

- **الوظيفة اقتصادية:** لعبت الاسرة القروية و البدوية القديمة دور المحرك الاقتصادي الذي يمد الحضر بمتطلبات العيش و عملت على تسويق منتجاتها. بينما كانت الأسرة الحضرية مستهلكة أكثر من كونها وحدة منتجة. لكن تعرض المجتمع إبان منتصف القرن التاسع عشر لتغيرات هامة نتيجة التقدم العلمي و التكنولوجي, وتحول المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي أفرز أنماطا جديدة لطرق و مستلزمات العيش, لم تعد الأسرة القروية تحقق اكتفاءها الذاتي اقتصاديًا, .بينما أصبحت الأسرة الحضرية تمارس وظيفة الإنتاج المتعدد التخصصات و في نفس الوقت تستهلك كل ما يتناسب و طبيعة حياتها الحضرية. وبوجه عام يمكن القول أن الأسرة باختلاف اشكالها تشكل وحدة متكاملة وظيفيا تساهم في البناء الاقتصادي من خلال وظيفتي الإنتاج والاستهلاك[1].

- **وظيفة التعليم:** على الرغم من نشوء المؤسسات التعليمية في العالم، إلا أن الأسرة تبقى هي المعلم الأول لمن تنجبه من الأبناء. بل إن تقدم أو تأخر الأطفال في التحصيل له علاقة وطيدة بالوقت الذي يقضونه مع أطفالهم. فكلما منحوا وقتا أطول لأبنائهم في مساعدتهم على الدراسة والتعلم ومتابعتهم كلما كانت النتائج إيجابية.

- **الوظيفة الدينية:** حيث تعد الأسرة هي المسئول الأول عن تعليم أبنائها القيم والمبادئ والأخلاقيات المرتبطة بالدين، إلى جانب تعليمهم الطقوس والشعائر الدينية وأسسها، وحثهم على أدائها، ورغم وجود المؤسسات الدينية المعنية بهذا الشأن إلا أن دورها يأتي مكملا لدور الأسرة ومساعدا لها.

- **وظيفة الحماية:** وفيها يقع على عاتق الأسرة حماية أبنائها من مختلف أشكال المخاطر، وبخاصة في ظل المجتمعات الحديثة شديدة التعقيد.

- **التنشئة الاجتماعية:** وهي العملية التي من خلالها تشرف الأسرة على تربية أطفالها بما يتوائم مع التقاليد والأعراف المجتمعية والدينية والأخلاقية تربية صحيحة تمكنهم من الاندماج والتفاعل مع المجتمع الذى يعيشون فيه.

3-4 مفهوم التنشئة الاجتماعية

التنشئة الاجتماعية هي العملية التي يكتسب من خلالها الأفراد المعارف والمهارات والاتجاهات التي تمكنهم من المشاركة بصورة فعالة إلى حد كبير أو قليل بوصفهم أعضاء في مجتمعاتهم، ويقرر ليفين أن التنشئة الاجتماعية تتضمن ثلاث مهام هي: 1- انتقال الثقافة بين الأجيال، 2- اكتساب الأفراد القدرة على التحكم في دوافعهم، 3- عملية تدريب على القيام بالدور. وتشير

---

[1] ابراهيم بلوح، الأسرة: تعريفها – أهميتها – ووظائفها، نادى علم الاجتماع، مارس 2016، Availabe at: www.sociologie 04@

البحوث العبر – ثقافية إلى أن لكل من المجتمعات المختلفة ثقافتها الخاصة وقيمها واتجاهاتها التي تؤثر على طرق تربية الأطفال أو تنشئتهم الاجتماعية[1].

وفي ضوء ما استعرضناه من مفاهيم لننطلق من خلالها لتناول موضوع الفصل الراهن بالبحث والدراسة، نجد أنه رغم وجود وظائف عديدة للأسرة، إلا أنه جدير بالملاحظة أن عملية التنشئة الاجتماعية يمكنها أن تتسع لتشمل أغلب تلك الوظائف تحت مظلتها، كما أنها هي الوظيفة الأساسية التي تعتمد عليها الأسرة في ترسيخها ودعمها لمنظومة القيم لدى الفرد، وعليه نحاول فيما يلى– **المحور الأول** – أن نلقى الضوء على وظائف الأسرة بوجه عام ودورها في ترسيخ النسق القيمي للفرد، وعملية التنشئة الاجتماعية بوجه خاص بما أنها تمثل العملية الأساسية في ذلك.

3-5 المحور الأول: عملية التنشئة الاجتماعية ودور الأسرة في ترسيخ النسق القيمي

كانت وظائف الأسرة في أقدم عهودها واسعة كل السعة شاملة لمعظم شئون الحياة الاجتماعية، ولكن المجتمع أخذ ينتقص تلك الوظائف شيئا فشيئا، فكانت الأسرة في مبدأ نشأتها تقوم بجميع الوظائف تقريبا في الحدود التي يسمح بها نطاقها وبالقدر الذى تقتضيه حالتها الاقتصادية والدينية والخلقية والقضائية والتربوية.. إلخ. فكانت الأسرة هيئة اقتصادية تقوم بإنتاج ما تحتاج إليه وتشرف على شئون التوزيع والاستهلاك، وتشرف على جميع شئونها المادية، كما كانت بجانب ذلك هيئة تشريعية تضع الشرائع وترسم الحدود وتمنح الحقوق وتفرض الواجبات، وهيئة سياسية تنفيذية تشرف على شئون سياستها العامة، وهيئة قضائية تقوم بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد من خصومات وتعمل على رد الحقوق لأهلها، والقصاص وحراسة القانون، كما كانت إلى جانب كل هذا هيئة دينية خلقية وتربوية[2].

ولقد أدى التغير والتطور الذى لحق بالمجتمع نتيجة لانتقاله من حالة التجانس (المجتمعات البسيطة) إلى حالة اللاتجانس (المجتمعات المعقدة) ونشأة المدن وانتشار الهجرة الريفية الحضرية والثورة الصناعية وما أحدثته في المجتمع من تغيرات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية أكبر الأثر على وضع الأسرة التقليدية ووظائفها، حيث انتقلت الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة التقليدية إلى هيئات أخرى متخصصة كالمؤسسات التربوية والقضائية والإعلام والمؤسسات الدينية وغيرها..، ولكن ذلك لا يعنى أن الأسرة فقدت تلك الوظائف وإنما أصبحت هناك هيئات ومنظمات اجتماعية تساعدها على القيام بوظيفتها الأساسية[3].

---

[1] لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994، ص 45.

[2] سهير العطار ، مرجع سابق، 2008، ص 79.

[3] المرجع السابق، ص ص 80-82.

وعلى ما سبق نجد أن وظائف الأسرة تتسم بالتعدد سواء في أقدم العهود أو في الوقت الراهن ما بين التعليم، والحماية، وترسيخ القيم الخلقية والدينية، وتنمية المهارات الحياتية لدى أبنائها، والاختلاف في العصور الحديثة يتمثل حاليا في وجود مؤسسات اجتماعية أخرى متخصصة تعاونها في أدائها لتلك الوظائف، إلا أن أهم تلك الوظائف والتي لا يمكن لأى مؤسسة أخرى القيام بها، هي عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء، و التي تمثل أساسا جوهريا لترسيخ النسق القيمي لدى الفرد.

حيث يؤكد معظم علماء النفس أن شخصية الفرد تنمو وتتطور داخل الإطار الاجتماعي والثقافي الذى يعيش فيه ويتفاعل معه، فالمعروف أن الفرد يولد مزودا بأنواع شتى من الاستعدادات الجسمية والعصبية والنفسية تظهرها وتبلورها المؤثرات المختلفة من بيئته المادية والاجتماعية والثقافية. على أن أهم هذه المؤثرات هي التي تأتيه من تلك الجماعة الصغيرة التي تحيط به وترعاه في سنواته الأولى خاصة وهي الأسرة، فهي كمجتمع صغير عبارة عن وحدة ديناميكية تحبه وترعاه، لها وظيفة تهدف نحو نمو الطفل نموا اجتماعيا ويتحقق هذا الهدف بصفة مبدئية عن طريق التفاعل العائلي الذى يحدث داخل الأسرة والذى يلعب دورا هاما في تكوين شخصية الطفل وتوجيه سلوكه[1].

وتتم عملية التشكيل بحسب الأنماط الثقافية للمجتمع، فالأسرة تنتقى من التراث الثقافي بما يحتويه من ذخر هائل من العادات والتقاليد والقيم والاتجاهات ما يوائم ظروفها الخاصة وتاريخها وتقاليدها ومكانتها الاجتماعية والثقافية. وبهذا تعمل الأسرة في تنشئة الفرد وتكوين شخصيته في اتجاهين متداخلين: أحدهما هو تطبيعه بالطباع التي تتمشى مع ثقافة المجتمع بصفة عامة، وثانيهما هو توجيه نموه في داخل هذا الإطار في الاتجاهات التي تتمشى مع ثقافة الأسرة[2].

أ- التطور القيمي للفرد وعملية التنشئة الاجتماعية

تشير الدراسات النفسية إلى أن النسق القيمي والأخلاقي للفرد يتطور تطورا تدريجيا عبر المراحل العمرية المختلفة من الأبسط إلى الأكثر تعقيدا كأي مظهر من مظاهر النمو، فحاجة الطفل إلى التفاعل الاجتماعي تتحدد بمقتضى احتياجات المرحلة التي يعايشها سواء تمثلت هذه الاحتياجات في الرعاية أو الإشباع العاطفي، ثم تتطور هذه الاحتياجات لتتبدى في قدرة إيجابية من جانب الطفل تتمثل في رغبته في العطاء والمشاركة مع الآخرين. ويتطور أيضا النسق القيمي تطورا تدريجيا، فالطفل في البداية يمتثل لقواعد التأديب والتهذيب التي تفرضها الأسرة والمدرسة خشية

---

[1] مصطفي فهمى، علم النفس الإكلينيكي، القاهرة، مكتبة مصر، 1995، ص 122.

[2] المرجع السابق، ص 124.

العقاب، حيث أن انتهاك تلك المعايير يرتبط لدى الطفل بالعقاب أو الحرمان الذى يوقعه الكبار عليه[1].

ورغم أن هذه المرحلة تعتبر أدنى وأول مراحل النمو القيمي، إلا أنها تعتبر على درجة من الأهمية ذلك لأنها تمثل خطوة تمهيدية لنمو النسق القيمي الأعلى والأكثر تطورا. فالطاعة والامتثال للكبار خشية العقاب تنمى لدى الطفل القدرة على كبت جماح الذات. وبهذا يستدخل الطفل المعايير التي يقيم بمقتضاها سلوكه وتقدير هذا السلوك، ومن ثم تتكون لديه قواعد للسلوك الصحيح والسلوك الخاطئ ومشاعر الذنب المرتبطة به. وفي مقابل تكوين هذه القيم المعيارية يعى الطفل أن هناك نوع آخر من أنواع العقاب أشد وطأة من العقاب يتمثل في صور النبذ والإهمال من جانب الجماعة (سواء في الأسرة أو المدرسة). ومن ثم تتكون لديه بعض القيم المستحبة والمقبولة من الجماعة، فيصدق في أقواله وأفعاله ويبتعد عن الكذب، ويقدر قيمة الأمانة ويزدرى الغش ويتعلم الطاعة في مقابل العصيان، إلى جانب امتثاله لبعض القيم الخلقية العامة كالحفاظ على الملكية العامة[2].

ويوضح لنا **ديفيد كراثول Krathwohl** أن اكتساب القيم يحدث عبر عمليات متسلسلة على نحو هرمى ذا خمس مستويات، هي:

- مستوى الاستقبال: وهي مرحلة وعى المتعلم وحساسيته بالمثيرات المحيطة به ورغبته في استقبالها وضبطه وتوجيهه نحو مثيرات معينة.
- مستوى التقييم: يعطى المتعلم تقديرا وقيمة للأشياء والأفكار ويسلك سلوكا متسقا وثابتا إزاء الموضوعات بشكل يجعل لديها قيمة معينة.
- مستوى الاستجابة: وهي مرحلة الاندماج أو النشاط مع الشعور بالارتياح في ذلك.
- مستوى التنظيم: وهي مرحلة تنظيم القيم يقف فيه المتعلم على العلاقات المتبادلة بين مختلف القيم ويعيد تنظيمها في منظومة حيث تبنى وفق ترتيب وسيادة كل منها على القيم الأخرى[3].

ب- أهم العوامل المرتبطة بخصائص الأسرة وعلاقتها بتشكيل النسق القيمى لدى الفرد

حيث يختلف تأثير الأسرة على الفرد باختلاف عدد من المتغيرات المرتبطة بخصائص الأسرة، ومنها الآتي:

---

[1] مجدة أحمد محمود، دراسة لتطور القيم الاجتماعية والخلقية لدى تلميذات المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات نفسية، مج 1، ع 3، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين، ص 510.

[2] المرجع السابق، ص ص 510-511.

[3] القيم : مفهومها – نشأتها –واكتسابها، أكتوبر 2017 Available at: www.educapsy.com

- **حجم الأسرة:** إذا عقدت المقارنة بين العلاقات والأدوار والقيم السائدة في الأسر الممتدة، وبين العلاقات والقيم التي تسود الأسرة النووية، فقد يبدو جليا أن مزايا الأسرة الصغيرة تفوق مزايا الأسرة الكبيرة. إذ يؤدى صغر حجم الأسرة والذى أصبح النمط السائد في هذا العصر، وخاصة بين الطبقة الوسطى في كثير من المجتمعات إلى زيادة التفاعل والتواصل بين أفرادها والمشاركة في اتخاذ القرارات لحل المشكلات التي تواجه الأسرة. فقد تحولت الشراكة الجمعية في عملية التنشئة الاجتماعية إلى شراكة فردية مع تحول الأسرة الممتدة إلى أسرة نووية ومع انتشار التعليم، وتعدد الأنشطة الاقتصادية واتساع التحضر ونمو المدن، فأصبحت المسئولية مشتركة بين الأب والأم، وأصبحت عملية التنشئة في هذا النمط تتسم بعدد من السمات، منها: الإفراط في الشعور بالمسئولية من قبل الأم والأب تجاه تربية الأبناء ومراقبة تعليمهم وبخاصة لدى أسر الطبقة الوسطى، والاهتمام بالتعليم لضمان المستقبل وأداء الطقوس الدينية وبخاصة لدى أسر الطبقة الوسطى، إلى جانب تقلص السلطة الأبوية لتحل محلها علاقات أفقية قائمة على مزيد من المساواة وحرية التعبير[1].

- **ترتيب الفرد في الأسرة:** والذى يلعب دورا هاما في تحديد سلوكه وشخصيته، فالابن الأول يعتبر حقل تجارب لكل من الأب والأم اللذين تنقصهما الخبرة ولذا يتعرض الابن لبعض الأساليب غير المناسبة في تنشئته، بينما لا يتعرض الطفل الثاني أو الثالث لهذه الخبرات.

- **الطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي:** التي تنتمى إليهما الأسرة ، فالآباء من الطبقة العاملة على سبيل المثال يميلون إلى التحكم واستخدام الأساليب التي تؤكد السلطة الأبوية وكثرة العقاب البدني أو السخرية والاستهزاء بالأبناء، أما الآباء في الطبقة المتوسطة فيميلون إلى التساهل وإعطاء حرية أكبر واستقلالية للأبناء، وعادة ما تستخدم أساليب الإثابة والحب والتقدير في عملية التنشئة ويكونون أكثر مرونة في غرس العادات والقيم ونادرا ما يستخدمون أساليب العقاب البدنى. ومن ثم تختلف القيم والمبادئ التي تحرص الأسرة في كل طبقة اجتماعية على ترسيخها لدى أبنائها[2] .

- **المناخ الأسرى:** والذى يتمثل في شكل العلاقات والتفاعلات الأسرية التي إما سوية وإما منحرفة عن السواء، فهناك العلاقات الأسرية التي يسودها الحب الذى يتم التعبير عنه بمشاعر واضحة، أو تتسم بعلاقات يسودها الكذب حيث يعبر عن حاجات نفسية غير متكاملة وغير

---

[1] جلال نجيب، دور وسائط التنشئة الاجتماعية في تشكيل الوعى البيئي لدى الطفل، ورقة بحثية منشورة في: المؤتمر السنوي الخامس عشر "قضايا الطفولة ومستقبل مصر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2016، 139-140.

[2] عثمان عبد العزيز المنيع، البيئة الأسرية كما يدركها الفرد ودورها في تدعيم الذات، دراسات نفسية، مج 7، ع 1، 1997، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين، ص ص 20- 21.

ناضجة، والأسرة المدمجة المغلقة مقابل الأسرة المنفتحة والتي تنمى الشخصية المستقلة لأبنائها، والأسرة التي تتسم بالجمود مقابل الأسرة التي لديها مرونة وتبادل وارتقاء في الأدوار[1] .وكذلك قد يطغى على المناخ الأسرى اضطرابات العلاقات بين الوالدين وما يتبع هذه الاضطرابات من عدم استقرار أسرى أو اضطراب العلاقات بين الوالدين والأبناء أو التفكك الأسرى، وهو ما ينعكس دون شك بشكل سلبى على تكوين شخصية الأبناء وما يعتنقونه من قيم ومبادئ أخلاقية.

- **التنشئة الاجتماعية الخاطئة:** حيث تكون عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة خاطئة ينقصها تعلم المعايير والأدوار الاجتماعية السليمة والمسئولية الاجتماعية، أو تقوم على اتجاهات والدية سالبة مثل التسلط والقسوة والرعاية الزائدة والتدليل والإهمال والرفض والتفرقة في المعاملة بين الذكور والإناث وبين الكبار والصغار وبين الأشقاء وغير الأشقاء والتذبذب في المعاملة[2].

3-6 المحور الثاني: العوامل المجتمعية المحددة لدور الأسرة في ترسيخ النسق القيمي لدى الفرد بين الواقع والمتوقع

تكونت لدينا فرضية بناء على ما سبق مفادها أن الأسرة تعد هي المصدر الأساسي لبناء القيم الإنسانية لدى الأبناء، سواء بمفهومها الواسع أو المفهوم الأضيق (النووية أو الممتدة). وفي ظل التغيرات الحضرية الراهنة والتقدم التكنولوجي المحيط، أصبحت الأسرة ليست المسئول الوحيد عن تلك المسئولية، بل نشأت العديد من المؤسسات المجتمعية الأخرى التي تشاركها هذا الدور، كالمدرسة والجامعة والمؤسسات الدينية وأجهزة الإعلام المختلفة .. وغيرها، حتى أصبح الدور تكاملي بين الأسرة وبين تلك المؤسسات المجتمعية الأخرى التي من شأنها تعزيز ذلك البناء لدى الفرد. ولا شك أن تلك المؤسسات تلعب في بعض الأحيان دورا معززا لأهداف الأسرة في تعزيز القيم الإيجابية لدى الفرد، والعكس في أحيان أخرى في ضوء المتغيرات والتحولات المجتمعية والعالمية التي تحث على الفردية والاستهلاك وغيرها من القيم السلبية. وإلى جانب هذا نجد العديد من العوامل الأخرى أيضا كالوسائل التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي السائدة التي تلعب دورا مؤثرا أيضا إلى جانب الأسرة وتؤثر على دورها بشكل ما أو بآخر. وعلى هذا نحاول هنا في هذا المحور من الفصل – **المحور الثاني** – أن نكشف عن أهم العوامل المؤثرة على دور الأسرة في ترسيخ منظومة القيم لدى الفرد، سواء كانت عوامل ميسرة لهذا الدور أو معوقة، وذلك كما يلى:

---

[1] داليا نبيل حافظ، المناخ الأسرى وعلاقته بالمخاوف الاجتماعية، دراسات عربية في علم النفس، مج 14، ع 1، 2015، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، ص ص 168- 170.

[2] حامد عبد السلام زهران، التوجيه والإرشاد النفسي، القاهرة، عالم الكتب، 1980، ص 406.

أ- الثقافة الخارجية الوافدة

أثبتت التجارب التاريخية أن أصول "الشخصية المصرية" بسماتها الخاصة ظلت راسخة على مر الزمن، ولم تجرفها التحولات الحضارية الهائلة التي شهدتها مصر في كل مرحلة من مراحل تاريخها الطويل. وبقاء "الشخصية المصرية موحدة رغم تنوع التجارب الحضارية يبرهن على قدرة المصري على الثبات في مواجهة التحديات الهائلة التي تعاقبت عليه، بما حملته تلك التحديات من نظم أخلاقية وعقائد دينية وأساليب معيشية مختلفة، وأحيانا متضاربة. واستمرت الشخصية المصرية تحمل مزيجا من العادات والتقاليد ذات الجذور الفرعونية والمسيحية والإسلامية، وغلبت عليها حينا سمات سلبية، وحينا آخر سمات إيجابية، بحسب الظروف الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بمصر والمصريين عبر الحقب الزمنية المختلفة. وقد استمرت تلك السمات مع موجات الصعود والهبوط بين الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية – ولكن في وحدة مستمرة – حتى التقت مع الحضارة الحديثة في العصر الحديث، ومن ثم بدأ نوع جديد من التطبيع أو التغير الاجتماعي اندرج في معايير اجتماعية جاءت امتدادا للحضارة الغربية[1].

والتغير الاجتماعي هو التغير الذى يحدث داخل المجتمع أو التحول الذى يطرأ على أي من جوانب المجتمع خلال فترة زمنية محددة، إلا أنه ليست كل التغيرات التي تطرأ على المجتمع هي تغيرات اجتماعية، فهناك تغيرات عديدة في المجتمع في جانبي الثقافة: المادي والمعنوي، وهناك اختلاف في أنماط العلاقات بين الأفراد والجماعات والتقاليد، وفي الأدوات المستخدمة والخبرات...إلخ. وهناك مصدرين للتغير، هما المصدر الداخلي نتيجة لتفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعي أو النسق القيمي، والمصدر الآخر هو المصدر الخارجي الذى يأتي من خارج النسق، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى[2].

وهو ما يؤدى دون شك إلى تعدد المنظومات القيمية إلى جوار بعضها البعض، فإذا كانت الحالة المثالية للمجتمع أن تكون له ثقافته أو مخزونه القيمي الذى يعبر عن هويته، وهي الهوية الثقافية أو القيمية التي تشكل مرجعيته في التعامل مع كل مكونات الوجود المحيط به، إلا أن الأمر لم يعد كذلك في مجتمعنا. فقد حدثت قطيعة مع الموروث الديني والثقافي، الإسلامي والمسيحي على السواء، حيث بدأ استدعاء أو استجلاب قيم غربية وغريبة على المجتمع من الخارج، لتساعد في تحديث المجتمع ونتيجة لذلك تواجدت على ساحة المجتمع منظومات من القيم غير المتفاعلة مثل القيم الاستهلاكية التي تدعو إلى حياة الترف على عكس التقشف التي تدعو إليه القيم

---

[1] نجوى حافظ وآخرون، بماذا يحلم المصريون؟، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة ، 2010، ص ص 52-56.

[2] ليلى عبد الجواد وآخرون، الطلاق المبكر بين الشباب: أبعاده وتداعياته، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2015، ص ص 92-93.

الدينية، ذلك إلى جانب منظومة القيم الليبرالية التي تدعو إلى الحرية الاقتصادية الاجتماعية والسياسية والاحتكام إلى قوانين السوق، وتقر التفاوت واحترام المصالح الخاصة. في مقابل أيضا القيم الاشتراكية المؤكدة على المساواة واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية وفرض أولويات مصالح الجماعة على مصالح الفرد، وتقييد حرية الفرد بالتزاماته نحو الجماعة. وهو ما يعنى في النهاية أن منظومات القيم المتعددة والموجودة حاليا في فضاء المجتمع لم تكن منفصلة فقط ولم تنصهر في منظومة قيمية واحدة، لكنها قدمت معان متناقضة مع بعضها البعض، الأمر الذى أضعف فاعليتها في توجيه سلوك البشر في مختلف المجالات الاجتماعية من ناحية، وأعاقها عن الانصهار في منظومة قيمية واحدة ومتجانسة[1].

وفي هذا السياق المجتمعي نجد أن تلك الثقافات الخارجية الوافدة الغربية تلعب دورا مؤثرا سلبيا على الأسرة المصرية وتمثل عائقا أمامها في ترسيخ منظومة القيم الإيجابية. بدلا من أن تكون تلك الثقافة داعما إيجابيا إذا انتقينا منها ما يعمل على تنمية المجتمع وأنظمته على مختلف الأصعدة. ولعل المشكلة تكمن هنا في أثر تلك الثقافة على الأبناء والشباب فحسب، بل المشكلة الأكبر تأثيرا وخطورة هي انسياق القائمين على التربية والتنشئة الاجتماعية "الوالدين أو من يشاركهما المسئولية" وراء تلك الثقافات وتبنى قيمها مما جعل منها قيما متأصلة في الأسرة المصرية. وعليه سنجدها أحيانا مسببة للصراع القيمي بداخل الأسرة وبخاصة لدى الأسر الريفية المتمسكة بالقيم، وأحيانا أخرى تحتل مكانا راسخا لدى الأسرة بأكملها وبخاصة لدى أبناء الطبقة الاجتماعية المرتفعة والمتوسطة أيضا.

ب- المؤسسات التربوية والتعليمية

مثلت المدرسة في المجتمعات المعاصرة أهم فضاء لارتقاء الفرد في السلم الاجتماعي وتحقيق طموحاته خاصة في التخلص من الفقر والاندماج في المجتمع الحديث، وكان من المفترض أن تشكل المدرسة أحد آليات تنشئة الفرد وتشكل جهودها قيمة مضافة إلى جهود الأسرة، إلا أن هذا الدور أصابه التراجع نتيجة العديد من العوامل، منها تقييدها بالنماذج التي تفرضها عليها السياسات والنظم الرسمية والأنشطة المرفقة بها، والمعلم الذى يتركز دوره في التلقين، إلى جانب تعدد مصادر الثقافة التي تعمل بشكل تلقائي في المجتمع مثل وسائل الإعلام والنوادي التي أصبحت تمتلك فعالية أكبر في التنشئة الاجتماعية[2]. وغيرها من العوامل التي أصابت تلك

---

[1] المرجع السابق، ص ص95-96.

[2] عبد السلام محمد، التحول الثقافي وآليات التنشئة الاجتماعية في المجتمع المصري، ورقة منشورة في: المؤتمر السنوي الخامس عشر "قضايا الطفولة ومستقبل مصر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2016، 168-170.

المؤسسات بالقصور والضعف في التأثير على تكوين النشء وقيمهم، ومن ثم تراجع دورها وجعلت النشء أكثر اعتمادا على مؤسسات أخرى ليستقوا منها النموذج والقيمة.

كما يذكر **هيث Heath** عام 1977 أن للجامعة أيضا دور في تنمية شخصية طلابها من خلال إكسابهم القيم المختلفة والارتفاع بمهاراتهم ونمو المسئولية الاجتماعية لديهم بدلا من التركيز على المناهج والمعرفة المحدودة، وإذا لم تقم الجامعة بذلك فإنها كمؤسسة تربوية حرة تفقد قيمتها[1].

إذن لا شك أنه يقع على كاهل المؤسسات التربوية والتعليمية سواء الجامعية أو قبل الجامعية قدر عظيم من المسئولية الاجتماعية تجاه تكوين وبناء منظومة القيم بمختلف أنماطها، إلى جانب الأسرة، وأن كل منهما يلعب دورا مكملا للآخر، فإذا شاب القصور أحدهما في أدائه لدوره فقدت منظومة القيم الدعم اللازم لترسيخها وثباتها لدى الشباب.

فهناك العديد من الدراسات المحللة لمضمون المناهج الدراسية والتي تثبت أن هناك العديد من القيم الإيجابية متضمنة بالفعل في مناهجنا الدراسية، وبخاصة في مرحلة التعليم قبل الجامعي، والتي يتم من خلالها تثبيت وترسيخ النسق القيمي لدى الفرد. ولكن المشكلة هنا تتجسد في أن تلك القيم المتضمنة بالمناهج يتم تلقينها كأي مادة دراسية يحصلها الطالب بهدف اجتياز اختباراته دون العمل بشكل فعلى على تجسيدها في الأنشطة اللاصفية وتقديمها للطالب كواقع فعلى من خلال الخبرات المدرسية والتفاعلات مع البيئة المدرسية بعناصرها المختلفة (المعلم، القائمين على الإدارة، المناخ المدرسي) وغيرها من العناصر المدرسية التي يمكن من خلالها العمل على ترسيخ وبناء القيم الإنسانية لدى أبنائنا. ومن ثم تصبح المؤسسات التعليمية في وقتنا الراهن وما تعانيه من مشكلات وتراجع في أدوارها عامل معوقا أمام ترسيخ القيم لدى أبنائنا، مما يثقل من العبء على الأسرة منفردة.

ج- المؤسسات الدينية

الدين هو نظام متكامل من المعتقدات، وأسلوب حياة وشعائر يمكن من خلالها للأفراد أن يوجدوا معنى لحياتهم بالالتزام بما يعتبرونه مقدسا أو له قيمة عليا لا نهائية. والدين بالإضافة إلى بعده الروحي يمثل أسلوب حياة حيث يهتم بالأنشطة التي يمارسها الأفراد في حياتهم حيث يمثل البعد الأخلاقي والإنساني لهذه الأنشطة. كما أنه يقدم للأفراد السبل التي تمكنهم من أن يحيوا حياتهم بصورة ترتبط بشكل واعى بالقيم العليا. ولذا يبقى الدين عنصرا أساسيا من عناصر تكوين الشخصية المصرية، حيث يتخذ المصري بصفة عامة من الدين محددًا للسلوك([2]) .

---

[1] عباس ابراهيم متولى، مرجع سابق، ص 816.

[2] عصام عبد العزيز، الشخصية المصرية بين عوامل الثبات والتغير.. محاولة للاقتراب، مجلة قضايا، المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ع7، 2005، ص ص19-20.

ومن هذا المنطلق تولدت العلاقة بين القيم وبين الدين الذى يعد مصدرا أساسيا من مصادرها ودافعا قويا لتبنى الإيجابي منها. وعليه يعد دور المؤسسات الدينية دورا جوهريا في دعم منظومة القيم لدى الفرد إلى جانب الدور الأساسي للأسرة. فالأسرة المصرية تربى وتغرس في أبنائها على قدسية أماكن العبادة (المسجد أو الكنيسة)، وبأنها مكانا نتلقى فيه قيمنا الحاكمة لسلوكياتنا. لكن ما يحدث في ظل المتغيرات المعاصرة والتحولات التكنولوجية الهائلة أن المؤسسات الدينية ما زالت متمسكة إلى حد كبير بالخطاب النمطي والاهتمامات المحصورة في أساسيات الدين والعقائد، وهو ما تسبب في فجوة شاسعة بينها وبين نسب كبيرة من الشباب والأبناء، مع وجود بدائل عصرية ومصادر ثقافية أخرى يعتمد عليها الأبناء في انتقاء قيمهم وعقائدهم، وذلك في نفس الوقت الذى تحاول فيه الأسرة غرس وترسيخ نفس القيم التي تؤكد عليها المؤسسات الدينية، وفي النهاية يؤدى ذلك إلى حدوث انشقاق بين الجهتين وصراع قيمى ينتهي بضعف النسق القيمي وبعده عن الدين.

ومن ثم أصبحت هناك أهمية قصوى لترشيد التوعية الدينية بحيث تتجه اتجاها يبنى ولا يهدم، وذلك من خلال تأكيد القيمة الدينية الدافعة للإنجاز والعمل وتحمل المسئولية، بدلا من ترك الأمور دون توجيه، فتتاح الفرص لتيارات غير مسئولة يمكن أن تكون عامل هدم في المجتمع، فتبعد الشباب عن واقع مجتمعهم وتعزلهم، وتضعف من إيجابياتهم وانتمائهم وتكون عاملا من عوامل الصراع والانشقاق[1]. على أن تعتمد تلك التوعية على أساليب خطابية تتلاءم مع لغة العصر، وعلى والوسائل التكنولوجية ووسائل التواصل الحديثة، سواء أكانت تلك التوعية الدينية صادرة من الأسرة أو من المؤسسة الدينية، حتى ننتهي إلى اتساق وتكامل بين دور كل منهما، ييسر لنا السبل إلى ترسيخ النسق القيمي الإيجابي الذى يتفق مع معايير الدين والمجتمع والأسرة.

د- أجهزة الإعلام

إن وسائل الإعلام أصبحت ذات أثر بالغ في عالمنا المعاصر في تكوين الرأى العام وتغيير مساراته لا سيما في المجتمعات النامية التي تجاهد للتخلص من رواسب التخلف ومكوناته، حتى أنها أصبحت تمثل المحور الأساسي لنشر الثقافة وترسيخ مكونات الحضارة، ومن ثم يقع على كاهلها عبئا ضخما في حل العديد من المشكلات المجتمعية وحل القضايا، وتنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية والثقافية والقومية والدينية، كما يعد مسئولا عن الإسهام في توسيع المدارك والأفكار ويستحث دوافع الجماهير واهتماماتهم بقضايا المجتمع[2].

---

[1] أعضاء هيئة التدريس، الطفل والشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006، ص ص 169-170.

[2] المرجع السابق، ص ص 300-301.

ويرى علماء النفس والاجتماع أن الشباب يتغذى فكريا ويكون شخصيته اعتمادا على النماذج التي يقوم الإعلام ببثها، حيث أن أبنائنا وشبابنا يواجهون اليوم عدة جبهات وقنوات تتولى تنشئتهم، ويصارعون من خلالها مجموعة من التحديات الثقافية المعقدة وتعكس واقع مجتمعاتهم المعاصرة الذى يتسم بكم هائل من الوسائط الإعلامية التي اصبحت تحل محل الخلايا التقليدية في توجيههم. فالوسائط الإعلامية تعتمد في تنشئتها على الإثارة والمتعة والاستحواذية من خلال الصورة والصوت واللون والحركة، في حين أن الأسرة تتبنى أنماطا تقليدية، الأمر الذى يجعل الأبناء في حالة صراع حاد بين نمطين من التنشئة: تقليدية في أحضان الأسرة والمدرسة، وتواصلية من خلال الوسائط الإعلامية المختلفة. وقد تحمل الوسائل الإعلامية العديد من القيم المغايرة في مضمونها لقيمنا، بل إنها قد تتنافي مع قيمنا، ورغم ذلك يتبنى الأبناء والشباب تلك القيم تحت شعار تقليد الحضارة الغربية. ونضيف على هذا أن ما تعرضه القنوات ووسائل الإعلام المختلفة من ترف زائد ومبالغ فيه يتسبب في انفصال تدريجي للأبناء عن الواقع الذى يعيشون فيه، مما يؤثر على تكوينهم النفسي والانفعالي، كما يؤثر على درجة استعدادهم للتعامل مع الحياة الواقعية مما قد يؤدى ببعضهم إلى الهروب والانسحاب من واقع الحياة، فضلا عن تعميق المشاعر الذاتية بدرجة أكبر من الالتزام بالمعايير الاجتماعية وتعميق إحساسهم بالاغتراب[1].

هـ- وسائل الاتصال والتكنولوجيا

يهدف النظام العالمي الجديد إلى تنميط العالم ثقافيا وخلق المواطن العالمي بغض النظر عن مكانه أو هويته القومية والثقافية، وحول الأسرة في ظل هذا النظام العالمي تشير **حنان مساعدعام 2006** إلى أن الإنسان يدفع ثمنا باهظا في عديد من المجالات نتيجة تغليب الاعتبارات الاقتصادية على ما عداها في ظل العولمة، وتأتى في طليعة هذه المجالات القضايا المتصلة بالدين والأسرة والطبيعة. كما أكدت نفس الدراسة على أن انتشار العولمة أدى إلى تعرض الأسرة لتغيرات وتأثيرات تجاوزت بنية الأسرة إلى وظائفها الأساسية، وأن هناك ثمة آليات عديدة تمارس من خلالها القوى العالمية تلك التأثيرات، منها: الفضائيات، الإنترنت، أجهزة المحمول، والتي أحدثت تأثيرات عديدة في منظومة القيم الاجتماعية، كما أنها أفرزت توجهات سلوكية جديدة تزايد انتشارها في السنوات الأخيرة، وارتبط تلك التوجهات بكيان الأسرة مثل مدى الالتزام بالعادات والتقاليد الأسرية، واتجاهات الأزواج نحو خروج المرأة للعمل، واتجاهاتهم نحو قضية تحديد النسل، ومعدلات إنفاق الأسرة، وأيضا اتجاهاتهم نحو قيم المنفعة الشخصية كدوافع

[1] محمد ابراهيم طه، الإعلام والقيم الاجتماعية، أخبار التعليم في مصر، أكتوبر 2017. Available at:www.egymoe.com

أساسية للسلوك، فضلا عن تبنى الأفراد للقيم المرتبطة بمدى استقرار النظام العائلي وثباته في المجتمع المعاصر[1].

فالطفرة التي حدثت في مجال تقنية المعلومات بسبب اختراع وتطوير الحاسب الآلى الذى أضاف للإنسان قدرات هائلة على الاحتفاظ بالمعلومات ومعالجتها بسرعة خيالية كان لها أثرها الواضح على مجتمع المستقبل. إلى جانب شبكة الإنترنت العالمية التي تربط عشرات الآلاف من شبكات الحاسبات المختلفة الأنواع والأحجام لذا تعتبر نظام اتصال يسمح لأجهزة الكمبيوتر بتبادل الاتصال مع بعضها البعض، ومن هنا كانت الفكرة الأساسية وراء هذه الشبكة العالمية هي إتاحة الفرصة أمام أي إنسان في أي مكان الحصول بسرعة فائقة على أية معلومات يريدها سواء أكانت في شكل أفلام أو كتب أو أخبار. وفي الحقيقة أن المتغيرات الحادثة في عالم اليوم المتغير بفعل هذه الثورة ليست في عمومها نفعا وخيرا للبشرية، بل تحمل في طياتها بعض عوامل الدمار، وهذا ما جعل التنشئة الاجتماعية تمثل أملا في إنقاذ العالم والحفاظ على بقائه وتوازنه عن طريق تهيئة الأفراد والمجتمعات للتكيف والتلاؤم مع متغيراته[2].

وإلى جانب شبكة الإنترنت والحاسب الآلي نجد التليفونات المحمولة التي أصبحت بديلا عن كلاهما، حيث يمكنها مع التطور الهائل للتكنولوجيا في وقتنا الراهن أن تقوم بمهام كل منهما بتلقي شبكة الانترنت عبر الأقمار الصناعية، وقدرتها على القيام بجميع وظائف الحاسب الآلي. ومن ثم أصبحت أكثر أهمية وخطورة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع كبارا وصغارا، وغنيا وفقيرا، ومتعلما وأميا.. ، حتى أصبح الجميع يعتمد عليه اعتمادا كاملا في أداء العديد من مهامنا اليومية كالتسلية والترفيه، وقضاء الحاجات الاستهلاكية، وأيضا التفاعل الاجتماعي. ولنفس هذه الإمكانيات أصبحت تلك الوسائل وعلى رأسها التليفون المحمول الأكثر خطورة على أبنائنا وشبابنا، بسبب حله لمحل الوالدين والمدرسة في التنشئة الاجتماعية، كما أصبح من خلاله يتم تلقى التوعية الدينية والإعلامية، ويزيد من خطورة الأمر الثقة الكاملة التي يضعها شبابنا في تلك الوسائل التكنولوجية، حتى كادوا يتعايشون في مجتمع آخر غير واقعى من خلالها وهو المجتمع الافتراضي، الذى تسبب في عزلتهم عن الأسرة وعن الواقع ، مما بدوره جعل عملية التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها الأسرة بالطرق التقليدية ضعيفة الأثر، وبالتالي ضعف ووهن النسق القيمي الأسرى والمجتمعي، بسبب ضعف ووهن المصادر الشرعية له، وتم استبداله لدى النشء بمصادرهم التكنولوجية. ومن هنا نشأ التضارب والتعارض القيمى الذى نعايشه. ولن نجد سبيلا للخروج من تلك الأزمة إلا بمحاولات جادة بالتكامل بين جميع المؤسسات المعنية بالتربية والتنشئة الاجتماعية بداية من الأسرة المسئولة الأولى عن تلك المهمة لترويض تلك الوسائل وليس الوقوف

---

[1] ليلى عبد الجواد وآخرون، مرجع سابق، 2015، ص ص 100- 101.

[2] سهير العطار، مرجع سابق، ص ص 265- 268.

أمامها ومحاولات للتفاعل الراشد مع الأبناء والشباب من خلال تلك الوسائل، وليس البعد عنها ، والاعتماد عليها بدرجة كبيرة في البرامج التعليمية والمناهج الدراسية.. وإلا لن نتمكن من مواجهة الآثار السلبية لتلك الوسائل.

خاتمة وتوصيات

تناولنا فيما سبق النسق القيمي ودور الأسرة في تعزيزه، حيث يتعرض هذا النسق في وقتنا الراهن للكثير من المؤثرات والضغوط، ويمر بمرحلة تحول نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على المستوى العالمي وبمعدلات فائقة السرعة. وهو ما أدى في النهاية إلى تغير النسق القيمي للمجتمع وبخاصة لدى الشباب والأبناء، وتغير الترتيب الهرمى للقيم بداخل هذا النسق.

والأسرة هي المؤسسة التربوية والحاضنة الأولى لترسيخ النسق القيمي لدى النشء، ويأتي بعدها العديد من المؤسسات الشريكة في عملية التنشئة الاجتماعية كالمؤسسات التعليمية والدينية وأجهزة الإعلام ووسائل التواصل التكنولوجية الحديثة، وغيرها...، وحاولنا استعراض دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية، وكيفية تطور المنظومة القيمية أثناء عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك في ضوء عدد من المتغيرات المرتبطة بخصائص الأسرة، والتي يختلف تأثير الأسرة وقدرتها على تعزيز تلك المنظومة في ضوئها، كحجم الأسرة ومستواها الاجتماعي الاقتصادي، وطبيعة المناخ الأسرى، إلى جانب الأساليب التي تتبعها الأسرة في التنشئة وبخاصة الأساليب الخاطئة. ثم حاولنا التعرف على أهم العوامل الميسرة والمعوقة لدور الأسرة في سبيل ترسيخ وتعزيز النسق القيمي مثل الثقافة الغربية الوافدة، ودور كل من المؤسسات التربوية و التعليمية والدينية وأجهزة الإعلام والتقنيات التكنولوجية الحديثة وما ترتب عليها من وسائل التواصل الاجتماعية.

وقد انتهينا في ضوء ما تناولناه إلى أنه في مجمل الأمر نحن نواجه كمجتمع بوجه عام، ومؤسسة الأسرة بوجه خاص أزمة لا يمكن الاستهانة بها، وتتجسد تلك الأزمة في كون العوامل الفاعلة والمؤثرة على دور الأسرة والمعنية بدعمها على دورها في تعزيز النسق القيمي لدى الفرد هي في الحقيقة عوامل داعمة للتحول والصراع القيمي، وتزيد من معاناة الأسرة من صعوبات جمة في أدائها المعزز للقيم الأخلاقية والاجتماعية الإيجابية، وذلك بدلا من أن تكون داعمة و معززة لها. فالمؤسسات التربوية التعليمية تعانى من مشكلات متعددة، وتركز في دورها على تلقين المعارف، مما يؤدى بها إلى تراجع في الدور التربوي، وعلى نفس النهج تسير المؤسسات الدينية التي أصبحت أيضا تتهم باتباع الأساليب الخطابية التقليدية في التوعية الدينية، مما أدى إلى وجود فجوة متسعة بينها وبين مدارك الشباب بوجه خاص، وفقدانها لعوامل الجذب المطلوبة

للتوعية. ونضيف على هذا أن كل من المؤسستين التعليمية والدينية تعمل في معزل عن بعضهما، رغما عن أن جهود التكامل في الدور يمكنها أن تكون معززا قويا لكل منهما.

ثم إذا ركزنا على أجهزة الإعلام نجد أنها تعانى من أزمة مجتمعية لا تخفي على الجميع، بسبب كونها قادرة على التأثير بوضوح على جميع أفراد المجتمع على اختلاف خصائصهم، ذكورا وإناثا، الأغنياء والفقراء، والمتعلمين والأميين.. ورغم تلك القدرة إلا أنها ترسخ وتؤكد على القيم المادية والاستهلاكية والفردية وغيرها من القيم السلبية التي تتنافي وتتناقض مع قيمنا المجتمعية، بسبب خضوعها لقوانين السوق والاستثمار والاقتصاد دون الانتباه للدور الهادم للنسق القيمي.

وعند إلقاء الضوء على التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة وما يرتبط لها من وسائل التواصل الاجتماعي نجد أنها أصبحت هي الفاعل الأساسي في التنشئة الاجتماعية، وتتمتع بقدرات فائقة تفوق الخيال على الانتشار والوصول لمدارك جميع الفئات الاجتماعية والتأثير عليها بيسر وسهولة، و من ثم تعزيز ما تريده من قيمها الخاصة التي تواكب التطور العالمي وقواعدها الافتراضية الخاصة بها. ونضيف على هذا درجة الاستقبال المرتفعة التي يتلقى بها الشباب والنشء بوجه خاص جميع رسائلها، وسرعة الإيمان بصحتها والثقة فيها، وأن من يخالفها يوصف بالرجعية والتخلف الحضاري، وعليه احتلت تلك الوسائل المرتبة الأولى كمصدر للقيم والأخلاق والتنشئة والقواعد الاجتماعية لدى أبنائنا، وتجنب كل ما يخالفها ولا يستطيع أن يواكب التطورات السريعة لها، مثل الوالدين أو من يشاركهما في التنشئة الاجتماعية، وهذا بدوره أدى إلى عزلة الأبناء والتعايش في عوالم افتراضية وشعور الوالدين بالعجز عن ملاحقة التطور وعن التأثير في الأبناء وتعزيز المنظومة القيمية لديهم. وكذلك تقف العديد من مؤسسات الدولة الأخرى عاجزة عن التأثير أو المشاركة وملاحقة القيم السلبية ومواجهتها.

ولكننا في النهاية لن نستطيع أن نقف أمام تلك الأزمة دون بذل قصارى جهودنا لتصحيح المسار والعودة بالأسرة لدورها الأساسي والفطري إلى جانب الاستعانة والتكامل مع المؤسسات الأخرى المشاركة في عملية التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات العاجلة المقترحة بهدف العمل على تعزيز النسق القيمي لدى الأبناء، ومنها ما يلى:

✓ مواجهة الجمود والتصلب الوالدي: يشير التصلب في شخصية الوالدين إلى فقدان المرونة في التحول من سلوك إلى سلوك آخر، ويرجع هذا إلى وجود عجز عن التخلي عن العادات الفكرية، والعجز عن تغيير العادات[1]. ويشار للجمود الفكري أيضا بأنه نسق معرفي للتفكير مغلق نسبيا يتسم بالانغلاق حول النفس والعيش في عالم آخر بعيد عن عالمنا الحالي، وهذا من شأنه إحداث فجوة بيننا وبين الواقع. و لاشك أن هناك العديد من الآباء والأمهات والمعلمين والقائمين على الخطاب الديني المصابين بذلك الجمود الفكري، وهو ما يحول بينهم وبين دورهم على الوجه

[1] عبد المنعم الحفني، موسوعة علم النفسي والتحليل النفسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994، 740 – 741.

الأمثل في تربية النشء، وبخاصة الوالدين في المقام الأول. وذلك من خلال تقبل الاختلاف بين الأجيال حتى يتمكنوا من القيام بإرشاد الأبناء وتصحيح القيم السلبية التي تبث لهم من خلال الوسائل التكنولوجية والإعلامية المختلفة. وبناء عليه يمكننا التحرك من خلال عدد من القنوات للقيام بمواجهة ذلك الجمود كأجهزة الإعلام المختلفة والدراما ورجال الدين، أو عن طريق الدورات التدريبية والتوعوية للمقبلين على الزواج وتكوين أسرة، أو للآباء والأمهات بعد الإنجاب... وغيرها من القنوات التي يمكن من خلالها تعديل ذلك الجمود على الوالدين أو القائمين على التنشئة بالمشاركة مع الأسرة كالمعلم، أو رجل الدين.. وغيرهم.

✓ مواجهة الظروف المجتمعية التي تؤدى إلى مناخ أسرى مضطرب: كالطلاق ، أو الخلافات بين الوالدين، والعمل على تكثيف المواد التوعوية الموجهة للأسرة التي من شأنها الحث على المناخ الأسرى الإيجابي والصحي.

✓ تعميق مفهوم المراقبة غير المباشرة " الرقابة التفاعلية" لدى الوالدين: وذلك عن طريق ضرورة تفاعل ومشاركة الوالدين لأبنائهم في وسائل التواصل الاجتماعي الافتراضية، حتى يتمكنوا من مباشرة مراقبة الأبناء بشكل غير مباشر، وهو ما يتطلب السعي المتواصل من الآباء والأمهات لامتلاك المهارات اللازمة لهذا.

✓ تطبيق نظام " الإرشاد الأسرى" المؤسسي: ويمكن لبعض مؤسسات الدولة الرسمية المعنية بالاهتمام بالأسرة وبترسيخ القيم الاجتماعية كوزارة التضامن الاجتماعي التي يمكنها خلق إدارات متخصصة بتوجيه الإرشاد الأسرى بكل محافظة ومديرية على مستوى الجمهورية، إلى جانب أجهزة الإعلام المختلفة والمؤسسات التعليمية التي يمكنها أيضا تقديم الرسائل التربوية والتعليمية للأسرة.

✓ تبنى الأسرة لأسلوب المناقشة والحوار: وذلك في مواجهة القيم السلبية التي يتلقاها الأبناء من مختلف المصادر الإعلامية أو الإلكترونية، وتجنب الأساليب المباشرة في النصيحة والتي تبعد عن مخاطبة العقل الحجة.

✓ تكاتف الأسرة مع المؤسسة التعليمية: فضلا عن المناهجفإن المؤسسة التعليمية يقع على عاتقها معاونة الأسرة ودعمها في تعزيز النسق القيمي لدى النشء. على أن يتركز هذا الدعم من خلال الأنشطة اللاصفية بالتنسيق والتواصل المستمر مع الأسرة.

✓ دمج المؤسسات الرياضية ضمن منظومة دعم النسق القيمي: وذلك في ضوء اتجاه العديد من شباب اليوم نحو ممارسة الرياضة ،وبخاصة أبناء الطبقة المتوسطة، وعليه يمكننا الاستعانة بالنوادي الرياضية والمراكز الشبابية في القرى والريف للعمل على دعم النسق القيمي بالتعاون مع الأسرة، لتكون داعما لها.

وأخيرا ننتهي في فصلنا الراهن بالإشارة إلى أن الأزمة القيمية والصراع القيمي الراهن أمرا لا يمكن الاستهانة به، وعليه نؤكد في ضوء ما سبق إلى أن التكامل والتنسيق في الأدوار بين جميع المؤسسات الاجتماعية المعنية بتنشئة الفرد، حيث أن الانفراد بالدور لن يأتي بالثمار المطلوبة.

الفصل الرابع

دور المعلم في ترسيخ بعض القيم الأخلاقية لدى طلابه من خلال الأنشطة اللاصفية

4-1 تمهيد

تمثل القيم الاطار المرجعي الذى يحكم سلوك الأفراد، ويوجه تصرفاتهم، كما يحفظ للمجتمع تجانسه وتماسكه وترابطه.

وتمثل القيم أحكاما معيارية، ويتم بمقتضاها تقييم سلوك الأفراد والجماعات، وتحديد ما هو مطلوب و/أو مرغوب، وكذلك تمثل القيم أهدافاً معينة في الحياة، يسعى جميع الأفراد إلى تحقيقها، والقيم ما هي إلا نتاج اجتماعي مكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية، ومن خلال التفاعل في المواقف المختلفة.

ويتعاظم أصداء الاهتمام بالقيم عندما يتعرض المجتمع ، لعولمة ثقافيه وتذويب قيمه، من هنا صار الأمر أكثر إلحاحاً لقيام مؤسسات التربية والتعليم بالأدوار المنوطة بها , سيما غرس القيم وتعزيزها لدى النشء والشباب ومن خلال مؤسسات المجتمع بدءاً من الأسرة مروراً بالمجتمع المحلى, وتعد المدرسة المؤسسة الرسمية لتعليم الناشئة مبادئ العلوم والمعارف والأخلاق والقيم والاتجاهات بحيث يصبحوا مواطنين صالحين.

هذا ويعد المعلم صاحب الدور الحاسم في غرس وتنمية القيم الايجابية لدى طلابه , وفي سبيل ذلك, يلعب المعلم أدواراً متعددة ومتداخله في الوسط المدرسي، من خلال الأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية ، فالمعلم هو المسئول عن غرس وتنمية القيم السلوكية وترسيخها، وتشكيل الهوية المجتمعية السوية، فهو بحق المسئول عن تربية وتعليم الجيل .

وتعد العولمة، وما رافقها من ثورة معلوماتية واتصالية وتكنولوجية من أبرز التغيرات الاجتماعية والثقافية، حيث أحدثت تغييرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى أفراد المجتمع ، ومن مظاهر هذا التغير، ضعف الروابط الأسرية ، وضعف التواصل الأسرى، بسبب تراجع سلطة الوالدين على ضبط وتوجيه سلوك الأبناء, مع هيمنة الرجل على المرأة، والكبير على الصغير ..

ومن المظاهر الأخرى، تأخر سن الزواج، وغدت القيم الاجتماعية لدى الشباب فيما يحصله من علم وشهادات بل ومن رصيد بنكي. ومع ضعف سلطة الأبوين، وضعف الوازع الديني ظهرت المخدرات، وتفشت السرقات، وزادت الانحرافات الخلقية، كالاعتداء والسطو وغيرها . أدى ذلك كله, إلى عدم الاستقرار الثقافي, والتعرض إلى المعايير الاجتماعية المتناقضة, والتي أحدثت

تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية فضلا عن تأثيراتها الملموسة في بنية الأسرةالمصرية .

ويرتكز هذا الفصل على ثلاثة مفاهيم رئيسية إجرائية على النحو التالي :-

- الدور: يعنى مجموعة الأنشطة و/أو المهام السلوكية التي تحقق ما هو متوقع , في مواقف معينة , ويترتب عليها, امكانية استشراف سلوك الفرد في المواقف المختلفة .
- القيم: مجموعة المعتقدات والمبادئ والمعايير والأحكام التي تتكون لدى الأفراد من خلال التفاعل مع المواقف والخبرات بحيث يمكنهم من اختيار الأهداف التي تحدد مسار حياتهم ,وتتجسد خلال الاهتمامات والاتجاهات أو السلوك العملي و/أو اللفظي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- الأنشطة اللاصفيه: عبارة عن نشاطات فكرية و/أو سلوكية تسعى إلى تطوير شخصية التلميذ وتنمية قدراته المختلفة ويقوم بها التلميذ خارج الصف . هذا ويتحدد منحنىهذاالفصل على النحو التالي :-

204 – القيم والتغير الاجتماعي

304 – الدور المتغير للمعلم في ترسيخ بعض القيم الاخلاقية لدى طلابه

404 – دور الأنشطة اللاصفية في ترسيخ القيم لدى الطلاب

504 – استخلاصات

4-2 القيم والتغير الاجتماعي

اعتبر التغير الاجتماعي, من المنظور الفلسفي, حقيقية الوجود, بمعنى أن كل موجود لابد وأن يتغير، ومن المنظور الاجتماعي، فالتغير يعنى التحول أو التعديل في طبيعةومضمون وتركيب الجماعات والنظام، وفي العلاقات بين الأفراد والجماعات، بل وفيالأدوارالاجتماعية[1] .

هذا ويصنف التغير الاجتماعي كمفهوم الى التقدم الاجتماعي, وأن هذا التقدم يأخذ التدرج الجزئي الذى ينشد الأفضلية في جميع الحالات كما يأخذ التغير الاجتماعي مفهوم التطور الاجتماعي, ويعنى النمو البطيء المتدرج الذى يؤدى إلى تحولات منتظمة ومتلاحقة وفق سلسلة من المراحل المتلاحقة [2] .

وثمة اختلاف بين التطور الفوضوي والتطور الاجتماعي, حيث الأول يكون حتميا يسير وفق خط مستقيم في حين يسير التطور الاجتماعي وفق تأثير عوامل مختلفة, سياسية واقتصادية وثقافية

[1]معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، ط (1), دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن, 2004,ص ص 48-49

[2]المرجع نفسه.

واجتماعية, بل وتاريخية, كما يحدث في كل ما هو مادى وفكري وثقافي, كتطور القيم والعادات والتقاليد[1].

4-2-1 التغير الاجتماعي على المستوى الاسرى

ومن أبرز التغير, على المستوى الأسرى[2] ضعف الروابط الأسرية, والتواصل الأسرى, وتراجع سلطة الأبويين في ضبط سلوك الأبناء, هذا وقد تلاشت قيم الشرف والاحتشام, والجماعية, والطاعة , كما تغيرت النظرة إلى المرأة, وتهميش صورتها , أيضا تأخر سن الزواج, وكما ظهرت مفاهيم جديدة للأسرة, منها إقرار البناء الأسرى القائم على الرابطة الزوجية وبدونها – والزواج بين الرجل والرجل, وبين المرأة والمرأة كل ذلك ساعد على مسخ القيم .

ان هذه التغيرات قد انعكست على مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة حيث احدثت تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية , فضلا عن تأثيرها الواضح في بنية وأدوار وقيم الأسرة سيما ما يخص التنشئة الاجتماعية[3].

ولقد كشفت دراسة جادة تناولت منظومة القيم في المجتمع المصري خلال الخمسين عاما المنصرمة[4]منذ منتصف الخمسينات وأسفرت عن النتائج التالية :-

– في حقبة الخمسينات إلى الثمانيات, شهدت القيم المصرية تطوراً ملحوظاً حيث سادت قيم العدالة الاجتماعية , والمساواة سيما في ظل مجانية التعليم, كما شهدت هذه الفترة الاسراع بمعدلات الحراك الاجتماعي حيث الانفتاحالاقتصادي والذى ساعد على بروز قيم الفردية والأنانية, والعمل في كل ما هوأجنبي طموحاً وتميزا, كما ساعد على انتشار اللغة الاجنبية، كما ساعد على وجود قيم التملق والنفاق، وإحلال الولاء والانتماء محل الكفاءة, كذلك شهدت الفترة نفسها هجرات متكررة للعمل في دول النفط مما ساعد على تراجع قيم الاستقرار.

– وفي حقبة التسعينات وما بعدها شهدت القيم تغيرا حيث انتفاء قيم العدالة والحب والتعاون, مع تراجع القدوة والاحساس بالأمان والطمأنينة وتراجع قيم الأثرة والانتماء والعلم والعمل والتعاون وقبول الآخر.

وبصفة عامة فقد شهدت المنظومة القيمية خللا في العدالة الاجتماعية وزادت حالات الفساد, والرشوة والكراهية. مع شعور المواطن بالظلم واليأس والإحباط, وانعدام الثقة بين الشعب والحكومة وحدوث انفصام بين ما يقال وبين ما يمارس سواء في الدين, وفي المعاملات..

---

[1] طارق حجى، قيم التقدم , دار المعارف, القاهرة ،2001, ص ص 41- 48 .

[2] سعد عبد الله الكبيسى, التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, أبو ظبى , 2001 ص ص 22-21 .

[3] حدث هذا في مؤتمري السكان بالقاهرة وبكين .

[4] مسعد عبد الله الكيبسى, التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي, مرجع سابق .

هذا وقد رأت الدراسة أن اصلاح القيم لابد وأن يكون كليا, مع أهمية وضرورة مراقبة كل قطاعات المجتمع, والاهتمام الجيد بإصلاح وتطوير نظم التعليم .

وفي هذا السياق فقد أشار وزير التعليم الحالي بضرورة تعديل المناهج الدراسية مع تضمينها مواد القيم والاخلاق والمواطنة، خلال السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية , كما أشار الوزير أن، هذه المقررات ستدرس من خلال ثلاثة كتيبات تركز على قيم الحب والتسامح والتعاون وقبول الآخر والسلام, والعمل والانتماء, ومن المتوقع كما ذكر الوزير أن يتم الانتهاء من اعداد هذه الكتيبات أغسطس 2019.

وعلى الجانب الآخر فقد تمسك البرلمان بالقيم والأخلاق في المدارس وشدد على ضرورة ادراج مادة القيم والأخلاق بقانون التعليم مع الاستعانة بخبراء في مجال صياغة المنهج الجديد لمواجهته فكر الإرهاب والتعريف بصحيح الدين .

إن القيم مكون هام من مكونات ثقافة المجتمع, كما يعتبر عاملا مهما في توجيه السلوك الإنساني, وضبطه, وتمثل القيم الضابط, والمعيار الأساسي للسلوك, وللقيم أهمية كبرى منها[1]:

- إنه لا يوجد اختلاف على دورها المؤثر في الحياة
- أنها تساهم في تغيير السلوك وتحويله إلى جيد
- أنها تدفع الانسان دائما إلى الالتزام
- أنها وسيلة من وسائل النهضة والرقى .

4-2-2 ماهية القيم

ولقد اختلفت التعريفات الخاصة بمفهوم القيمة , بحسب وجهة نظر الباحثين , وتناولت هذه التعريفات التي تشير إلى وجود القيمة ما يلى:حيث يرى (ناصر) أن القيم عبارة عن مجموعة من القوانين والأهداف[2], والمثل العليا , والمقاييس والافكار المرغوبةأو القيم اعتقاد[3].

حيث أن القيم اعتقاد يعتقده الفرد, ويمثل مستوى معياري للحكم بمقتضاه ليصبح مبدأ يهدى لغايه من الغايات ...

- أو القيم كمعايير[4]فالقيم ما هي الا مجموعة من المعايير التي يحكم عليها الناس بأنها حسنه ويرددونها لأنفسهم ويبحثون عنها , ويكافحون في سبيل تقديمها للأجيال اللاحقة...

---

[1]عبد الملك الناشف, القيم وطرائق تعليمها وتعلمها, عمان, وكالة البحوث , 1981، ص2

[2] ابراهيم ناصر , التربية الاخلاقية , ط 1, دار وائل للنشر ، عمان , 2004, ص145.

[3]لطيفة خضر, دور التربية في مواجهة مشكلات الصراع القيمي داخل المدرسة الثانوية , ماجستير تربية غزه، 1988، ص42 .

[4]ابراهيم ناصر , مرجع سابق ، ص 47 .

– أو القيم كاتجاهات[1] .

كما يقول (الهندي) بأنها مجموعه من الاتجاهات المعيارية المركزية ,ويستدل على ذلك من معناها من خلال الاستجابات التفضيلية أو الانتقالية لسلوك الفرد...

– أو القيم كمرغبات[2] كما يعرفها (الناشف) أن القيم رغبة إنسانية – يختارها الفرد لذاته وللتعامل مع نفسه ...

– أو القيم كموجهات للسلوك[3]

فهي رؤيه عباره عن أحكام يصدرها الفرد بالتفضيل أو عدم التفضيل للموضوعات أو الأشياء ... الخ .

– أو القيم كعمليات نوعيه

فهي نمط يطلق على تقويم يقوم به الانسان , وتنتهي هذه العملية بإصدار حكم على شيء أو موضوع أو موقف ما[4]...

ومع تلك الاختلافات في تعريف القيم , إلا أنه يمكن إجراء تعريف لها , وذلك على النحو التالي:–

القيم هي المعايير والمبادئ الوجدانية والفكرية التي يضعها المجتمع , أو يتعارف عليها, ولها سمة الاستمرار النسبي , وبمقتضى ذلك يتم التعامل حول ما يحيط بإفراد المجتمع , وبحيث يتم تحديد ما هو مرغوب ومطلوب , والعكس.هذا وتتكون القيم من خلال التنشئة الاجتماعية ويتم اكتسابها عن طريق التربية والتعليم, وهي بمثابة معايير للحكم على الأشياء و/أو الموضوعات, وأنها أكثر ثباتا من الميول والاتجاهات وهي كذلك تقاوم التغير, ويتم التعرف عليها من الاستجابة وتكون إما صريحة أو ضمنية[5].

وبخصوص تصنيف القيم فأن أهم التصنيفات تصنيف " سبرانجر" لأنماط القيم والذى يوضحها الشكل التالي[6] .

والسؤال الآن هو، هل القيم الأخلاقية مبادئ أم معاملات ؟

---

[1]سهيل الهندي, دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى الصف (12)، غزه, ماجستير 2000، ص14.

[2]عبد الملك الناشف, مرجع سابق .

[3] ابراهيم ناصر , مرجع شفيق .

[4]سعيد اسماعيل على, أصول التربية الاسلامية , دار الفكر العربى, القاهرة , 1998، ص 295 .

[5]ماهر الجلاد، تعليم القيم وتعلمها، تصور نظرى وتطبيقى لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم ، ط (2)، دار مسيرة للنشر، عمان، 2007، ص 46–47.

[6]المرجع نفسه.

وبمعنى أكثر دقة هل القيم ثابتة أم متغيرة ؟ بمعنى أن القيمة الأخلاقية تمثل سلوكيات، هذه السلوكيات تختلف باختلاف المجتمعات وبتغير الأسر والأشخاص .

والواقع يشير إلى أن القيم الأخلاقية تختلف من مجتمع إلى آخر إلا أن تجمعها أفعال مستحسنة من قبل الجميع كقيم :

"العمل – التعاون – الانتماء – قبول الآخر"

شكل رقم (4-1)

معايير تصنيف القيم

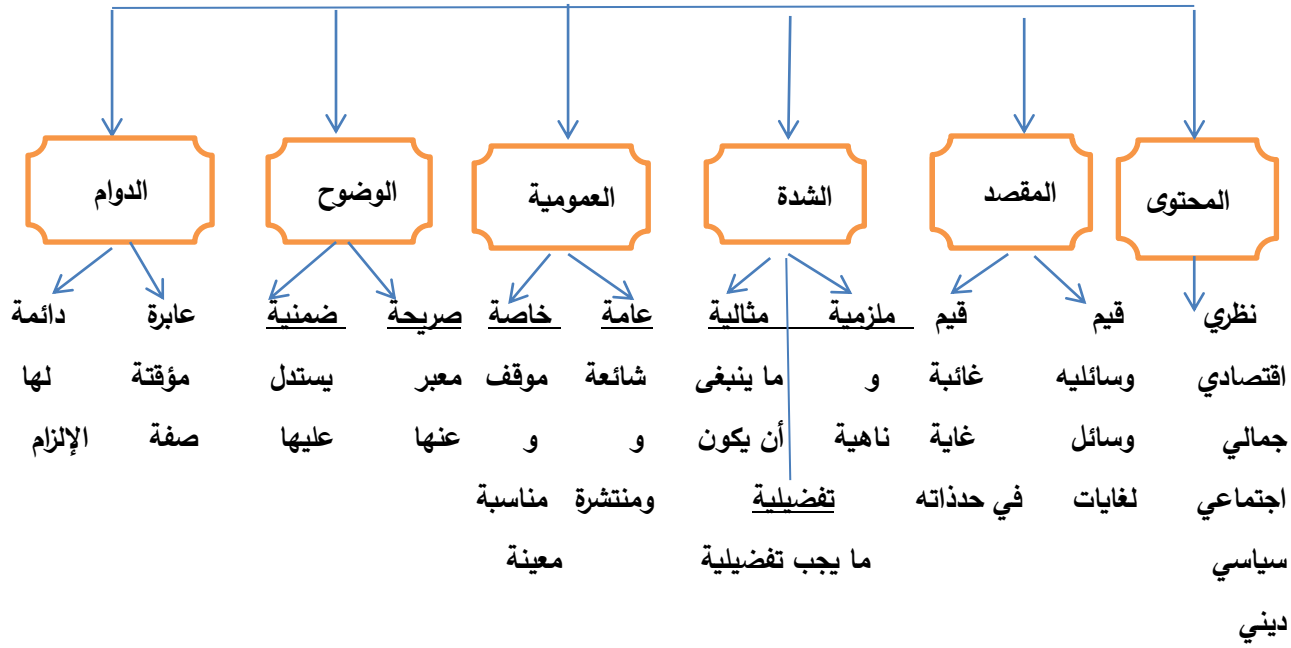

المصدر:من إعداد الباحث

وإزاء ما تقدم ذكره ، نجد أنفسنا أمام ثلاثة اتجاهات أو تيارات [1] :

الأول: يرى أن القيم الأخلاقية ، قيم ثابتة ومطلقه

الثاني: يرى أن هذه القيم نسبية ومتغيرة

الثالث: يرى أن القيم الأخلاقية ليست قطرية وليست فردية ، بل هي نافعة من الوســـــط الاجتماعي فقط .

---

[1] فؤاد العاجز ، "القيم وطرق تعليمها وتعلمها" ، مجلة المناهج وطرق التدريس، ع (83) ، عين شمس ، 2002 ، ص ص 54-65.

ومما تجدر ملاحظته أن الاتجاه الأول الذى ينطلق من المقولة التي تقول بأن الفضيلة هي المعرفة ، والقيم الأخلاقية مصدرها عالم المثل ، وهي بذلك متعالية ومطلقة (أفلاطون + سقراط).

على حين ذهب (ديكارت) إلى القول بأن العقل لا يتأثر زماناً ولا مكاناً ولا يتغير بتغيرهما، فيما يرى (كانت) أن العلم يقوم على قوانين تتسم بطابع الكلية والضرورة الصادران من العقل، كذلك الأخلاق يمكن تأسيسها على هذا النمط من المبادئ، لذا ميز (كانت) بين العقل النظري والعقل العملي، حيث تصدر القيم الأخلاقية عن الفعل فتكون حينئذ فطرية مشتركة سابقة على التجربة ولا تتأثر بالمجتمع ولا العاطفة .

أما الاتجاه الثاني والذى يرى أن القيم الأخلاقية نسبية ومتغيرة ، ينطلق من أن الإنسان يولد صفحة بيضاء (جون لوك) ، وأن التجربة الموجهة تعلمنا أن ما هو صالح يلائمنا ، عندئذ تصبح الأفعال الصالحة خيرة (هيوم) ، وهكذا فإن القيم الأخلاقية تابعة لتطور طويل للجنس البشرى (سبنسر) وأن الشعور بالخير يعود إلى التربية (جون ستيوارت هل).

هذا وقد ذهب الماركسيون إلى أن القيم الأخلاقية ليست مطلقة بل هي نسبية ومتغيرة، وهذا لأنها تابعة للشروط الاقتصادية التي تتحكم في كل شيء، والأخلاق في نظرهم تعكس وضعية البنى التحتية أى العلاقات الاقتصادية في المجتمع أي صراع الطبقات (انجلز) [(2)].

في حين يرى الاجتماعيون ممثلو الاتجاه الثالث أن القيم الأخلاقية ليست فطرية وليست فرديه، بل هي نابعة من الوسط الاجتماعي للفرد والمجتمع، حقيقة تتجاوز إرادة الأفراد، وحين يتكلم الضمير فإن المجتمع كله يتعلم (إميل دور كايم).

مما تقدم يمكن ملاحظة الأمور التالية :

- **الأمر الأول**: أن التجربة تعبر عما هو كائن في الواقع ، أما القيم الأخلاقية فتعبر عما يجب أن يكون.

- **الأمر الثاني**: أن ربط الأخلاق بالمنفعة أمر خطير لأنها، دعوة للأنانية ، وتتجلى هذه الخطورة في المبدأ النفعي والذى يتنافى مع مبدأ الأخلاق الذى يقول أنه يجب على الإنسان أن بفعل كذا وكذا.

[(2)]حسن الجبالي، "علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق"، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، 2003، ص ص 323 -325.**لمزيد من الاطلاع:**

- على الدسوقى، صلاح الدين عبد العاطي، "معوقات إكساب وتنمية القيم الأخلاقية لطلاب المرحلة الثانوية ، في رؤى معاصرة لبعض القضايا التربوية"، دار المهندس للطباعة النشر، دمياط ، 2004، ص ص 26-31 .

-**الأمر الثالث** : أن إخضاع القيم الأخلاقية إلى الشروط الاقتصادية نابع من نظرية مادية للحياة والإنسان ، وهذا يتنافى مع كون الإنسان روح ومادة .

- **الأمر الرابع**: أنه لا يمكن اعتبار كل أوامر المجتمع قيم أخلاقية حقيقية .

والخلاصة أن الإنسان كل متكامل مادة وروحاً، والأخلاق لا تبنى على العقل وحده، أو العاطفة وحدها، وحتى تكون القيم الأخلاقية منزهه ينبغي أن تتمتع بنوع من الثبات والتعالى بل والتقديس .

4-2-3 بعض القيم المختارة ، والتي تمثل بؤرة اهتمام، هذا الفصل هي قيم :

1/ العمل 2/ الانتماء 3/ التعاون 4/ قبول الآخر

وسيتم تناول كل قيمة في إطار تسليط الضوء عليها وإبراز معناها ومبناها :

4-2-3-1 قيمة العمل[1]

لقد تأصلت قيمة العمل (العقلي) وفوقيتها في مجال التربية والتعليم بل وفي المجتمع، تأثراً بالنظريات الفلسفية المثالية، بالرغم من أن آراء أرسطو التربوية والمرتبطة بالمعرفة ومصادرها، والتي اعترف فيها بأهمية الحواس في التوصل إلى المعرفة، إلا أنه عندما وضع ملامح المنهج المدرسي في نهاية القرن الثاني قبل الميلاد، والذى ظل سائداً حتى الآن سيما في مجال التعليم العام، فإنه ركز في هذا المنهج على الجوانب النظرية من خلال تحديد المواد الدراسية التي تعنى بهذه الجوانب، واستمر هذا **التأثير** حتى بدايات العصر الحديث. ومن هنا، سادت النظرة الدونية للعمل اليدوي في كل المجتمعات بل وزادت حدتها في المجتمعات التي وقعت أسيرة السيطرة الاستعمارية .

وقد قللت النظريات الفلسفية من شأن وقيمة الجسد والحواس، ومن هنا ترسخت ، فلسفياً ، وعلى مدى التاريخ، وربما حتى الآن، إعلاء قيمة العمل العقلي والمشتغلين به. وتدنى قيمة العمل البدني والمشتغلين به، وقد ترتب على ذلك تأثيرات على مصادر ومؤسسات إنتاج وتوليد المعرفة، والأداء الذى مارس في الإنتاج .

إلا أن المفهوم الإسلامي للعمل قد تركز على المبادئ التالية :

- ارتباط العمل بالفكر والعلم، حيث لا جدوى عن نظر دون تطبيق أو لفظ من غير استجابة، أو ترديد دون ممارسة .
- ارتباط العمل بالمصالح الإنسانية ، فلا ضرر ولا ضرار .

([1])دسوقي عبد الجليل وآخرين، "المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر، دراسة ميدانية"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (222) ، معهد التخطيط القومي ، يوليو 2010 ، ص ص 27-29 .

- أن العمل مرتبط بقيم التقوى، وأنه مرتبط بالإيمان والعقيدة .
- أن الخير والحق مرتبطان بالعمل في شموله[1].

4-2-3-2 **قيمة الانتماء**

تعاظمت اصداء الاهتمام بالانتماء مفهوماً وقيمة، ومن حيث المعنى والمبنى ، بسبب ظهور اتجاهات فكرية متطرفة، وجماعات متعصبة، مع تغليب المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

ولما كانت دلالة المفهوم لا تنكشف إلا من خلال تحقيق شرطين اثنين :

- الأول: أن أي مفهوم ودلالته قد اكتسب في حقل المعرفة غير ظروف تاريخية، وسياقات مجتمعية .
- الثاني: أن اندراج المفهوم وقيمته يتم في علاقة تفاعل مع المفاهيم المماثلة، والتي تبين مدى اختلافهما عنه .

وحيث أن المفهوم لا يكون ، رمزاً ذا دلالة إلا حين يكون مدلوله محدداً ومعلوماً في مكان وزمان محددين .

إن مفهوم الانتماء ومن ثم قيمته ، بحاجة إلى تحديد دلالاتهما ، واستكشاف مضامينها بمعنى استجلاء قيمتها في سياق فكرى تأملي، وفي إطار منظور جدلي لعلاقة المفهوم بالممارسة ، وبدأ تتشكل معطيات معينة من الانتماء فكراً وممارسة وقيمة .

ولما كانت هوية الفرد تتكون من عنصرين هما الولاء والانتماء، والانتماء له علاقة بالمنبت ، و/أو النشأة ، وهو بذلك له زمان ومكان ، وهو بذلك بعكس الولاء فهو سياسي. وقد يتلقى الانتماء والولاء وقد يتباعدان، فالفرد يكون "سوريا" مثلاً بالانتماء ولكنه موالى للنظام ، وقد يكون الفرد يسارياً بالولاء ولكنه "مصريا" بالانتماء .. وهكذا ...

معنى ذلك أن الانتماء ثابت نسبياً ، ويندرج عمودياً ، أى أنه يبدأ من أسفل إلى أعلا بعكس الولاء .

ولقد بات كلا من الولاء والانتماء يترددان في كثير من المحافل السياسية والثقافية والتربوية ، وأصبحا أحد ضرورات أساسية – والآن – لما يتضمنه المفهومان من معان وقيم تمثل أساسيات القطرة السليمة .

هذا وتلعب مؤسسات التربية والتعليم دوراً محورياً ، بجانب قطاعات أخرى حيوية في المجتمع في غرس وترسيخ قيم الانتماء والولاء سيما لدى النشء والشباب، حتى يمكن التصدي لمحاولات الاختراق الثقافي والنفسي ، ونبذ العنف ومكافحة التعصب[1].

---

[1] دسوقي عبد الجليل ، المرجع السابق .

وتعددت كيانات ومستويات الانتماء إلى[2] :

1- الانتماء للإنسانية
2- الانتماء للوطن
2- الانتماء للأسرة
4- الانتماء للعقيدة

أما عناصر الانتماء فتتمثل في تحقيق التراث، والارتباط (بجماعية)، مع وجود قضية، هذا والانتماء ينقص ويزيد إذا ما انفرطت العلاقة بين المستويات الأربعة السابقة .

وتتمثل أبعاد الانتماء في :

- الهوية Identity
- الجماعية Collectivism
- الولاء Loyalty
- الالتزام Obligation
- التواد Affiliation
- الديمقراطية Democracy

4-2-3-3**قيمة التعاون**[3]

تأتى أهمية وجدوى التعاون كقيمة ، وذلك من خلال :

- للتعاون دور كبير في نقل الأفكار والحقائق والمخترعات ، وغيرها ، بين البشر في كل أرجاء المعمودة ، وذلك لأن الإنسان ميال بطبيعته إلى التعاون سيما فيما لا يعلمه و/أو نعرف عنه شيء .
- الإنسان في تطلع دائم ومستمر إلى معرفة الجديد في كل المجالات سيما مجالات العلم والمعرفة المختلفة والتي قد يستفاد منها .
- أن التعاون قد يسهم في القضاء على مشكلات كبيرة مثل : الفقر ، الجهل ، البطالة ، الحروب ، والتلوث وغيرها .
- التعاون يزيد الجمال رونقاً ، بل قد يزيد وشائج الأخوة والمحبة بين الأفراد والمجتمعات.
- يساعد التعاون في إنجاز الأعمال الكبيرة في وقت قليل ، وهذا يعنى توفر الوقت والجهد والمال .
- أن التعاون يسهم كثيراً في سيادة مظاهر القوة والتماسك والترابط والتخلص من مظاهر الأنانية

هذا، ويأخذ التعاون نوعين، التعاون المجتمعي والتعاون الطلابي، أما التعاون المجتمعي فيستهدف قيام المجتمعات التي تقوم على التعاون ، وباستخدام وسائل عديدة كإنشاء الجمعيات ، وإحداث نوع

---

[1] دسوقي عبد الجليل ، "تنمية المواطنة ومواطنة التنمية" ، جارى طبعه ، دار النابغة للنشر والتوزيع ، طنطا ، 2019 .

[2] محمود السرحان، "الولاء والانتماء لدى الشباب الأردني وأثره في بناء الشخصية" ، مطبعة التوفيق، عمان، 2003، ص 4.

[3] دسوقي عبد الجليل ، "تنمية المواطنة ومواطنة التنمية" ، مرجع سابق .

من الشراكة في جميع التبرعات والمعونات والهبات التي تساعد في إنشاء مشروعات تخدم المجتمع بأسره .

أما التعاون الطلابي، فيأتي من خلال تحقيق غايات التربية في غرس وتنمية قيم التعاون لدى التلاميذ في جميع مراحل التعليم ، بدءاً من رياض الأطفال، ولتعزيز قيمة التعاون لابد من تضافر الجهود بين الأسرة والمدرسة وبين مؤسسات المجتمع المحلى وغيرها في تنمية روح المساعدة والمحافظة على المرافق العامة ، وكذلك المحافظة على البيئة من التلوث ، ومن خلال إشراك التلاميذ في الأنشطة المدرسية خاصة الأنشطة اللاصفية والتركيز على كيفية أن يتعلم التلميذ ويمارس قيمة التعاون مع الآخر.

ومن معيقات تعزيز قيمة التعاون هو زيادة موجات العنف والإرهاب في العالم ، وهذا يرجع بسبب الاختلافات في العقيدة والإيديولوجية والرؤى ، والمستوى المادي والقدرات والفكر وغيرها.

إن الحاجة إلى ممارسة قيمة التعاون أصبحت ماسة وملحة في كافة المجالات مما دفع إلى أن تكون قيمة التعاون قيمة أخلاقية إيجابية يجب على الجميع الأخذ بعين الجد مسألة غرس وتنمية التعاون لدى جميع الأفراد صغار أم كباراً .

4-2-3-4 **قيمة قبول الآخر**[1]

هناك من المسوغات التي تدفع بمزيد من قبول الآخر ، بل والتحاور معه لعل من أهمها :

- أن كثيراً من حقوق الإنسان مغتصبة .
- صار تحقيق الربح هدفاً من أهداف الاقتصاد الحر .
- اختلاف في أنماط التعامل مع الأقليات ، وذلك باختلاف أنماط ونظم التعليم .
- عجز نظم التربية والتعليم في غرس وتنمية قيم قبول الآخر .
- حدوث تغييرات في الأنماط الاجتماعية ومن ثم تحللاً في القيم .
- ما صاحب العولمة من تأثيرات ومحاولات لسيادة ثقافة واحدة .

هذا عن أهمية وجدوى ترسيخ وتنمية قبول الآخر، أما فيما يتعلق بالأهداف المرجو تحقيقها من تعزيز هذه القيمة ، فهي تمثل في أمرين اثنين هما :

- التعامل مع القضايا الخلافية بأسلوب يتسم بالمرونة .
- الاحساس بضرورة لم الشمل .

هذا ومن شروط نجاح الحوار وتقبل الآخر هو التزام طرفا الحوار بما يلى[1]:

---

[1] حسن محمد النصر، "دور التربية في تدعيم ثقافة الحوار مع الآخر"، جامعة سوهاج، المؤتمر العلمى العربى الثالث، التعليم وقضايا المجتمع المعاصر، مجلد (2)، جمعية الثقافة من أجل التنمية ، سوهاج ، 2008 ، ص ص، 501-502.

- احترام ثقافة الاختلاف وفقه الاختلاف والتعددية الثقافية .
- السعي نحو ما يجمع ، ونبذ كل ما يفرق .
- ترشيد عقلانية الحوار بتغليب روح المنطق العلمي.
- الإدراك الواعي بظروف الحوار الجيد ، وموضوعتيه من البداية للنهاية .
- رفض القوالب الثابتة لمفاهيم التقدم والتخلف ثقافياً وحصارياً .

هذا ، وعن العوامل التي تسهم في تقبل الآخر فهي على النحو التالي :

- العامل الديني ، وبما يتضمنه من توجيهات وآداب وقيم .
- العامل الأخلاقي ، حيث الأخلاق هي أساس السلوك السوى .
- العامل النفسي ، حيث التمتع بصحة نفسية جيدة يعين قبول الآخر ,
- العامل الاجتماعي ، والإنسان بطبيعته كائن اجتماعي .
- العامل الاقتصادي، ويمثل كل المساعدات المادية المقدمة قبل الآخر .

4-3: الدور المتغير للمعلم وأثره في تعزيز القيم الأخلاقية لدى طلابه

حدد (Woolfolk,A) أدوار المعلم في[2].

أ- أدوار تعليمية

ب- أدوار تربوية

ت- أدوار إدارية

ث- أدوار اجتماعية

ج- أدوار إنسانية

وفي المقابل، فإن واقع الممارسة التربوية والتعليمية تطلق على المعلم أدواراً وفق معايير، وخلفيات مختلفة ، من هذه الصور، الثنائيات التالية :

---

[1]لمزيد من التفصيل ، يرجى الرجوع إلى:

- زين العابدين محمد جياد ، "برنامج علاقات عامة لتنمية قيم وثقافة الحوار مع الآخر"، ج. الكويت ، كلية الآداب، 2012، ص 11 .
- أحمد زيان شحاته محمد ، "التسامح وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلبة المرحلتين الثانوية والجامعية" ، دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 2005 ، صص 22-27 .
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الحوار مع الآخر، تون ، 2006.

[2]Woolfolk,A., Educational Psyschology, 7th ed- Boston, M.A : Ahym & Bacon, 1998, pp. 60-66

- المعلم المجدد مقابل، المعلم التقليدي
- المعلم الملتزم مقابل، المعلم المستهتر
- المعلم اللين مقابل، المعلم الصعب
- المعلم المجتهد مقابل، المعلم المقصر
- المعلم حسن السمعة مقابل، المعلم سيء السمعة. ومن أجل قيام المعلم بالمهام المنوطة به على نحو سليم، يجب عليه أن يتقمص الأدوار التالية :
- الدور التربوي[1]
- الدور التعليمي[2]
- الدور التعاوني
- الدور الاجتماعي[3]
- الدور النفسي
- الدور التنموي[4]

ولمسايرة روح العصر ، فإن ثمة أدوار ينبغي للمعلم القيام بها وهي :

- المعلم ناقل للمعرفة
- المعلم راع للنمو الشامل لتلاميذه
- الانضباط وحفظ النظام
- التحصيل والتقويم التعليمي
- المعلم كمرشد نفسى
- المعلم النموذج
- المعلم عضو في مهنة التعليم

---

[1] حسن شحاته ، "مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي"، الدار المصرية للكتاب ، القاهرة ، 2004، ص 107 .

[2] المرجع السابق نفسه .

[3] جبرائيل بشارة، "تكوين المعلم العربي والثورة العلمية التكنولوجية"، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت، 1986، ص 28.

[4] محمد متولى غنيمة، "القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي"، دراسات وبحوث، سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي، وبنية العملية التعليمية، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1997، ص 15 .

- المعلم عضو في المجتمع الذى يعول التعليم ويراقبه عن قرب
- المعلم مخطط وموجهه ومرشد

ومن العوامل التي تساعد المعلم في أن يقوم بالأدوار المنوطة به على نحو سليم ، أن يتفهم نفسه ومجتمعه ، وأن يهتم بمظهره وهيئته . وأن يكون مرناً وسريع البديهة ، وقادراً على التعرف على الميراث الثقافي ، والمعرفة التحصيلية ، وأن يكون ملماً بخبرة عملية وتجارب كافية [1].

والشكل التالي يوضح تحليلاً لأدوار المعلم :

شكل رقم (4-2)

تحليل دور المعلم *

[1] دسوقي عبد الجليل ، "أحوال المعلمين في مصر ، الإعداد ، التأهيل ، التنمية" ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية البشرية في مصر ، معهد التخطيط القومي ، 1999/1989 ، ص ص 57-60 .

- من تصميم الباحث

-دسوقي عبد الجليل ، "أحوال المعلمين في مصر ، مرجع سابق

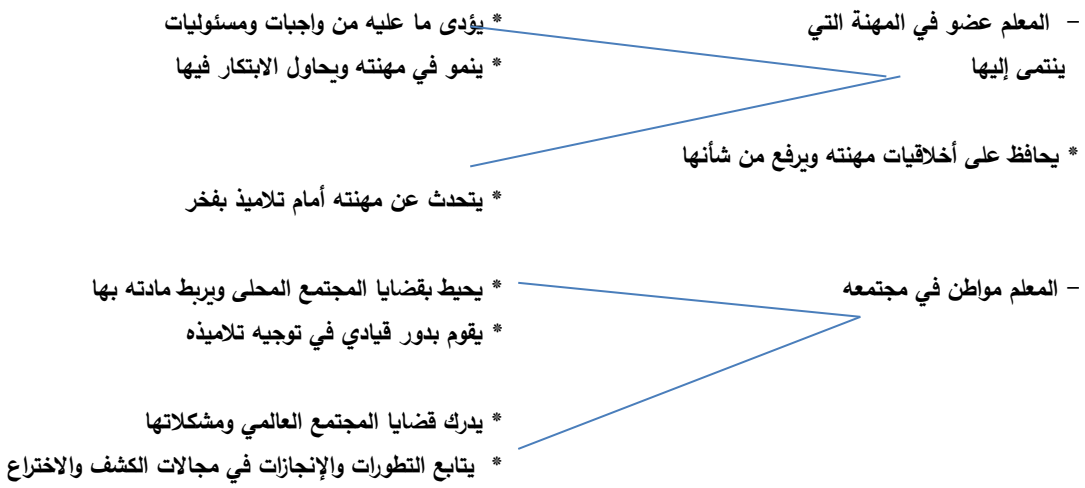

4-3-1 والسؤال الآن :

- ما المتطلبات التي يجب توافرها في المعلم كي يقدر على تعزيز القيم الأخلاقية لدى طلابه ؟

تتمثل هذه المتطلبات في الآتي :

- أن يكون المعلم قادراً على استثمار دوره المعرفي والثقافي في توظيف المعلومات والمعارف المتضمنة في المناهج والأنشطة المدرسية الصفية واللاصفية .
- أن يكون المعلم متمكناً من مادته العملية في مجال تخصصه ، وأن يكون لديه القدرة في متابعه الجديد في مجاله وباستمرار .
- أن يكون المعلم راغبًا بصدق في نشر العلم وإفادة طلابه .
- أن يكون المعلم قادرًا على اتقان أساليب وطرق التدريس الفعالة .
- أن يكون المعلم قدوة حسنة في مظهره وسلوكه ومعاملاته .

وبجانب ما تقدم من متطلبات يجب توافرها في المعلم الكفء في ترسيخ وتعزيز القيم الإيجابية لدى طلابه فإن هناك ثم محاور رئيسة يجب أن يلتزم بها وتتمثل في :

- تنمية الالتزام الخلقي .
- تكوين الشعور بالمسئولية .
- تعميق فهم الجزاء الخلفي .
- تحفيز الجهد لدى طلابه .

4-3-2 كفايات المعلم

وهل هناك كفايات يجب توافرها في المعلم[1] حتى يتمكن بجدارة من ترسيخ وتعزيز القيم لدى طلابه ؟

والإجابة بالإثبات، حيث تمثل الكفاية المقدرة على عمل شيء و إحداث نتاج متوقع ، كما وأن الكفايات التي يجب على المعلم اكتسابها تعكس الأدوار التي ينبغي أن يكون المعلم قادراً على أدائها، وتتمثل هذه الكفايات في الآتي :

أ – كفايات إدراكية ب – كفايات مهنية

ج– كفايات معرفية د– كفايات شخصية

هـ– كفايات نفسية و– كفايات سلوكية

ز – كفايات فنية ح– كفايات علمية وعملية

– وتتضمن الكفايات الإدراكية للمعلم :

- اكتساب القدرة على فهم ذاته، وفهم مجتمعه ، وفهم كيفية صنع واتخاذ القرار التعليمي.

– في حين تتضمن الكفايات المهنية :

- اكتساب المعلم مهارة تحديد الأهداف، ومهارة التقييم المستمر، ومهارة إعداد الدرس.

– أما الكفايات المعرفية ، فتشمل في :

- إلمام المعلم بعلوم النفس وعلوم التربية، والبحث التربوي سيما بحوث الفعل.

– أما الكفايات الشخصية ، فتتمثل في:

- امتلاك المعلم السمات شخصية منها ما يتعلق بحسن المظهر، والتسامح، والاحترام والثقة، والتمسك بالروح الديموقراطية.

– أما الكفايات النفسية فتتضمن :

- تمتع المعلم بالتوافق النفسي، والصحة النفسية، وفهمه لذاته، والشعور بالوالدية نحو تلاميذه،

–أما الكفايات السلوكية، فتتضمن:

- تمتع المعلم بمهنة التعليم ، وأن يكون قدرة مثالية لتلاميذه مع مراعاة المسئولية الأخلاقية .

– أما الكفايات الفنية تتمثل في :

- امتلاك المعلم قدرات تخطيط الدرس وتقويمه ، وربط الفكر بالواقع العملي ،

– على حين تتضمن الكفايات العملية والعلمية :

- الإعداد العلمي والعملي (الأكاديمي والمهني) للمعلم ، إعداد علمياً على نحو سليم .

---

[1] دسوقي عبد الجليل، المرجع السابق أحوال المعلمين في مصر، ص ص 45–47 .

والشكل رقم (4-3)

يوضح تحليلاً لكفايات المعلم :

شكل رقم (4-3)

تحليل كفايات المعلم *

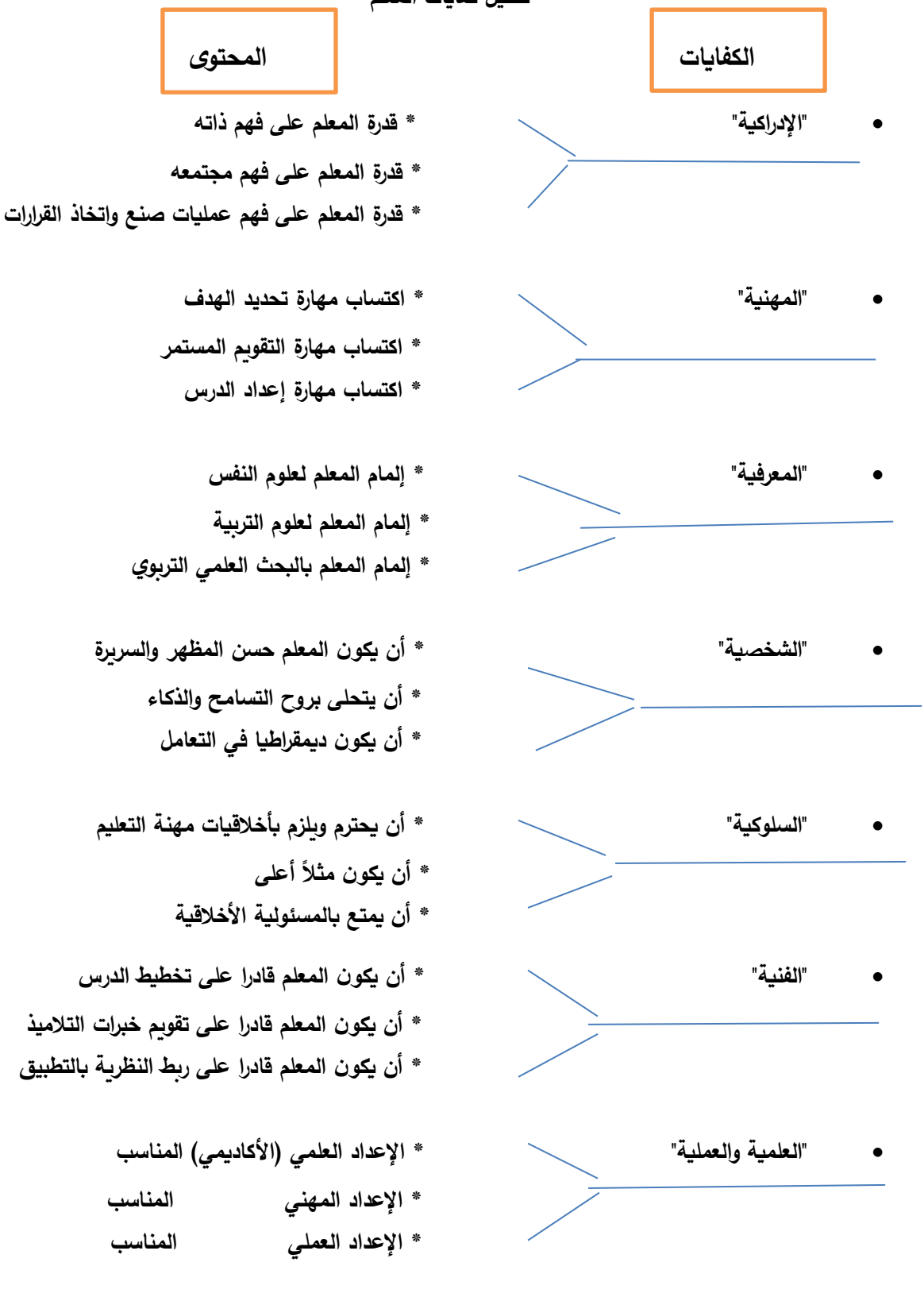

* من تصميم الباحث .

4-3-3 كيفية قيام المعلم بتعزيز القيم لدى طلابه:

والسؤال الذى يطرح نفسه ، هو كيف يتسنى للمعلم أن يقوم بدوره في غرس وتعزيز القيم الأخلاقية في نفوس طلابه ؟

وللإجابة عن هذا التساؤل ؟ نقول بأن أي نظام تربوي وتعليمي له أهدافه القريبة والبعيدة والتي يسعى إلى تحقيقها بوسائل معينة ،ويعتبر غرس وتعزيز القيم الإيجابية لدى الطلاب أحد أهم الأهداف والغايات التي يسعى المعلم لتحقيقها من خلال النظام التربوي والتعليمي أن يعمل به . ومن الأدوار التي يجب أن يعتد بها ويكون تأثيرها على شخصية الطالب والمعلم سواء بسواء هي الأدوار النظرية والأدوار العملية التطبيقية .

أما الأدوار النظرية فتتمثل فيما يحسه المعلم ويشعر به إزاء تعاظم إصداء الاهتمام لعمليتي غرس وتعزيز القيم لدى الطلاب ، والتي تعد أهم مكون من عمل المعلم المربى ، فضلاً عن الاهتمام بالموضوعات ذات القيمة العلمية ومحاولة إبرازها من خلال محتواها العلمي، كما يقوم المعلم بتعريف طلابه بأهمية وجدوى القيم العامة والقيم الأخلاقية بخاصة على اعتبار أنها معايير تفضيل الإنسان عن غيره من الكائنات[1].

إن رصد منظومة القيم السائدة من الطلبة في الوسط المدرسي وتصنيفها إلى قيم إيجابية يجب تعزيزها وتنميتها ، وأخرى قيم سلبية ينبغي محاربتها وتعريتها ، مع أهمية تحديد القيم الأخلاقية التي ينبغي على الطلبة تمثيلها خلال الدوام التعليمي[2] .

أما الأدوار التطبيقية العملية فتبرز في مواكبة سلوك المعلم للقيم الإيجابية باعتباره الأسوة والقدوة الحسنة والمثل الأعلى ، وفي محاولة المعلم تقديم نماذج إيجابية يبين فيها مدى الالتزام بالقيم الإيجابية ، مع إجازة المعلم للتوظيف الاستراتيجي لتعليم القيم في المواقف التعليمية المختلفة ، على أن يوفر المعلم مساحة كافية من الحوار والمناقشة لمقارنة أنماط السلوك القيمي، مع تكليف الكلية ، بواجبات تمس القيم ، والتقويم السليم للسلوك الشخصي.

ويتجلى دور المعلم في غرس القيم الأخلاقية وتعزيزها من خلال قيامه بتوجيه الطلاب ، ومتابعتهم كيفية المحافظة على الممتلكات العامة ، مثلاً ، كما يقوم المعلم بتوفير الأنشطة الهامة التي تسهم جيداً في غرس وتعزيز القيم الأخلاقية .

وعلى المعلم – من جانب آخر – أن يتمسك بالدين والعقيدة وأن يشعر باستمرار أنه صاحب رسالة من أنبل الرسالات وانه ذو شخصية جذابة وجاذبة ، كما أنه ينوب عن المجتمع الذى يعول

---

[1] سهيل الهندي، "دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر" ، مرجع سابق .

[2] نفس المرجع .

التعليم عن قرب ، على المعلم توصيل رسالته السامية لدى كلابه على أنه يجب أن يحافظ على هيئته وضبط نفسه .

ولما كانت هناك فروقاً فردية بين المعلمين ، لذا يختلف معلم عن آخر ، ومن ثم يختلف وجهات نظرهم في كيفية زرع وترسيخ وتنمية القيم الأخلاقية لدى الطلاب سيما قيم العمل والتعاون والانتماء وقبول الآخر . وكلها قيم إيجابية ومطلوبة لتحقيق المواطنة الصالحة والسوية هذا وبالرغم من مشاركة جميع المعلمين في الأبعاد الشخصية والتي تتمثل في[1]:

أ – البعد المعرفي

5– البعد المهارى

5– البعد الوجداني

ويتمثل البعد المعرفي في مجموعة القدرات الفكرية والثقافية مثل :

- التحليل والتركيب .
- حل المشكلات واتخاذ القرارات .
- التفكير الانتقادي .

والمعلم الجيد، يحاول أن يكسب هذه القدرات لطلابه حتى يتمتعوا بمثل هذه القدرات وليتمكنوا من تميز الأمور، وبذا يصبحوا أكثر رشادة ومنطقية أقوالاً وأفعالاً .

كل هذا يدفع المعلم إلى مزيد من بلورة المفاهيم والاتجاهات الإيجابية نحو قيم العمل، التعاون، الانتماء، قبول الآخر، وذلك من خلال الأنشطة المدرسية ، الصفية واللاصفية .

والمعلم إزاء ما تقدم يحرص على الآتي :

- إشراك الطلبة في عمليات التعلم ، وإعادة الحيوية لدى التلاميذ ، والتخلص جيداً من النماذج السلبية ومن كل المعوقات .
- أن يحصل المعلم من القيم موضوعات انتقائية لكل التوجهات والأفكار والآراء التي تعكس التعددية الثقافية والفكرية ، مع أهمية تنمية السلوك الاجتماعي والأخلاقي .
- استخدام المعلم لأكثر من طريقة تدريس . وأكبر من منهجية وأن يتحلى المعلم بالقدرة على التوفيق من مختلف الآراء .

---

[1] برهامي عبد الحميد زغلول ، "الاحتياجات التدريبية للمتدربين بوحدات تدريب وتقويم معلمى العلوم التجارية" ، مجلة تربية طنطا ، 2014 ، العدد (33) ، ص 62 .

أما البعد المهارى فيتضح في أن ، مهنة التعليم تتطلب كفايات ومسئوليات ومهارات واتجاهات ، وأنماط سلوك[1] من أجل تعميق القيم الإيجابية ، العمل ، التعاون ، الانتماء، قبول الآخر. وذلك من خلال :

- قيام المعلم بتدريب طلابه على الأنشطة المدرسية التي تساعد على زرع وتعزيز القيم الإيجابية .
- تطبيق مناهج الدراسة علمياً للمساعدة في زرع وترسيخ القيم من خلال الممارسة العملية في جميع المواد ، خصوصاً مواد الاجتماعيات ، والتربية الوطنية والقومية .
- اهتمام المعلم بطرائق التدريس التي تقوم على المشاركة في تكوين المعرفة.
- أن يكون المعلم أكثر استجابة للمتغيرات المحلية والعالمية ، في محاولة لتعريف الطلبة بالقيم وتشجيعهم على التعامل بفكر واع وقادر على مداومة التواصل[2].

في حين يعنى البعد الميداني أن يحب الطالب
مدرسته ومجتمعه وقبول الآخر والتعاون معه والانتماء للوطن ، ومن صفات المعلم الكف ما يلى :

- أن يكون المعلم قادراً على تكوين طلبة متميزين ومعتزين بمجتمعهم ومنتمين لأسرهم ومدارسهم ومجتمعهم ، وأن يكون لديهم القدرة على التعاون الإيجابي وقبول الآخر.
- أن يكون المعلم ذا قدرة فائقة في دعم القيم الإيجابية لدى طلابه ، وقادراً أيضا على تعديل القيم السلبية إلى قيم إيجابية بالحب والتعاون[3].

4-4 : دور الأنشطة اللاصفية في تعزيز القيم الإيجابية لدى التلاميذ

تشكل الأنشطة المدرسية جانباً مهماً من مجالات اهتمام التربية والتعليم ، إذ تلعب هذه الأنشطة دوراً ملحوظاً في تكوين شخصية الطالب وتنميتها عقلياً ، نفسياً ، اجتماعياً ، ووحدانياً ، حيث تعمل هذه **الأنشطة** على كسر الحواجز بين المعلم والطالب في قاعات الدرس وذلك من خلال المواقف المتنوعة التي يشارك فيها الطالب من خــلال هذه الأنشطة المدرسية[4].

4-4-1 النشاط المدرسى ماهيته :-

---

[1] عبد القادر المصرانى، "المعلم والوسائل التعليمية"، ط (2)، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1997، ص 67.

[2] يعقوب رشوان، "الإدارة والإشراف التربوي بين النظرية والتطبيق"، دار العرفان، عمان، الأردن، 1989، ص 12.

[3] رشدى لبيب، "معلم العلوم، مسئولياته، أساليب عمله، إعداد نموه العملي والمهني"، ط (4)، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، 1997، ص 32 .

[4] حسن شحاته ، "النشاط المدرسي، مفهومه ووظائفه ومجالات تطبيقية" ، ط (8) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2004، ص 97 .

ويتمثل النشاط كل المواد الدراسية ، وهو من ناحية يعتبر جزءاً مهماً من المنهج ، ومن ناحية أخرى فإن النشاط اللاصفي لا يقل أهمية من النشاط الصفي أو المقرر الدراسي ، فالنشاط اللاصفي يمكن الطلاب من التعبير عن هواياتهم وإشباع حاجاتهم ، كما يستطيع الطلاب اكتساب خبرات ومواقف تعلمية يصعب تعلمها داخل قاعات الدرس .

هذا وتؤدى الأنشطة الطلابية دوراً مهماً في اكتساب الطلاب قيم التعاون وقبول الآخر ، والعمل والانتماء وغيرها من القيم التي تحقق التوازن في نمو شخصية الطالب .

ولقد حظيت الأنشطة اللاصفة لتسميات مختلفة منها الأنشطة المصاحبة و/أو الأنشطة المدرسية و/أو الأنشطة الخارجية ، والأنشطة الطلابية ، وكما يلاحظ من خلال التسميات المختلفة للأنشطة اللاصفية أنها تشترك في بعض الخصائص منها :

- التركيز على حاجات المتعلم والاهتمام به .
- تحقيق الأهداف التربوية المنشودة من التعليم .
- تحقيق النمو المتكامل للمتعلم .

وعلى هذا فإن الأنشطة اللاصفية تمثل جميع المهام التي يقوم بها المعلم بتكليف الطلبة بها سواء داخل الفصل أم خارجه .

والمدرسة تستخدم الأنشطة المختلفة في تنشئة طلابها ، ومن ثم تحقق بذلك وظيفتها الاجتماعية التربوية من خلال تنمية وصقل خبرات الطلاب وتدريبهم أثناء ممارسة الأنشطة المتنوعة على العادات والسلوك الاجتماعي القويم[1].

وهنا تكمن أهمية النشاط المدرسي سيما الأنشطة اللاصفية ودورها الفعال في تنمية وتربية المتعلم تربية متوازنة ومتكاملة ، وتعتبر التربية النشاط اللاصفي من أهم الجوانب التي يجب على المنهج الدراسي **أن يركز** عليها كوسيلة لها غاية ، إذ يساعد في بناء الجوانب المختلفة المهمة للطالب كالنواحي النفسية، الاجتماعية ، والقيم ، كما يعمل النشاط على بناء الجوانب المعرفية والتحصيلية [2] .

---

[1] حسن شحاته ، "النشاط المدرسي، مفهومه ووظائفه ومجالات تطبيقية" ، مرجع سابق .

[2] رضا عبد الستار، "الأنشطة المدرسية ودورها في ضمان الحقوق الثقافية لطفل المدرسة الابتدائية بالمناطق العشوائية" ، مجلة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ع (1)، مجلد (4) ، 2005 ، ص ص 255-276 .

إن النشاط اللاصفي ما هو إلا مجموعة من البرامج والأنشطة التي توضع من قبل الجهاز التربوي – التعليمي لتتكامل مع المناهج التعليمية والتي يقبل عليها الطلاب وفق ميولهم وقابلياتهم مع توفير الحوافز والدوافع[1] .

2-4-4 وظائف الأنشطة اللاصفية :-

ومن وظائف الأنشطة اللاصفية ، ما يلي :

- الوظيفة التربوية ، حيث يتم تحديد قدرات الطلاب وتنميتها .
- الوظيفة التحصيلية ، حيث يتم تطوير مستوى تحصيل الطلاب .
- الوظيفة النفسية ، لتعزيز الثقة بنفسية الطلاب .

هذا عن وظائف الأنشطة اللاصفية ، أما ما يتعلق بمجالات الأنشطة اللاصفية فهي على النحو التالي:

- المجال المدرسي – المجال الثقافي
- المجال الاجتماعي – المجال الرياضي

ولتحقيق وتنفيذ تلك المجالات يجب أن تتوافر بعض المتطلبات التالية :

- متطلبات مادية (مثل : الميزانية – المرافق – الخدمات ...الخ) .
- متطلبات فنية(خبرة المعلم في تخطيط الأنشطة وتنفيذها ...) .
- متطلبات إدارية (فاعلية إدارة المدرسة) .

والمنهج اللاصفي له أصوله وقواعده وأهدافه ، وتنبثق مكانة النشاط المدرسي من القيمة التربوية الكبيرة له بما يحققه من أهداف لعملية التربية وتطويرها وبما يتركه من أثر فاعل يفوق أثر التعليم داخل الفصل. ويسهم النشاط اللاصفي خارج حجرات الدراسة في اكتساب خبرات يصعب تعلمها داخل الفصل ، **كالتعارف** والتعاون وحب العمل وقبول الآخر والعمل التعاوني، هذا ويعد النشاط اللاصفي مجالاً ليعبر الطلاب عن ميولهم وإشباع حاجاتهم[2].

وخلاصة القول ، أن النشاط اللاصفي وسيلة ناجحة لمعالجة مشكلة الهروب من المدرسة، كما أن دوره فعال في تكوين الاتجاهات الإيجابية لدى الطلاب ، واكسابهم العادات السليمة، فضلاً

---

[1] محمد أبو العطا ، "دافع الممارسة المناشط اللغوية غير الصفية في مدارس الغوث بغزة ، كما يراها المعلمون والمديرون" ، ماجستير ، تربية ، غزة ، 2006 .

[2] هيثم عبد الرحمن عطيه ، "دور الأنشطة اللاصفية في تنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية والوطنية لدى طلاب مرحلة التعلم الأساسيفي مدارس الغوث ، غزة ، 2014 .

عن تدريبهم على أساليب حل المشكلات واتخاذ القرارات ، واكسابهم التفكير العلمي، بما يسهم في حل المشكلات التي تعترض حياة الطلاب في الحاضر والمستقبل[1].

وتكمن أهمية وجدوى الأنشطة الصفية واللاصفية في استراتيجيات التعليم من خلال :
تمثيل الأنشطة الصفية في كل ما يقوم به الطالب داخل فصله وتحت إشراف معلمه ، وهذه الأنشطة مدتها قصيرة) ويتم تنفيذها ، من خلال الطلبة ، فرادى وجماعات .

أما الأنشطة اللاصفية فيتم تنفيذها خارج غرفة الصف وبتكليف من المعلم ، (ومدتها أطول من سابقيها) ، وميدانها الملاعب ، المكتبات ، البحوث ، الرحلات ، الواجبات ، المسابقات ، المسارح ، المساجد .

وفي كل الأحوال فإن الأنشطة اللاصفية تتسم بالخصائص التالية :
- أنها هادفة ومكملة للأنشطة الصفية .
- أنها تساعد في اكتساب المهارات والخبرات .
- أنها تربط الطالب بواقعه المعاش .
- أنها تواكب الأحداث الخارجية .
- أنها تغطى كل المستويات المعرفية .
- أنها تتعامل مع أكثر من مصدر للمعرفة .

هذا عن سمات وخصائص الأنشطة اللاصفية، أما بخصوص ما تستهدفه هذه الأنشطة فهو كالتالي:
- توجيه الطلبة ومساعدتهم على اكتساب قابلياتهم وقدراتهم وميولهم[2].
- توسيع خبرات الطلاب في مجالات عدة لبناء الشخصية .
- تنمية المهارات والاتجاهات السلوكية الإيجابية والقيم .
- تفهم المناهج واستيعابها وتحقيق أهدافها[3].

---

[1]حسن شحاته ، مرجع سابق .

[2]رضا عبد الستار ، "الأنشطة المدرسية ودورها في ضمان الحقوق الثقافية" ، مرجع سابق .

[3]فاروق البوهي ، أحمد محفوظ ، "الأنشطة المدرسية" ، ط (1) ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2001.

تأسيساً على ما تقدم ، فإن الأنشطة اللاصفية ، تلعب دوراً هاماً في تكوين الطلبة ، وتنمية مهاراتهم، وترفع من كفاءاتهم ، واختيار المناسب على عاتق المعلم ، ويعد تشجيع الطلبة والمشاركة الإيجابية بهذه الأنشطة يعد جزءاً من عمل المعلم الرئيسي[1].

4-5 استخلاصات

1- أن كل موجود (إنسان) لابد وأن يتغير في مبناه ، ومعناه ، بمعنى أن يحدث تحولاً و تعدلاً أو تبدلا فيما يقوم به من أدوار ومهام ومسئوليات ، وعلى المستوى الاجتماعي ، يحدث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة في البنى والهياكل والأنظمة والأدوار ومن ثم القيم .

2- يعد إصلاح وتطوير نظم التربية والتعليم في إطار الإصلاح الشامل لجميع قطاعات المجتمع الأخرى ، أحد مداخل رئيسة في إصلاح القيم .

3- إن القيمة الإيجابية الأخلاقية لا تبنى على العقل وحده ولا العاطفة وحدها، بل إن هذه القيم تتمتع بنوع من الثبات والتعالي والتقديس.

4- لكى يقوم المعلم بدوره جيداً في غرس وترسيخ القيم لدى طلابه يجب أن تتوفر فيه بعض المتطلبات مثل التحلي بالالتزام الخلفي ، والشعور بالمسئولية ، وتعميق فهم الجزاء ، وتحفيز الجهد لدى طلابه ، وعلى أن يواكب سلوك المعلم للقيم الإيجابية باعتباره المثل الأعلى .

5- ومن شروط المعلم الجيد الذى يقدر على زرع وترسيخ القيم لدى تلاميذه أن تتوافر فيه الكفايات (القدرات) الإدراكية والمهنية والمعرفية والشخصية والسلوكية والفنية والعلمية والعملية .

6- تلعب الأنشطة اللاصفية دوراً هاماً ورئيساً في زرع وترسيخ وتعزيز القيم الأخلاقية لدى المتعلمين ومن خلال المعلم الكفء وبذا يمكن تنمية المهارات ، ورفع الكفاءات وإكساب الخبرات وتوسيع الخبرات ، وزيادة وتفعيل المشاركات .

---

[1] لمزيد من التفاصيل ، أنظر كلا من :

- فاروق البوهي ، أحمد محفوظ ، "الأنشطة المدرسية" ، مرجع سابق .
- آلاء عبد الحميد ، "الأنشطة المدرسية" ، دار البارودي العلمية للنشر ,التوزيع ، عمان ، 2007 .
- عصام قمر ، "دور الأنشطة التربوية في مواجهة المشكلات السلوكية لطلاب المرحلة الثانوية " ، دراسة ميدانية ، مجلة المستقبل للتربية العربية ، مجدل (8) ، ع (15) ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، الإسكندرية ، 2002، صص 200-264 .
- عبد الله فهد ، "مقومات النشاط الطلابي في التعليم العام بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة" ، منطقة الرياض ، من وجهة نظر رواد الأنشطة ، مجلة مستقبل التربية العربي ، مجلد (7) ، ع (120) ، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع مكتب التربية العربى لدول الخليج ، جامعة المنصورة ، 2001 ، صص 97-127 .

7- توفير خطط وبرامج منتظمة ومنظمة لتطبيق الأنشطة اللاصفية لجميع مراحل التعليم ، سيما قبل الجامعي، مع ضرورة إيجاد دليل خاص بهذه الأنشطة اللاصفية لكل مرحلة دراسية توضح بها الأهداف والأنواع وكيفية الممارسة .

8- إعداد دورات تدريبية للمعلمين ، والعاملين في حقل التعليم أثناء الخدمة وذلك لتعزيز القيم الإيجابية لدى المعلمين وعياً وممارسة, مع أهمية تعزيز جودة القيمة المدرسية، ولاحترام ، القيم الأخلاقية على درجة الخصوص .

9- تفعيل دور المنهج الدراسي بمضامين مرتبطة بالقيم الأخلاقية مثل قيم: العمل – التعاون – الانتماء – قبول الآخر، مع حث معدى المناهج الدراسية على غرس وتعزيز هذه القيم وتنميتها .

10- وضع خطة فصلية محكمة ومكتملة الأهداف والوسائل للأنشطة اللاصفية وتعميمها على المدارس ، ومتابعتها ، من خلال فريق متخصص ، مع تكثيف الاهتمام بتقويم الأنشطة من حيث الكم والكيف معاً .

الفصل الخامس

"الزواج والطلاق فى المجتمع المصرى ودور الأسرة"

مقدمة:

تعتبر الأسرة نواة المجتمع والوحدة الاجتماعية الأساسية المكونة له، ويرتبط الأفراد داخل الأسرة بمجموعة من العلاقات والروابط الإنسانية والاجتماعية وعلى رأسها طبيعة العلاقة بين الزوجين من ناحية وعلاقتهما بالأبناء من ناحية أخرى.

وعلى الرغم من أن الزواج وتكوين الأسرة يعتبر من الظواهر الاجتماعية والديموغرافية المهمة المؤثرة بشكل كبير في قوة وتماسك المجتمعات إلا أنه وعلى النقيض منه يمثل الطلاق ظاهرة اجتماعية ينتج عنها تفكك الأسرة بأكملها والتأثير بالسلب على الطرفين الرجل والمرأة وكذلك الأطفال الذين يتعرضون للعديد من المشكلات النفسية والاجتماعية نتيجة التفكك الأسرى واستحالة العشرة بين الزوجين.

وتواجه الأسرة فى العصر الحديث تغيرات وتحولات عميقة ومتعددة من حيث الكم والكيف نتيجة التطورات السريعة والمتلاحقة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية، الأمر الذى نتج عنه انعكاسات وتأثيرات واضحة على الأسرة المصرية بشكل يستدعى البحث في أثر تلك التغيرات على الاستقرار والتماسك الأسرى، حيث أصبحت الأسرة الآن مطالبة بالالتزام بشكل أكبر بأداء أدوارها التقليدية بجانب أدوار أخرى جديدة ومغايرة فرضتها تلك التطورات.

فقد أشارت أحدث الإحصاءات الحيوية المتاحة المتعلقة بالزواج والطلاق في مصر[1] إلى انخفاض عدد عقود الزواج عام 2018 بمقدار 2,8% عن عام 2017، في حين شهد عدد اشهادات الطلاق ارتفاعاً عام 2018 بنحو 6,8% عن عام 2017.

ويثير هذا الوضع تساؤلين رئيسيين لهذا المحور من الدراسة هما:

- **ما هو واقع ظاهرتى الزواج والطلاق في المجتمع المصرى وما هى الأسباب المؤدية إليه؟؟**
- **ما هو الدور المطلوب من الأسرة لإعداد الأبناء للزواج؟؟**
- **وما هو الدور الواقع والمأمول للدولة ومؤسساتها المختلفة ومنظمات المجتمع المدنى فى دعم الحفاظ على الاستقرار والتماسك الأسرى؟؟**

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يونيو 2019)، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2018"، ص ص 7- 9.

وبناء على ما سبق، يتمثل الهدف العام لهذا الفصل فى محاولة رصد وتحليل الواقع الحالى لظاهرتى الزواج والطلاق داخل المجتمع المصرى والوقوف على أسبابه وآثاره ومحاولة استكشاف سبل التغلب على والحد من ظاهرة الطلاق ومن ثم دعم التماسك والاستقرار الأسرى .

كما يستهدف هذا الفصل أيضاً تحديد الدور المطلوب من الأسرة لإعداد الأبناء للزواج والحد من الطلاق، ودور الدولة ومؤسساتها المختلفة والمجتمع المدنى الواقع والمأمول في الحفاظ على وحدة الأسرة المصرية وتماسكها.

وفى سبيل تحقيق أهداف هذا الفصلوالإجابة على تساؤلاته سيتم استخدام المنهج الوصفى في التحليل، كما سيتم تقسيم هذا الفصل إلى **أربعة أقسام رئيسية** بخلاف المقدمة ونتائج ومقترحات الفصل يتناول **القسم الأول** الإطار المفاهيمى للظواهر محل الدراسة، ويُخصص **القسم الثانى** لرصد وتحليل واقع ظاهرتى الزواج والطلاق في مصر والأسباب المؤدية إليه، أما **القسم الثالث** فيهتم بتحديد الدور المطلوب من الأسرة لإعداد الأبناء للزواج والحد من الطلاق، **والقسم الرابع والأخير** يتناول الدور (الواقع والمأمول) للدولة ومؤسساتها المختلفة والمجتمع المدنى للحفاظ على تماسك الأسرة المصرية.

(5-1) الإطار المفاهيمى لظاهرتى الزواج والطلاق:

يختص هذا القسم من الدراسة برصد أهم المفاهيم والتعاريف المتعلقة بظاهرتى الزواج والطلاق، حيث تعد تلك المفاهيم عنصراً أساسياً في دراسة وتحليل إحصاءات الزواج والطلاق للمساهمة في استخلاص بعض المؤشرات الديموغرافية في ضوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

5-1-1 المفاهيم المرتبطة بظاهرة الزواج[1]:

توجد أربعة أنواع للزواج تتمثل في:

الزواج الجديد New Marriage

هو الزواج الذى تم لأول مرة بين زوجين حتى لو كان قد سبق لهما أو لأحدهما الزواج من آخر، وكذلك الحالات التى تعود فيها الحياة الزواجية بين المطلقين بعد أن تكون المطلقة قد تزوجت من آخر لفترة.

التصادق Ratification

---

[1] أنظر في:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يونيو 2019)، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2018"، ص ص 2- 5.
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يونيو 2019)، "التقرير التحليلى للنشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2018"، ص 1.

هو تسجيل لزواج عرفى تم بين وزجين بتاريخ حدوثه بينهما مهما طالت مدته لتكتسب الزوجة حقوقها الشرعية.

الزواج الرجعى Revocable Divorce : هو استئناف الحياة الزوجية بين زوجين سبق طلاقهما رجعياً للمرة الأولى أو الثانية، ويتم قصراً عن الزوجة بعقد دون مهر جديد قبل انقضاء فترة العدة (ثلاث دورات شهرية أو قبل الوضع إذا كانت المطلقة حاملاً).

الزواج الذى لم يفصله آخر: هو استئناف الحياة الزواجية بين زوجين سبق طلاقهما طلاقاً بائناً للمرة الأولى أو الثانية مادامت الزوجة لم تتزوج بآخر بعد طلاقهما ويتم دفع مهر وعقد جديدين.

معدل الزواج: هو عدد حالات الزواج التى تمت خلال العام لكل ألف من السكان في منتصف نفس العام.

الزواج المبكر: هو الزواج الذي يتم قبل بلوغ السن القانوني، وقد تم تعديل بعض أحكام قانون الطفل لرفع الحدالأدنى لسن الزواج ،فقد نص القانون رقم١٢٦لسنة٢٠٠٨على أنه "لايجوز توثيق عقدالزواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة"[(1)].

5-1-2 المفاهيم المرتبطة بظاهرة الطلاق[(2)]:

الطلاق البائن Irrevocable Divorce

يعتبر الطلاق بائناً في الحالات التالية:

أ- الطلاق الذى يقع قبل الدخول.

ب- الطلاق على مال: هو موافقة الزوج على تطليق زوجته بناءً على رغبتها مقابل تعويض تؤديه إليه أو إبرائه من مؤخر الصداق أو النفقة.

ج- الطلاق المكمل للثلاث: إذا سبق الطلقة الحالية طلقتان أياً كان نوعهما ويعتبر طلاقاً بائناً بينونة كبرى.

الطلاق الرجعى Revocable Divorce: هو الطلاق الذى لا يرفع حل الزواج إلا بانتهاء عدة المطلقة واذا لم يراجعها مطلقها يحول إلى طلاق بائن.

الخُلع[(3)]هو حكم طلاق تحصل عليه الزوجة مقابل تعويض مادى تؤديه للزوج أو إبرائه من جميع حقوقها.

[(1)] الجريدة الرسمية، العدد 24 (مكرر) في 15 يونيه سنة 2008، ص 27.

[(2)]الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يونيو 2019)، مرجع سبق ذكره، ص 1.

[(3)]قانون الخلع في مصر هو القانون رقم (1) لسنة 2000، ونُشِر في جريدة الوقائع المصرية (الجريدة الرسمية) بالعدد رقم [(4)] مكرر بتاريخ 29 يناير من عام 2000، ثم بدأ سريانه في الأول من مارس في العام نفسه.

معدل الطلاق: هو عدد حالات الطلاق التى تمت خلال العام لكل ألف من السكان في منتصف نفس العام.

إجمالى حالات الطلاق: هو عدد إشهادات الطلاق مضافاً إليها عدد أحكام الطلاق النهائية الصادرة عن المحاكم.

(5-2) واقع ظاهرتى الزواج والطلاق في مصر خلال الفترة (2006- 2018):

يستهدف هذا القسم من الدراسة رصد وتحليل واقع ظاهرتى الزواج والطلاق في مصر خلال الفترة (2006- 2018) أى خلال فترة آخر تعدادين للسكان 2006 و2017 مع إضافة أحدث بيانات متاحة وهى حتى عام 2018 ولكنها صدرت في يونيو 2019. وكذلك محاولة الوقوف على أهم الأسباب المؤدية إلى واقع الظاهرتين في المجتمع المصرى خلال الفترة محل الدراسة.

5-2-1 واقع الزواج في مصر خلال الفترة محل الدراسة:

يعتبر الزواج هو الإطار الأساسي الذى تتشكل الأسرة داخله، فهو يؤثر بشكل كبير في أشكال المجتمعات وتركيبها من ناحية ويتأثر بالقيم والعادات والتقاليد وكذلك بالخصائص والظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع من ناحية أخرى. وفيما يلى رصد لهذه الظاهرة وتطوراتها وما يرتبط بها من ظواهر في مصر خلال الفترة محل الدراسة:

5-2-1-1 تطور معدلات الزواج في مصر:

أخذ معدل الزواج الخام في مصر اتجاهاً تصاعدياً منذ عام 2006 من 7.3 لكل ألف من السكان ليستقر عند 11.2 لكل ألف من السكان خلال عامى خلال عامى 2011 و2012، ولكنه ابتداءً من عام 2015 بدأ في الانخفاض بشكل تدريجى من 10.9 لكل ألف من السكان ليصل إلى 9.1 لكل ألف من السكان عام 2018، **أى أن فترة الأربع سنوات الأخيرة (2015-2018) أخذت فيها معدلات الزواج اتجاهاً تنازلياً.**[1]

أما معدلات الزواج في الريف والحضر فيتضح من الشكل التالى رقم (5- 1) أن معدل الزواج في الريف كان أعلى منه في الحضر خلال الفترة محل الدراسة، وذلك على الرغم من أنها اتخذت اتجاهاً تنازلياً منذ عام 2015 وحتى عام 2018 لتتفق بذلك مع نفس اتجاه معدل الزواج الخاص بإجمالي الجمهورية.

[1] أنظر الجدول رقم (1) بملحق الجداول.

شكل رقم (5-1)

تطور معدل الزواج (حضر- ريف) في مصر خلال الفترة (2006- 2018)

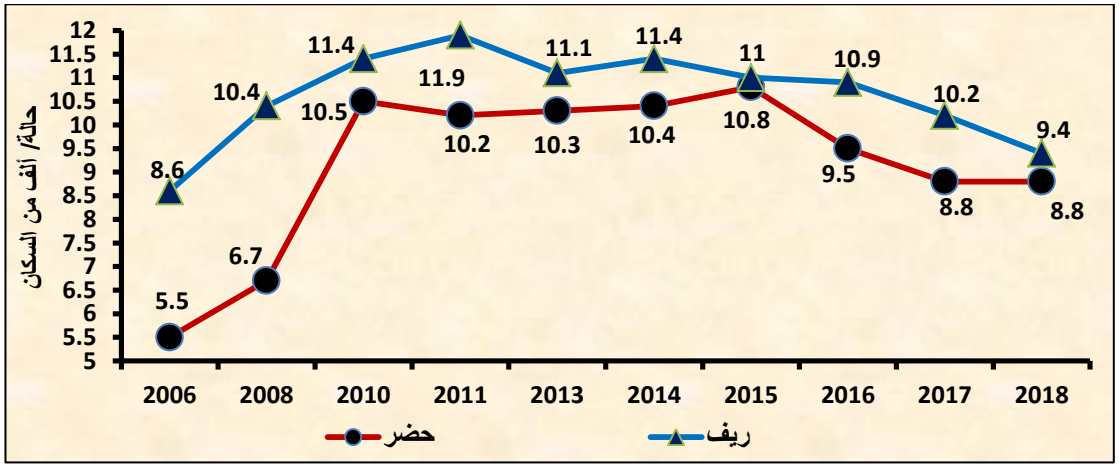

المصدر: تم بناء الشكل اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (1) بملحق الجداول.

5-2-1-2 تطور عدد عقود الزواج وأنواعها المختلفة في مصر:

يتضح من الشكل التالى رقم (5- 2) ارتفاع عدد عقود الزواج في إجمالي الجمهورية من حوالى 523 ألف عقد عام 2006 إلى نحو 887 ألف عقد عام 2018 بمعدل زيادة قدرها 69.7% وذلك على الرغم من اتجاه عدد عقود الزواج نحو الانخفاض خلال عامى 2017 وعام 2018.

أما عدد عقود الزواج طبقاً للمناطق الجغرافية فنجد أن الريف يستحوذ على النصيب الأكبر من جملة عقود الزواج في مصر مقارنةً بالحضر، ففي عام 2018 حظى الريف بنحو 58.9% من جملة العقود في مقابل 41.1% للحضر.

شكل رقم (5-2) تطور عدد عقود الزواج (حضر- ريف- إجمالى) في مصر خلال الفترة (2006- 2018)

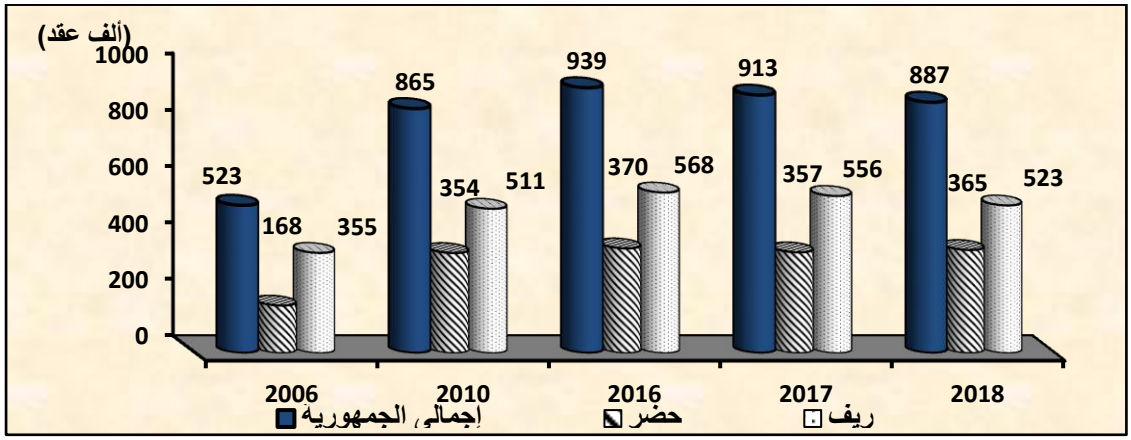

المصدر:تم بناء الشكل اعتماداً على البيانات المتاحة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق"، أعداد مختلفة.

وبالنظر إلى تطور النصيب النسبى لأنواع عقود الزواج في مصر (كما يوضحها الشكل رقم (5-3)) نجد أن:

- لا تزال عقود الزواج الجديد تستحوذ على النصيب الأكبر من جملة عقود الزواج في مصر، وذلك على الرغم من اتجاه هذا النصيب نحو الانخفاض من نحو 98% (512 ألف عقد) عام 2006 إلى نحو 83.6% (742 ألف عقد) عام 2018.
- لم تمثل عقود الرجعة والزواج الذى لم يفصله آخر معا أكثر من نحو 0.7% من جملة عقود الزواج المسجلة في السنتين.
- **اتجاه النصيب النسبى لعقود التصادق نحو الارتفاع من 1.7% (5 آلاف عقد) عام 2006 إلى نحو 15.8% (139.7 ألف عقد) عام 2018.**

شكل رقم (5-3)

التوزيع النسبى لعقود الزواج في مصر وفقاً لنوع العقد خلال عامى 2006 و 2018

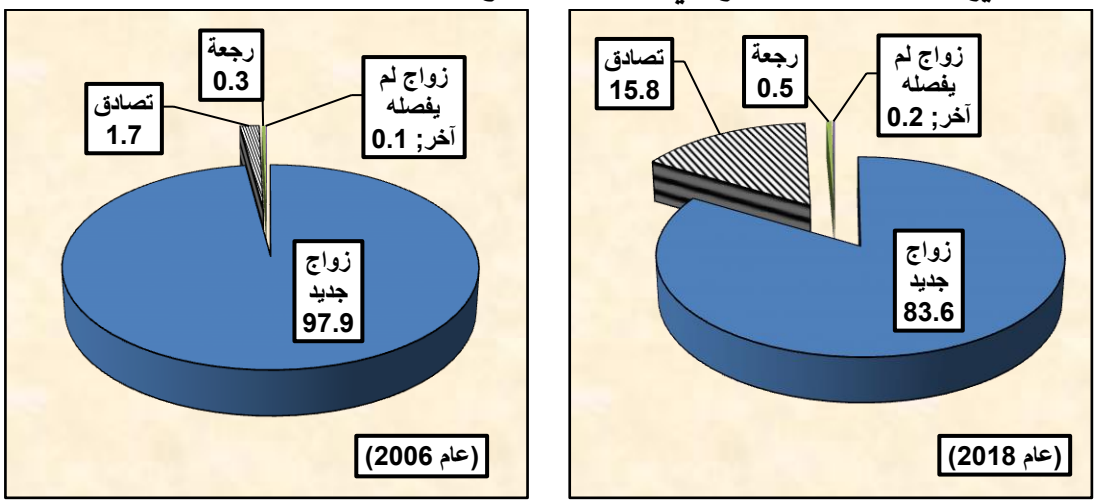

المصدر: تم بناء الشكل اعتماداً على البيانات المتاحة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق"، أعداد مختلفة.

وبدراسة خصائص حالات التصادق عام 2018 اتضح:

- أن 72.1% (نحو 101 ألف حالة) منهم لزوجات تقل أعمارهن عن 20 سنة ونحو 18.2% (26 ألف حالة) لزوجات أعمارهن تتراوح بين 20 و24 سنة. ويرى بعض المحللين[1] أن هذا الوضع يشير إلى أن معظم حالات التصادق جاءت توثيق متأخر لحالات زواج مبكر، الأمر الذى يؤكد استمرار تزايد معدلات زواج القاصرات في مصر نتيجة لجوء الكثير من العائلات إلى إبرام عقود عرفية حتى تصل الفتاة لسن الزواج القانونى[2].

---

[1] المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة"، (أغسطس 2018)، "الزواج في مصر"، سلسلة أوراق المرأة المصرية، العدد 4، ص 2.

[2] سيتم التعرض بشكل أكثر تفصيلاً للزواج المبكر في التحليل التالى المتعلق بالحالة الزواجية وفقاً لفئات السن.

– أن أكثر عقود التصادق كانت لفتيات لم يسبق لهن الزواج (حيث وثقت نحو 116 ألف فتاة زواجها العرفى وتم التصديق عليه) بما يعادل نحو 83.3% من جملة عقود التصادق، ووثقت نحو 23 ألف مطلقة زواجها بما يعادل نحو 16.4%، ونحو 357 ألف أرملة.

وفى ضوء ما سبق، فإن هذا الارتفاع المضطرد في عدد عقود التصادق من نحو 5 آلاف عقد عام 2006 إلى نحو 139 ألف عقد عام 2018 وذلك على الرغم من تعديل بعض أحكام قانون الطفل لرفع الحدالأدنى لسن الزواج ليبلغ ثمانية عشر عاماً للجنسين (وفقا ًللقانون رقم١٢٦لسنة٢٠٠٨) وكذلك اعتبار القانون رقم 64 لسنة 2010 للزواج المبكر على أنه حالة من حالات الإتجار بالبشر أمر يثير القلق نظراً لأنه في الأصل يمثل توثيق لزواج عرفى.

ويستدعى ذلك الوضع لفت انتباه واهتمام صانعى السياسات ومتخذى القرار إلى أن الحل القانونى لهذه الظاهرة وحده لا يكفى –بالرغم من أهميته– ولكن توجد عوامل أخرى مهمة لا يجب إغفالها منها ما يتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع ومنها ما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها مصر منذ يناير عام 2011 وما يسبقها وارتفاع تكلفة المعيشة والدليل على ذلك أن هذه الظاهرة طالت حتى المطلقات والأرامل.

5-2-1-3 الحالة الزواجية في مصر وفقاً لتعداد 2017:

تظهر بيانات الجدول التالى رقم (5-1) أن فئة (متزوج) تمثل النسبة الأعلى من سكان مصر (18 سنة فأكثر) بما يعادل نحو 68% تليها فئة (لم يتزوج أبداً) بنحو 24%.

وبمقارنة توزيع الذكور والإناث (18 سنة فأكثر) وفقاً للحالة الزواجية اتضح انطباق نفس النمط بمعنى تفوق الحالة الزواجية (متزوج/متزوجة) على إجمالي الفئات الزواجية للجنسين تليها أيضا الحالة الزواجية (لم يتزوج أبداً)، مع ملاحظة **أن جميع الحالات الزواجية تتفوق فيها نسبة الإناث مقارنة بنسبة الذكور باستثناء حالة (لم يتزوج أبداً) كانت للذكور بنحو 30.6% وللإناث بنحو 17%.**

أما التوزيع النسبى للسكان وفقاً للحالة الزواجية ومكان الإقامة فقد أظهر تفوق الريف على الحضر في نسبة السكان (18 سنة فأكثر) المتزوجون لتشكل نحو 72.3% و62.8% على الترتيب، وعلى العكس من هذه الحالة فقد تفوق الحضر على الريف في الحالة الزواجية (مطلق) لتمثل نحو 1.7% و0.9% على الترتيب. الأمر الذى يدل على أن مكان الإقامة يعتبر من العوامل المؤثرة تأثيرًا مباشرًا على الحالة الزواجية نظرا لاختلاف عادات وتقاليد الزواج في الريف عن الحضر.

جدول رقم (5-1)

التوزيع النسبى للحالة الزواجية للسكان (18 سنة فأكثر)

وفقاً للنوع ومكان الإقامة وفقاً لتعداد 2017القيمة: (%)

الحالة الزواجية	النوع		مكان الإقامة		إجمالى
	ذكور	إناث	حضر	ريف	
لم يتزوج أبداً	30.6	17	28.2	20.6	24
عقد قران	0.3	0.4	0.5	0.2	0.4
متزوج	65.9	70.4	62.8	72.3	68
مطلق	0.9	1.7	1.7	0.9	1.2
أرمل	2.3	10.7	6.8	6	6.4

المصدر:الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر 2017)، "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠١٧".

5-2-1-4 الزواج والسن في مصر:

يعتبر السن من العوامل الهامة المؤثرة في الزواج باعتباره من أهم محددات الخصوبة في أى دولة، وفى المجتمعات العربية والشرقية بصفة عامة يواجه الشباب وخاصة الفتيات اللذين يمضون وقتا طويلا بدون زواج ضغوطا اجتماعية تزداد بدرجة اكبر في المناطق الريفية عن المناطق الحضرية. وفيما يلى سيتم رصد متوسط سن الزواج بين الذكور والإناث في مصر وكذلك التوزيع النسبى لجملة عقود الزواج وفقاً لفئات السن هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سيتم رصد وتحليل بعض الظواهر الأخرى المتعلقة بالزواج والعمر في مصر وهى ظاهرتى الزواج المبكر والعنوسة وفقاً لنتائج تعداد السكان والمنشآت عام 2017.

❖ **عقود الزواج وفقاً لفئات السن:**

الزوجات: سجلت أعلى نسبة زواج في الفئة العمرية (20- 25) سنة حوالى 36.5% (323.9 ألف عقد) عام 2018 وكانت أقل نسبة في الفئة العمرية (60- 65) سنة حوالى 0.2% (1.4 ألف عقد).

الأزواج: سجلت أعلى نسبة زواج في الفئة العمرية (25- 30) سنة حوالى 40.5% (359.4 ألف عقد) عام 2018 وكانت أقل نسبة في الفئة العمرية (65 سنة فأكثر) حوالى 1% (8.9 ألف عقد).

شكل رقم (5-4)

التوزيع النسبى لعقود الزواج في مصروفقاً لفئات سن الزوج والزوجة عام2018

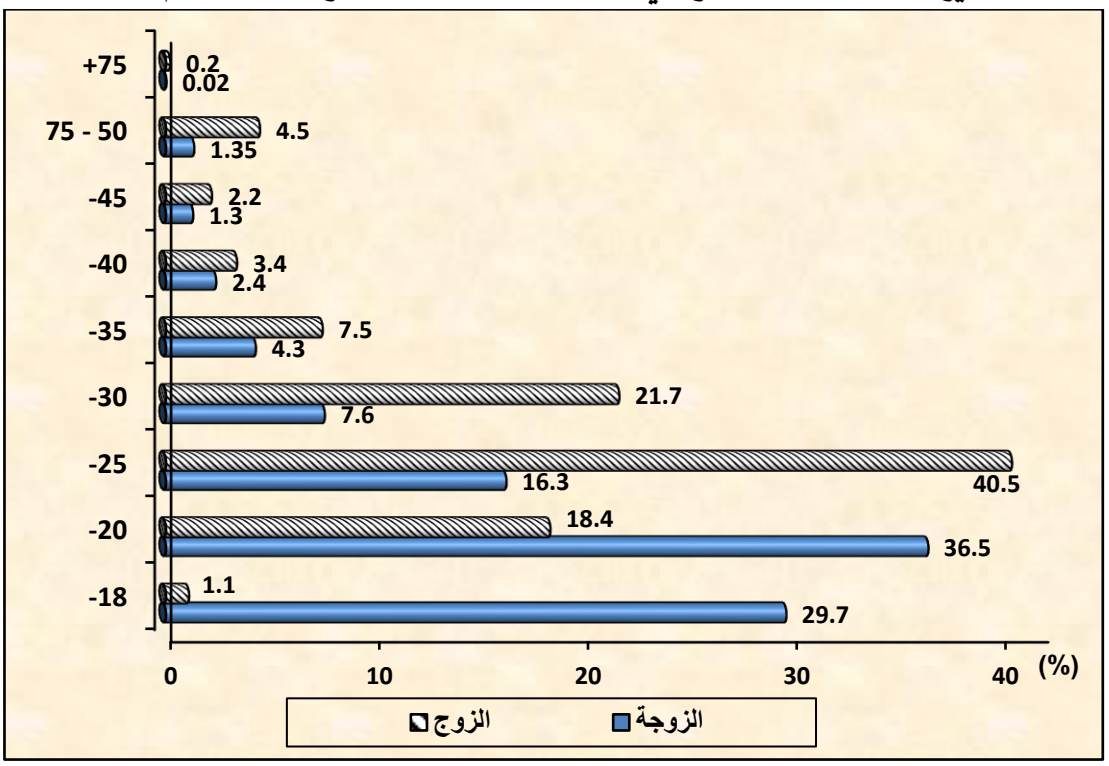

المصدر: تم بناء الشكل اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول رقم (2) بملحق الجداول.

❖ **متوسط سن الزواج عام 2018:**

يرتفع متوسط سن الزواج في الذكور عن الإناث في مصر بصفة عامة، ففى عام 2018 بلغ متوسط سن الزواج للإناث نحو أربع وعشرون عاماً وثمانية أشهر ويرتفع في الذكور ليبلغ نحو ثلاثون عاماً وستة أشهر.

❖ **بعض الظواهر الأخرى المتعلقة بالزواج والعمر فى مصر:**

- **الزواج المبكر وزواج القاصرات:**

تظهر نتائج التعداد العام للسكان والمنشآت عام 2017 في مصر تنامى مشكلة الزواج المبكر وزواج القاصرات وخاصةً في الريف المصرى، وهذه الظاهرة لها العديد من الآثار السلبية على الفتيات والمجتمع ككل حيث ينتج عنها طول فترة الخصوبة (مدة الفترة الإنجابية للسيدة) وزيادة احتمالات التعرض للمخاطر الصحية مثل ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع، وكذلك ارتفاع معدل التسرب من التعليم، كما أنها في كثير من الحالات ترتبط بحدوث طلاق مبكر.

وقد ارتفعت عدد **حالات الزواج المبكر** (لفتيات أقل من 20 سنة) في مصر من نحو 153 ألف حالة عام 2006 إلى نحو 470 ألف حالة في تعداد عام 2017 يعيش نحو 82% منهن في الريف. وقد بلغت نسبة **المتزوجات** في فئة السن(أقل من 20 سنة) نحو 29.8% في الريف

ونحو 9.1% في الحضر وفى إجمالى الجمهورية نحو 21% في مصر وفقاً لتعداد عام 2017[1].

أما **زواج القاصرات** فوفقاً لتعداد عام 2017 بلغ نحو 111 ألف أنثى تزوجت قبل السن القانونى 18 سنة يعيش 84% منهن في الريف، كما سجل التعداد أيضاً نحو 3663 حالة زواج لفتيات أقل من 15 سنة[2].

وتشير إحدى الدراسات إلى أن الفقر يعد من أهم الأسباب الرئيسية التى تقف وراء تنامى ظاهرة الزواج المبكر وزواج القاصرات وخاصة في الريف المصرى وذلك للتخلص من أعباء الفتاة، هذا بجانب العادات والتقاليد القبلية المنتشرة في الريف وخاصة في الصعيد[3].

- **العنوسة (ارتفاع سن الزواج):**

العنوسة لفظ يستخدم لوصف الأشخاص (ذكور وإناث) الذين تخطوا سن الزواج المتعارف عليه في كل بلد، وفى بعض التعاريف يحدد السن على أنه ثلاثون عاماً والبعض الآخر يحدده على أنه خمسة وثلاثون عاماً[4].

وقد أظهرت نتائج التعداد العام للسكان عام 2017 كما يتضح من الشكل رقم (5- 5):

- أن نسبة الذين لم يتزوجوا أبداً في الفئة العمرية (35 سنة فأكثر) من الذكور بلغت نحو 4.5% (بما يعادل نحو 687 ألف حالة) مقارنةً بنحو 3.3% للإناث في نفس الفئة العمرية (بما يعادل نحو 472 ألف حالة). وترجع بعض الدراسات[5] ذلك الأمر إلى الوضع الاقتصادى

---

[1] أنظر في:

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر 2017)، "النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017.

- المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة"، (نوفمبر 2017)، "نظرة على حالة المرأة المصرية من واقع التعداد العام للسكان 2017"، سلسلة أوراق المرأة المصرية، ص 7."، سلسلة أوراق المرأة المصرية، العدد 4، ص 2.

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (يناير 2009)، "أنماط الزواج في المجتمع المصرى"، مشروع قضايا السكان والتنمية، ص 5.

[2] المرجع السابق.

[3] أمل صقر (2014)، "الزواج المبكر في مصر"، المركز المصرى لحقوق المرأة، ص 4.

[4] المركز المصرى لبحوث الرأى العام "بصيرة"، (نوفمبر 2017)، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[5] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يوليو 2018)، "أنماط الزواج وتكوين الأسرة"، مجلة السكان، العدد 96، ص 43.

وارتفاع تكاليف الزواج من مسكن ومهور وتجهيز أثاث المنزل... وغيرها من الأمور التى تقلل فرص الزواج للرجال.

- ترتفع نسبة الذين لم يتزوجوا أبداً في الفئة العمرية (35 سنة فأكثر) في الحضر عن الريف لكلا الجنسين، وذلك نظراً للعادات والتقاليد المرتبطة بالزواج في الريف.

شكل رقم (5-5)

نسبة (من لم يتزوج أبداً) لإجمالى السكان (35 عاماً فاكثر) في مصر عام 2017

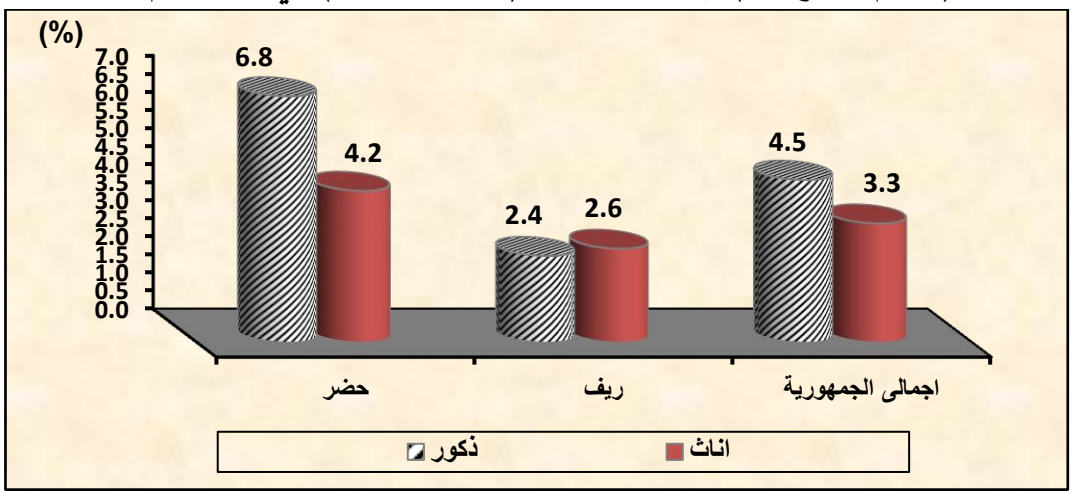

المصدر:تم بناء الشكل اعتماداً على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر 2017)، "التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠١٧".

ويلاحظ أيضاً **أن تأخر سن الزواج بالنسبة للإناث ينتشر أكثر بين الإناث اللاتى يرتفع المستوى التعليمى لهن**، حيث تمثل نسبة (الحاصلات على مؤهل جامعى فأكثر) النسبة الأعلى للإناث اللاتى لم يسبق لهن الزواج في الفئة العمرية (35 سنة فأكثر) بنحو 5.8% في تعداد عام 2017.

وتشير بعض الدراسات إلى تأثير **عمل المرأة** أيضاً على تأخير رغبتها في الزواج لكونها امرأة عاملة مستقلة مادياً وذاتياً وليست بحاجة للزواج لمجرد الزواج[1].

5-2-1-5 الزواج والمستوى التعليمى في مصر:

تمثل الحالة التعليمية بصفة عامةأحد أهم العوامل المؤثرة فى الحالة الزواجية للجنسين، وتعكس بيانات شكل رقم (5-6)التوزيع النسبى لعقود الزواج في مصر وفقاً للمستوى التعليمى للزوج والزوجة لعام 2018.

---

[1] أنظر في:

- المرجع السابق مباشرةً، نفس الصفحة.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (يناير 2009)، مرجع سبق ذكره، ص 1.

الزوجات: سجلت أعلى نسبة عقود زواج بين من (يقرأ ويكتب) حوالى 32.2% (286 ألف عقد) عام 2018 وكانت أقل نسبة بين الحاصلات على (درجة جامعية عُليا)[1] حوالى 0.1% (543 عقد).

الأزواج: سجلت أعلى نسبة عقود زواج بين الحاصلين على (شهادة متوسطة) حوالى 38.4% (340 ألف عقد) عام 2018 وكانت أقل بين الحاصلين على (درجة جامعية عُليا) حوالى 0.1% (852 عقد).

شكل رقم (5-6)

التوزيع النسبى لعقود الزواج وفقا ًللمستوى التعليمى للزوج والزوجة في مصر عام2018

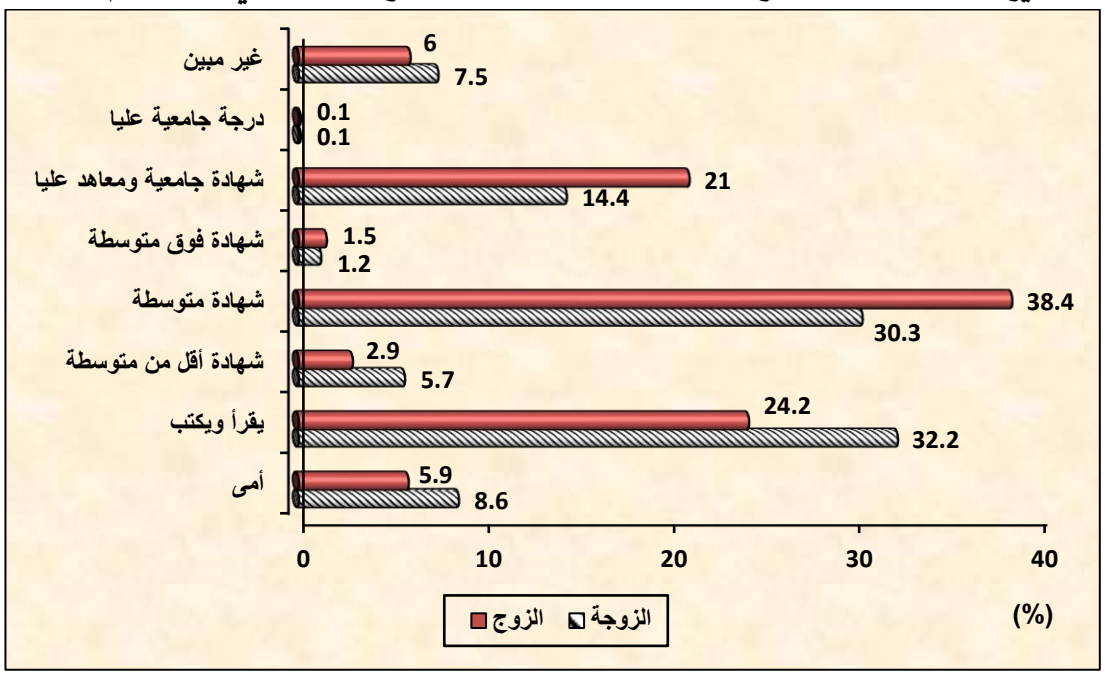

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر 2017)، "التقرير التحليلى لإحصاءات الزواج والطلاق عام ٢٠١٨"، ص 4.

5-2-2 واقع ظاهرة الطلاق في مصر خلال الفترة محل الدراسة:

تمثل ظاهرة الطلاق مشكلة اجتماعية خطيرة تواجه أى مجتمع وتهدد استقراره لما لها من آثار سلبية تهدد كيان الأسرة التى تُعد المكون الأساسي للمجتمع وتضر بمستقبل وسلوك الأبناء. وسيتناول هذا الجزء من الدراسة هذه الظاهرة بالتحليل وما يرتبط بها من ظواهر فى مصر خلال الفترة محل الدراسة.

5-2-2-1 تطور معدلات الطلاق في مصر:

[1] يُقصد بالدرجة الجامعية العُليا " الحصول على دبلوم دراسات عُليا أو درجة الماجستير أو درجة الدكتوراه".

بلغ معدل الطلاق فى مصر نحو 0.9 حالة لكل ألف من السكان عام 2006 وارتفع ليبلغ نحو 2.2 حالة طلاق لكل ألف من السكان عام 2015، واستقر عند 2.1 حالة لكل ألف من السكان خلال عامى 2016، و2017 قبل أن يعاود الارتفاع مرة أخرى إلى 2.2 حالة طلاق لكل ألف من السكان عام 2018.

أما معدلات الطلاقفي الريف والحضر فيتضح من الشكل رقم (5- 7) **أن معدل الطلاق في الحضر أعلى منه في الريف وأعلى من المعدل لإجمالى الجمهورية خلال الفترة محل الدراسة،** بالإضافة إلى اتجاه معدلات الطلاق فى الريف إلى الانخفاض فى آخر سنتين لتستقر عند 1.6 حالة طلاق لكل ألف من السكان، وذلك على الرغم من أن الحضر عاودت فيه معدلات الطلاق لترتفع عام 2018 لتتفق بذلك مع نفس اتجاه معدل الطلاق الخاص بإجمالي الجمهورية.

شكل رقم (5- 7)

تطور معدل الطلاق في مصر خلال الفترة (2006- 2018)

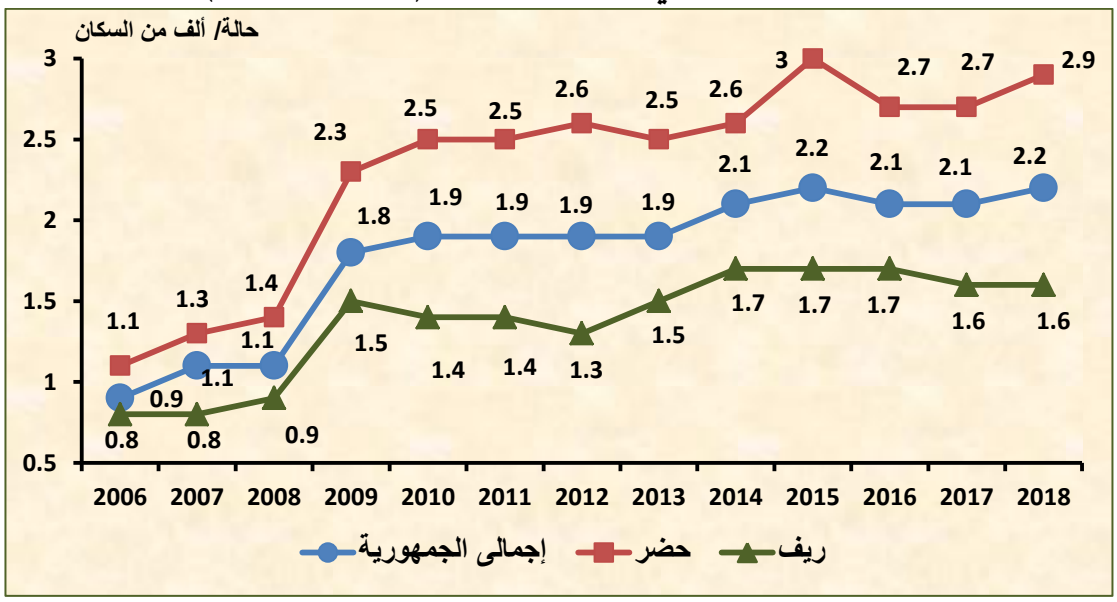

المصدر: تم بناء الشكل اعتماداً على البيانات المتاحة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق"، أعداد مختلفة.

5-2-2-2 تطور عدد إشهادات الطلاق وأنواعها المختلفة في مصر:

يتضح من الشكل التالى رقم (5- 8) أن عدد إشهادات الطلاق في إجمالي الجمهورية قد حققت ارتفاعًا من حوالى 65 ألف إشهاد عام 2006 إلى نحو 212 ألف إشهاد عام 2018 بمعدل زيادة قدرها 223.1%.

أما عدد إشهادات الطلاقطبقاً للمناطق الجغرافية فنجد أن الحضر يستحوذ على النصيب الأكبر من جملة إشهادات الطلاق في مصر مقارنةً بالريف، ففي عام 2018 حظى الحضر بنحو 57.5% من جملة الإشهادات في مقابل 42.5% للريف.

شكل رقم (5-8)

تطور عدد إشهادات الطلاق (حضر- ريف- إجمالى) في مصر

خلال الفترة (2006- 2018)

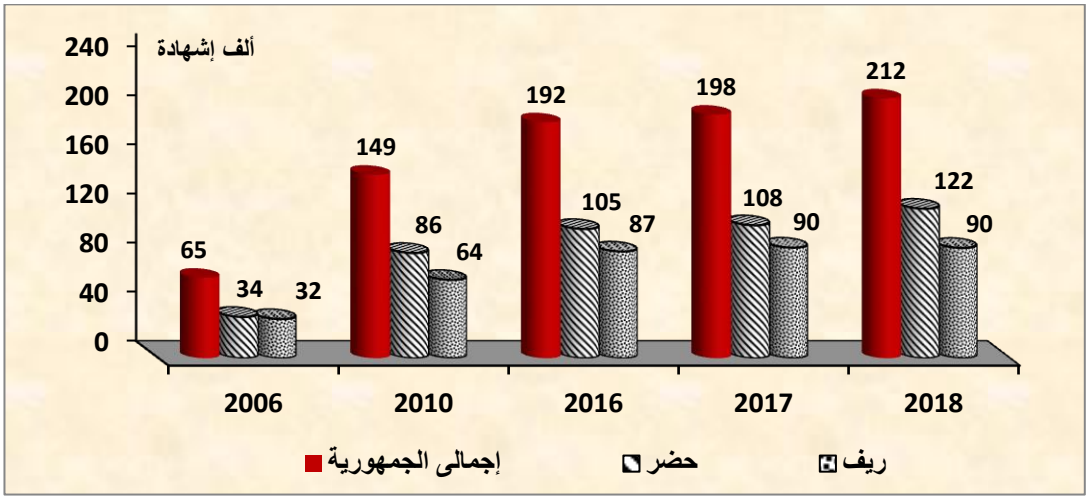

المصدر: تم بناء الشكل اعتماداً على نفس مصادر بيانات الشكل (5-7).

<u>وبالنظر إلى تطور التوزيع النسبى لإشهادات الطلاق وفقًا لنوع الطلاق في مصر (كما يوضحها الشكل رقم (5-9)) نجد أن:</u>

- لا تزال معظم إشهادات الطلاق هى **حالات طلاق بائن بينونة صغرى**[1] تستحوذ على النصيب الأكبر من جملة إشهادات الطلاق في مصر، وذلك على الرغم من اتجاه هذا النصيب نحو الانخفاض من نحو 86% (56.3 ألف إشهاد) عام 2006 إلى نحو 82% (173.6 ألف إشهاد) عام 2018.
- تحتل المرتبة الثانية **حالات الطلاق الرجعى**[2] والذى ارتفع نصيبه النسبى من 10.2% (6.7 ألف إشهاد) عام 2006 الى نحو 11.5% (24.3 ألف إشهاد) عام 2018.
- واستقرت **حالات الطلاق ببينونة كبرى**[3] عند 1.6% خلال العامين 2006، و2018.
- ارتفاع نصيب **حالات الطلاق غير مُبينة** السبب فى إشهادات الطلاق من 2.2% (1.4 ألف إشهاد) عام 2006 إلى 4.9% (10.3 ألف إشهاد) عام 2018 **نتيجة عدم اكتمال بيانات الطلاق.**

---

(1) بمعنى أن المطلقة يمكنها العودة الى مطلقها بإذنها ورضاها بعقد جديد ومهر جديد، ومن ثم فهو يتيح إمكانية عودة الأسرة الى سابق وضعها مرة أخرى.

(2) يحق للمُطلق أن يُراجع مطلقته قصرًا عنها بدون عقد ومهر جديدين فى خلال فترة العدة.

(3) لا يمكن للمطلقة العودة الى مطلقها مرة أخرى إلا بعد زواجها من آخر زواجا شرعيا وانقضاء فترة العدة.

شكل رقم (5-9)

التوزيع النسبى لإشهادات الطلاق في مصر وفقاً لنوع الطلاق خلال عامى 2006 و2018

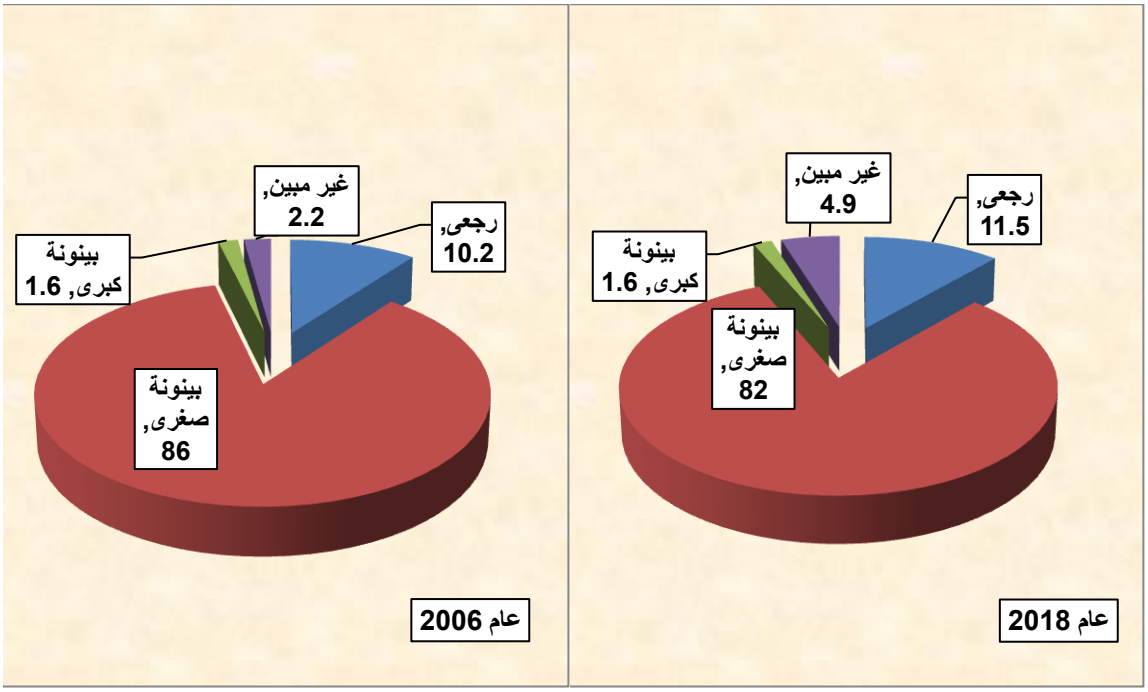

المصدر: تم بناء الشكل اعتماداً على نفس مصادر بيانات الشكل (5-7).

❖ **أحكام الطلاق النهائية فى مصر طبقا لأسباب الطلاق خلال الفترة (2006- 2018):**

يتضح من بيانات الجدول رقم (5-2) ارتفاع عدد أحكام الطلاق النهائية الصادرة عن المحاكم من 216 حُكم عام 2006 إلى نحو 9364 حالة عام 2017 وانخفض عام 2018 إلى نحو 8542 حُكم بمعدل انخفاض قدره 8.7%، ويحتاج تحليل سبب الانخفاض هذا بيانات أكثر تفصيلًا لتوضيح ما إذا كان سبب الانخفاض يرجع إلى انخفاض عدد القضايا المرفوعة فى المحاكم أم بسبب بطئ إجراءات التقاضى فى القضايا المنظورة.

ويُشكل الخُلع نحو 83.5% من أحكام الطلاق (8542 حكم خلع) عام 2018 وبذلك فهو يحتل النصيب الأكبر، **ويعتبر الأمر الجيد هو اتجاه النصيب النسبى لأحكام الطلاق بسبب الإيذاء نحو الانخفاض إلا أنه لا يزال يحتل المرتبة الثانية من 32.9% عام 2006 إلى 8.1% عام 2018.**

جدول رقم (5-2)

التوزيع النسبى لأحكام الطلاق النهائية طبقا لأسباب الطلاق فى مصر

خلال الفترة (2006- 2018)

البيان	2006	2010	2017	2018
بسبب الخلع (%)	0.0	66	76.9	83.5
بسبب الإيذاء (%)	32.9	28.2	11.4	8.1
أسباب أخرى (%)	63.4	3.5	11.1	7.8
بسبب غيبة الزوج (%)	0.0	1.3	0.4	0.3
بسبب الأمراض (%)	0.5	0.2	0.1	0.1
بسبب حبس الزوج (%)	0.0	0.4	0.1	0.1
بسبب الخيانة الزوجية (%)	2.3	0.2	0.0	0.1
بسبب تغيير الديانة (%)	0.9	0.1	0.0	0.1
إجمالى عدد أحكام الطلاق النهائية	216	5050	9364	8542

المصدر:تم بناء الجدول اعتماداً على نفس مصادر بيانات الشكل (5-7).

❖ **الحالة الزواجية "مُطلق" وفقاً لتعداد عام 2017[1]:**

أظهرت بيانات التوزيع النسبى للسكان المصريين (18 سنة فأكثر) طبقًا للحالة الزواجية وفقًا لتعداد 2017 أن فئة مُطلق بلغت نحو 1.2% بما يعادل نحو (710.85 ألف مصرى) مقابل 0.8% وفقًا لتعداد 2006، بلغ عدد الإناث المُطلقات نحو 461.1 ألف مطلقة (64.8% من جملة فئة مطلق) وعدد الذكور المُطلقين نحو 249.7 ألف مطلق (35.1% من جملة فئة مطلق). أما بالنسبة للتوزيع الجغرافى (**ريف وحضر**) لإجمالى عدد المطلقين/المطلقات يتضح أن فئة مطلق فى الحضر بلغت نحو 431.5 ألف (بما يعادل 60.7% من جملة فئة مطلق) وبذلك فهى تتفوق على الريف الذى وصلت فيه فئة مطلق نحو (279.3 ألف) (بما يعادل 39.3% من جملة فئة مطلق).

5-2-2-3 إشهادات الطلاق طبقًا لمدة الحياة الزوجية بالسنوات[2]:

بدراسة عدد إشهادات الطلاق عام 2018 حسب مدة الحياة الزواجية نجد أن **أعلى نسبة حالات طلاق وقعت فى بين زوجين مدة الحياة الزواجية بينهم أقل من سنة** وبلغت نحو 13.3% (بما يعادل نحو 28.1 ألف إشهاد طلاق)، تلتها نسبة حالات طلاق وقعت فى بين زوجين مدة الحياة الزواجية بينهم سنة وأقل من سنتين وبلغت نحو 10.3%(بما يعادل نحو 21.7 ألف إشهاد).

---

[1] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر 2017)، "النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت لعام 2017"، ص 80.

[2] الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يونيو 2019)، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2018"، ص 151.

وهذا الأمر يدل على خطورة تنامى ظاهرة "الطلاق المبكر"[1] فى مصر لتشكل نسبة إشهادات الطلاق التى وقعت خلال الخمس سنوات الأولى للزواج نحو 40.7% (بما يعادل نحو 86 ألف إشهاد) **من إجمالى إشهادات الطلاق عام 2018.**

5-2-2-4 الطلاق والسن في مصر:

❖ **التوزيع النسبى لعدد إشهادات الطلاق وفقًا لفئات السن عام 2018:**

بالنسبة للمطلقين

تركزت أعلى نسبة طلاق فى الفئة العمرية (من 30 وأقل من 35 سنة) بنحو 20.4% وأقل نسبة طلاق كانت فى الفئة (من 18 وأقل من 20 سنة) بنحو 0.3% من جملة الإشهادات.

بالنسبة للمطلقات

تركزت أعلى نسبة طلاق فى الفئة العمرية (من 25 وأقل من 30 سنة) بنحو 18.6% وأقل نسبة طلاق كانت فى الفئة (65 سنة فأكثر) بنحو 0.6% من جملة الإشهادات.

❖ **أما متوسط سن الطلاق المسجل فى إشهادات الطلاق فى مصر عام 2018:**

يرتفع متوسط سن الطلاق في الذكور عن الإناث في مصر بصفة عامة، ففى عام 2018 بلغ متوسط سن المطلقة نحو اثنين وثلاثون عاماً وتسعة أشهر فى حين يرتفع سن المطلق ليبلغ نحو تسعة وثلاثون عاماً وثلاثة أشهر.

5-2-2-5 الطلاق والمستوى التعليمى في مصر:

سجلت أعلى نسبة طلاق بالنسبة للمطلقين والمطلقات في فئة "الحاصلين/الحاصلات على شهادة متوسطة لتسجل على التوالى نحو 35% و31.7% عام 2018، بينما سجلت فئة "الحاصلين/الحاصلات على درجة جامعية عُليا" أقل نسبة طلاق لتشكل على التوالى نحو 0.1% و0.1% من جملة إشهادات الطلاق عام 2018. **الأمر الذى يشير إلى وجود أثر إيجابى لارتفاع المستوى التعليمى على التماسك الأسرى.**

5-2-2-6 أسباب وآثار الطلاق فى مصر من واقع بعض الدراسات السابقة:

أولًا- أسباب الطلاق

إن أسباب الطلاق السابق تحليلها فى الدراسة الحالية تم رصدها عن طريق المحاكم وأحكام الطلاق النهائية، ونسبة أحكام الطلاق هذه لا تمثل سوى 3.9% (8542 حكم) من إجمالى

---

[1] تعرف الأدبيات الطلاق المبكر بشكل إجرائى على أساس أنه " الطلاق الذى يقع خلال الخمس سنوات الأولى من الزواج"، أنظر:

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (2019)، "الطلاق المبكر فى مصر: الأسباب- التداعيات- سبل المواجهة"، ملخص تنفيذى، ص2.

حالات الطلاق عام 2018 (220.1 ألف حالة طلاق)، **مما يعنى أن هناك نحو 96.1% من حالات الطلاق (الإشهادات) غير معروف السبب، بالإضافة إلى أن 7.8% من أحكام الطلاق النهائية لأسباب أخرى.** ومن ثم فإنه قد أمكن رصد بعض أسباب الطلاق من واقع بعض الدراسات السابقة التى اشتمل بعضها على دراسات ميدانية تطبيقية[1]، **وقد خرجت تلك الدراسات بتحديد أهم أسباب الطلاق –لاسيما المبكر– فى مصر فيما يلى:**

– جاء **تدخل الأهل** فى المراتب الأولى لأسباب الطلاق سواء كان هذا التدخل فى الحياة الزوجية نفسها أو حتى قبل بدايتها أى فى مرحلة الاختيار وأخذ قرار الارتباط بالزواج.

– مشكلات مرتبطة بالإنجاب (سواء عدم القدرة على الانجاب أو عدم الرغبة فيه).

– وجود اختلافات وفروق اجتماعية وثقافية بين الزوجين تؤثر بالسلب على التوافق الزواجى.

– وجود مشكلات اقتصادية تتمثل فى غلاء الأسعار وارتفاع تكلفة المعيشة.

– وجود أسباب أخرى تتعلق بعدم استمرار الحب والعاطفة بعد الزواج، والغش والخيانة، وتعاطى المخدرات.

– أن الانترنت كان له دور فى التأثير بالسلب على الحوار والتواصل الأسرى بشكل أدى إلى الانفصال العاطفى والعزلة النسبية بين الزوجين.

– أظهرت نتائج دراسة "الطلاق المبكر فى مصر" التى قام بها المركز القومى للبحوث الجنائية عام 2019 أن نحو ثلث الحالات المبحوثة كان متخذ قرار الطلاق فى المرتبة الأولى الزوجة ثم أهل الزوجة الأمر الذى ارجعته الدراسة إلى تأثيرات العولمة والاعلام وتشجيع استقلال المرأة، **بالإضافة إلى أن محاولات الصلح كانت بنسبة أكبر من جانب الأهل قبل الطلاق بينما لم تحدث أى محاولات للصلح بعد الطلاق للنسبة الأكبر من الحالات.**

---

[1] **لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:**

- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (2019)، "الطلاق المبكر فى مصر: الأسباب– التداعيات– سبل المواجهة"، مرجع سبق ذكره.
- رندا يوسف محمد (2017)، "دراسة ظاهرة الطلاق المبكر فى ريف محافظة أسيوط"، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة أسيوط، المجلد رقم 48، العدد 3.
- مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (2003)، "الأسرة المصرية وتحديات العولمة"، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

ثانيًا- آثار الطلاق

للطلاق آثار خطيرة يترتب عليها انهيار الأسرة وهى الكيان الأساسى فى المجتمع، وتتعدد آثار الطلاق منها ما تعانى منه المطلقة ومنها ما يعانى منه المطلقة ولكن الأثر الأكبر يقع على الأبناء الذين يشكلون مستقبل أوطانهم.

وفى مجتمعاتنا العربية غالبًا ما تعانى المطلقة بدرجة أكبر من المطلق، فعادةً ما تعانى المرأة من نظرة المجتمع السلبية تجاهها بعد الطلاق مما يزيد من الضغوط الاجتماعية عليها.
وبخلاف المشكلات الاجتماعية والثقافية التى تتعرض لها المرأة بعد الطلاق فى تعانى أيضًا من مشكلات اقتصادية تتعلق بالعوز المادى وتوفير السكن.
وتعتبر المشكلات التى يعانى منها الأبناء هى الأكبر نتيجة حرمانهم من العلاقة الأسرية السوية وتعرضهم لهذه الصدمة فى مقتبل العمر ومعاناة البعض منهم من اضطرابات نفسية وزيادة شعورهم بالقلق والإحباط وغالبًا ما تظهر هذه الآثار بشكل أكبر فى مراحل العمر اللاحقة للأبناء، أضف إلى ذلك مشكلات تتعلق برؤية الأبناء ومشكلات النفقة عليهم.
وهكذا يتضح أن الطلاق تمتد آثاره السلبية على البناء الأسرى ككل وخاصة الأبناء الذين يمثلون مستقبل الأمة وأساس تقدمها ويؤدى إلى انهيار الوحدة الاجتماعية الأساسية المكونة للمجتمع وهى الأسرة مما يمثل تهديدًا للبناء الاجتماعى ككل الأمر الذى يتطلب تضافر كافة الجهود للتصدى لهذه المشكلة وأولى هذه الجهود تنبع من الأسرة ذاتها.

(5-3) الدور المطلوب من الأسرة لإعداد الأبناء للزواج والحد من الطلاق:

ساهمت العولمة والتطورات التكنولوجية الحديثة فى ظهور بعض القيم والسلوكيات المتعلقة بالأسرة المصرية تمثلت فى (الفردية والرغبة فى الاستقلالية، وضعف الروابط الأسرية، وسيادة النظرة المادية للأشياء، والندية بين الرجل والمرأة، وضعف روح الانتماء للأسرة.... وغيرها)، كما ألقت الثورة المعلوماتية والتكنولوجية بظلالها على الدور الأصيل للأسرة فى تربية ونقل القيم للأبناء وإعدادهم للزواج نتيجة مشاركة مؤسسات وعوامل أخرى للأسرة فى هذا الدور.

ومع ذلك لا يزال دور الأسرة يمثل حجر الزاوية في تنشئة الأبناء وفي إعدادهم لأدوار الحياة الأسرية المستقبلية عبر المناخ الأسري العام الذي يتمثل فى: العلاقة بين الزوجين، العلاقة بين الآباء والأبناء، والعلاقة بين الأخوة، وفيما يلى نتناول الأدوار المختلفة المطلوبة من الأسرة للحد من الطلاق ودعم التماسك الأسرى خلال المراحل المرتبطة بالحياة الزواجية بدايةً من فترة ما قبل الزواج وتكوين الأسرة، ثم فترة الحياة الزوجية وتكوين الأسرة، وأخيرًا فترة انقضاء الحياة الزواجية

لأسباب تتعلق بوفاة الزوج أو هجره للأسرة أو فى حالة وقوع الطلاق وخاصةً الرجعى أو بينونة صغرى حيث لا تزال فرص العودة للحياة الزواجية واستئنافها أمرًا ممكنًا.

5-3-1 دور الأسرة فى تنشئة الأبناء فى مرحلة ما قبل الزواج:

أولًا- العلاقات داخل المناخ الأسري العام وتأثيرها على الحياة الأسرية المستقبلية المحتملة للأبناء

تقدم **العلاقة بين الوالدين** كزوجين نموذج وقدوة للحياة الزوجية تترسخ فى أذهان الأبناء، فالعلاقات المتوازنة بين الأب والأم القائمة على الشراكة فى كافة الأمور تستثير لدى الأبناء الاتجاهات الإيجابية نحو المشاركة والتعاون والتفاهم والرضا عن الحياة بين جميع الأطراف،فغالبًا ما يتمتع أبناء الأسرالمستقرة زواجيًا بسمات وخصائص شخصية تؤهلهم للنجاح في حياتهم الزوجية المستقبلية.

كما تلعب أيضًا**العلاقات بين الآباء والأبناء** دورًا مهمًا في رسم ملامح الحياة الأسرية، فالعلاقات المنسجمة بين الوالدين والأبناء القائمة على المناقشة والحوار وتقديم المشورة تقود الأبناء إلى التكيف النفسي والاجتماعي السليم وتسهم في إكساب الأبناء الاتجاهات والقيم والسلوكيات التي يرضا عنها المجتمع.

وبالإضافة الى ما سبق، فإن **العلاقات الجيدة بين الأخوة** والخالية من تفضيل ابن على آخر تؤدي إلى نمو الأخوة نموًا نفسيًا سليمًا، وتقود إلى علاقات اجتماعية سليمة، أما العلاقات الأسرية المضطربة فإنها تؤثر على العلاقات الأسرية من جهة وعلى الفرد وعلاقاته الاجتماعية خارج نطاق الأسرة من جهة أخرى، وقد تكون العلاقات مع الشريك في الحياة الزوجية المستقبلية امتداد لهذه العلاقات.

ومن ثم فإن الانسجام في العلاقات الثلاث السابقة غالبًا ما تنعكس نتائجها الإيجابية وتعمم على العلاقات مع الآخرين مستقبلًا لا سيما الشريك في الحياة الأسرية المستقبلية.

ثانيًا- دور الأسرة فى مرحلة إعداد الأبناء للزواج

في هذه المرحلة ينتقل دور الأسرة من تقديم القدوة إلى المساهمة في اكساب الأبناء مهارات وأسس اختيار السليم لشريك الحياة من خلال إعمال العقل والعاطفة معًا للتأكد من توافر عناصر التكافؤ والتوافق بين الطرفين (مثل: الانسجام والتفاهم والحب، والتكافؤ الاجتماعى والثقافى، والعمر، ...وغيرها)، بالإضافة إلى مساعدة الأبناء في إدراك مسئولية الزواج وأعبائه، وترسيخ قيم المشاركة والتشاور بين الزوجين في كافة الأمور.

وتجدر الإشارة إلى أهمية أن يتسم دور الأسرة في مرحلة الاختيار بالحكمة والإقناع وتقديم المشورة للأبناء وتجنب إجبار الأبناء على الارتباط بالزواج من عدمه.

5-3-2 تدخل الأسرة فى الحياة الزوجية للأبناء:

بعد زواج الأبناء وتأسيسهم لأسرهم الخاصة بهم ينبغى أن يتمتع الأبناء بالاستقلالية وعدم تدخل أهل الزوج او الزوجة أو الأقارب أو الأصدقاء فى شؤون الحياة الأسرية الجديدة للأبناء، ويجب أن يتحمل الابناء نتيجة اختياراتهم واضطلاعهم بمسؤوليتهم تجاه الشريك الجديد فى الحياة.

حيث تشير العديد من الدراسات السابقة إلى **أن تدخل الأهل فى المشكلات التى قد تنشأ بعد زواج أبناءهم يعتبر من الأسباب الرئيسية المؤدية إلى حدوث الطلاق**[1].

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغى أن يقتصر دور الأهل على التدخل فى المشكلات المتعلقة بالإيذاء والعنف الجسدى والنفسى الذى تتعرض له المرأة، وكذلك التدخل بتقديم المشورة وتقريب وجهات النظر فى حالة عدم قدرة الطرفين على التفاهم والتوصل لحل فى بعض المشكلات التى يؤدى عدم حلها إلى التفكك الأسرى وحدوث الطلاق.

5-3-3 تدخل الأسرة بعد انقضاء الحياة الزوجية للأبناء:

فى حالة انقضاء الحياة الزوجية للأبناء عن طريق الطلاق، فقد أظهر التحليل السابق إلى أن الطلاق ببينونة صغرى والطلاق الرجعى يشكلان معًا نحو 93.5% من جملة إشهادات الطلاق التى وقعت فى مصر عام 2018 مما يشير إلى أن إمكانية استئناف الحياة الزواجية والعودة بين الزوجين لا تزال قائمة، ومن هنا يمكن أن يكون لأسرة المطلق والمطلقة دور فى المساهمة فى التوفيق بين الطرفين وفى عودة الحياة الزواجية بينهما وخاصةً فى حالة وجود أبناء تعانى من مشكلات نفسية واجتماعية خطيرة نتيجة حدوث الطلاق، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإنه فى حالة استحالة العشرة والعودة إلى الحياة الزوجية، فلا يزال دور الأسرة الداعم للأبناء موجود وخاصة فى حالة المطلقات ومساعدتهن على الاندماج فى المجتمع واستئناف حياتهن بشكل طبيعى.

أما فى حالة انقضاء الحياة الزوجية للأبناء عن طريق وفاة أحد الطرفين أو لأى سبب آخر لا يزال دور الأسرة الداعم نفسيًا واجتماعيًا للأبناء مهمًا ومطلوبًا للمساعدة فى استمرار الحياة واستئنافها بشكل طبيعى.

(5-4) دور مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدنى (الواقع والمأمول) فى دعم الحفاظ على الاستقرار والتماسك الأسرى والحد من الطلاق:

إن عملية دعم الاستقرار والتماسك الأسرى ومواجهة ظاهرة الطلاق –ولاسيما المبكر– تحتاج إلى تكاتف جميع الأطراف والجهات المعنية فى المجتمع ولا تقتصر على دور الأسرة وحدها وإن كان يمثل حجر الزاوية –كما سبقت الإشارة– الذى يتم التعويل عليه فى تنشئة وإعداد الأبناء للزواج.

---

[1] أنظر التحليل الوارد فى أسباب الطلاق فى مصر.

فنجد أن الدولة ومؤسساتها المختلفة (حكومة- برلمان- قضاء- مؤسسات دينية- وباقى المؤسسات العامة التابعة للدولة) وكذلك منظمات المجتمع المدنى، والنوادى الرياضية والإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعى قد أصبحت تمارس دورًا كبيرًا -بجانب الأسرة- فى التأثير على التنشئة الاجتماعية للأبناء بصفة عامة وفى النظرة للزواج والطلاق بصفة خاصة.

ومن ثم، فإن هذا الجزء من الفصل يستهدف تحديد دور الدولة ومؤسساتها المختلفة والمجتمع المدنى (الواقع والمأمول) في الحفاظ على وحدة الأسرة المصرية وتماسكها. وفيما يلى تحليلًا لأهم المبادرات الفعلية لدعم الاستقرار والتماسك الأسرى والحد من الطلاق التى تقوم بها وزارة التضامن الاجتماعى بعضها يتم بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى، وتقديم بعض المقترحات للدور المأمول من مؤسسات الدولة المختلفة.

5-4- 1 الدور الواقع لجهود وزارة التضامن الاجتماعى[1]

تتعدد الجهود التى تقوم بها وزارة التضامن المصرية فى دعم الاستقرار الأسرى وفى تقديم التوعية وكافة أشكال الدعم (النقدى- النفسى- التوعوى) للمساهمة فى الحد من ارتفاع نسب الطلاق.

أولًا- مشروع "مودة لتوعية المقبلين علي الزواج" (مارس 2019):

❖ **الهدف من المشروع:**

- يهدف هذا البرنامج إلى دعم الاستقرار الأسرى من خلال توعية الشباب المقبل على الزواج بحقوق وواجبات الزوجين بإعلاء قيمة الأسرة والتفاهم الأسرى وحل المشكلات بطرق سليمة بناءة، من خلال منهج تدريبى يتم عقده قبل الزواج يوفر المهارات والمعارف الأساسيةويمكنهم من تكوي نأسرة مستقرة.

- ويستهدف المشروع الشباب في سن الزواج في الفئة العمرية "ما بين 18 إلى 25 عاماً" بمعدل 800 ألف شاب سنوياً على مستوى الجمهورية، كما تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التعليم العالي فبرايرعام 2019 لتنفيذالمشروع في الجامعات المصرية بشكل مستدام.

- تم تصميم المكون العلمي للمشروع بعد مراجعة التجارب الدولية الناجحة في هذاالمجال، ومراجعته من خلال لجنةعلمية تم تشكيلها بالشراكة مع المجلس الأعلى للجامعات.

- بدأالمشروع في تنفيذ مرحلته التجريبية في 5جامعات (داخل) ثلاث محافظات (القاهرة- الإسكندرية-بورسعيد) باعتبارهاالأعلى في معدلات الطلاق، واستهدف المشروع خلال الفصل الدراسى الثانى لعام 2019/18إعداد 300 مدرب من أعضاءهيئةالتدريس وتدريب 42ألف طالب وطالبة.

---

[1] وزارة التضامن الاجتماعى المصرية (مارس 2019)، "حماية وتنمية المرأة: مارس 2018- 2019".

❖ **محاور تنفيذ المشروع:**

المحور الأول– حملات الاتصال المباشر من خلال ثلاثة جوانب:

جانب اجتماعي: لتحقيق التواصل الإيجابي وتوزيع الأدوار بين الزوجين.

جانب ديني: يستهدف تعريف الطرفين بالحقوق والواجبات الشرعية.

جانب صحي: يحوي المعلومات الأساسية للصحة الإنجابية، والممارسات الضارة مثلالزواج المبكر.

المحور الثاني– القيام بحملات إعلامية موسعةعن طريق:

- إعداد منصات تفاعلية على مواقع التواصل الاجتماعيّ، بجانب تصميم رسائل وتطبيقات على الهواتف المحمولة.
- إعداد برنامج إذاعيّ تحت عنوان "بالمودة نكمل حياتنا".
- إعداد تنويهات توعوية قصيرة تحمل اسم المشروع، فضلاً عن تنفيذ عمل مسرحيّ بالمجان للجمهور بمسارح قصور الثقافة.

المحور الثالث– تطوير آليات المشورة الأسرية وفض النزاعاتعن طريق:

- تفعيل دور مكاتب التسوية التابعة لوزارة العدل، مع إضافة ممثل عن دار الإفتاء المصرية لأعضائها.
- الخط الساخن بدار الإفتاء لطالبي خدمات المشورة الأسرية

المحور الرابع– إعداد قاعدة بيانات للمستفيدين من المشروع يتم ربطها بالرقم القومي لتحديد عدد حالات الزواج والطلاق.

ثانيًا– برنامج"وعى"

– بدأت الوزارة برنامج جديد للتغيير المجتمعي بعنوان "**وعي**" لمحاربة زواج القاصرات والختان والتشجيع على السلم المجتمعي وقيم احترامالآخر، وذلك من خلال الاستفادة من الكوادر الشبابية من مُكلفات الخدمة العامة.

ثالثًا– تطوير "مراكز تستجيب لحقوق النساء" بالتعاون مع الجمعيات الأهلية

– طورت الوزارة 8 مراكز لاستضافة النساء ضحايا العنف "النفسى أو الجسدى أو استغلال اقتصادى" وأسندتها إلى 8جمعيات أهلية منذ عام 2016.

– تقدم هذه المراكز (الاستشارات الأسرية– الدعم النفسى– استضافة النساء– إمكانية استضافة الأطفال– دعم قانونى– دعم نفسى– استخراج الأوراق الثبوتية– التمكين الاقتصادى).

– تم إجراء 10حوارات مجتمعية حتى مارس 2019تضم القيادات الشعبية والمحلية من النساء والرجال لتوعيتهم بحقوق النساء وسبل حمايتهن من العنف.

رابعًا– صندوق النفقة لدعم المطلقات والأرامل والمهجورات

– تقوم وزارة التضامن بسداد 56مليون جنيه شهريًا تنفيذًا لنحو 120 ألف حكم نفقة وقد استفاد 340 ألف مستحق، وجاري صرف النفقة بالمحموللإجمالي 17000سيدة.

– تمتحريك 75 ألف جنية ضدالممتنعين عن سداد قيمةالنفقة نتج عنهاارتفاع نسبةالتحصيل من 20% إلى 60%.

5– 4– 2 الدور المأمول من باقى مؤسسات الدولة (التشريعية– القضائية)[1]

أولًا– التشريعات

اقترحت إحدى الدراسات الحديثة **فيما يتعلق بالتشريعات** ما يلى:

– أهمية "تعديل قانون الأحوال الشخصية والبعد عن الازدواجية فى الأحكام"، خاصة فى ضوء وجود خمسة قوانين للأحوال الشخصية فى مصر وطالبت بتوحيدها فى وعاء واحد.

– إلزام المقبلين على الزواج بعمل صحيفة جنائية (فيش وتشبيه).

– تشديد العقوبات على زواج القاصرات.

– تشديد العقوبات فى حالات الخيانة الزوجية كمدخل للمواجهة.

– **جعل حضور الشباب لبرنامج "توعية وتأهيل المقبلين على الزواج" إلزاميًا وشرطًا لاستكمال أوراق ومسوغات الزواج، أضف إلى ذلك أهمية توسيع نطاق البرنامج ليشمل على توعية فئات المطلقين والأهل وحديثى الزواج الذين لم يحضروا البرنامج قبل الزواج.**

ثانيًا– القضاء

– العمل على تسريع إجراءات التقاضى وسرعة الحسم فى القضايا المنظورة أمام المحاكم.

– تفعيل دور الأخصائيين فى محاكم الأسرة وتدريبهم على كيفية عرض الصلح على حالات الطلاق المنظورة فى المحكمة وجعل حضور الزوجين سويًا فى جلسة الصلح من شروط إتمام الطلاق.

– وجود أخصائيين شرعيين فى محاكم الأسرة لأهمية العنصر الدينى فى عرض الصلح بين الزوجين.

5– 4– 3 استغلال دور شبكات التواصل الاجتماعى والنوادى الرياضية والإعلام والمؤسسات الدينية فى دعم التماسك الأسرى

---

[1] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (2019)، "الطلاق المبكر فى مصر: الأسباب– التداعيات– سبل المواجهة"، مرجع سبق ذكره، ص ص 14– 23.

– يمكن للدولة استغلال الفرص والإمكانات التى تتيحها خدمات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعى واليوتيوب فى التوعية والتثقيف بأهمية التماسك الأسرى وبالقضايا التى تهم المقبلين على الزواج.

– عمل قنوات على اليوتيوب ونشر فيديوهات **لدار الإفتاء والأزهر الشريف** لتوضيح أهمية الاستقرار الأسرى والتوعية بمخاطر الطلاق وتداعياته السلبية على الأطراف كافة.

❖ **أهم النتائج التى توصل إليها التحليل الوارد في هذا الفصل:**

أ– النتيجة الأساسية للتحليل الوارد في هذا الفصل:

✓ **لا يزال دور الأسرة يمثل حجر الزاوية في تنشئة الأبناء وفي إعدادهم لأدوار الحياة الأسرية المستقبلية عبر المناخ الأسري العام الذي يتمثل فى(العلاقة بين الزوجين، والعلاقة بين الآباء والأبناء، والعلاقة بين الأخوة)**، وذلك على الرغم من مشاركة أطراف وعوامل أخرى للأسرة فى التأثير على التنشئة الاجتماعية للأبناء بصفة عامة وفى النظرة للزواج والطلاق بصفة خاصة متمثلة في: (الدولة ومؤسساتها المختلفة "حكومة– برلمان– قضاء– مؤسسات دينية– وباقى المؤسسات العامة التابعة للدولة"– وكذلك منظمات المجتمع المدنى– والنوادى الرياضية والإعلام– وشبكات التواصل الاجتماعى)، **ودور تلك الأطراف يتنامى خاصةً في ظل العولمة والثورة المعلوماتية والتكنولوجية ويؤثر على الدور الأصيل للأسرة فى تربية ونقل القيم للأبناء وإعدادهم للزواج.**

ب– النتائج المتعلقة بظاهرة الزواج في مصر نوجزها فيما يلى:

✓ **اتخذت معدلات الزواج الخام في مصر اتجاهاً تنازلياً خلال فترة الأربع سنوات الأخيرة (2015– 2018)، وكذلك معدلات الزواج في كل من الريف والحضر أخذت نفس الاتجاه. مع الأخذ في الاعتبار أن معدل الزواج في الريف كان أعلى منه في الحضر خلال الفترة محل الدراسة.**

✓ **لا تزال عقود الزواج الجديد تستحوذ على النصيب الأكبر من جملة عقود الزواج في مصر،** وذلك على الرغم من اتجاه هذا النصيب نحو الانخفاض من نحو 98% عام 2006 إلى نحو 83.6% عام 2018، ولم تمثل عقود الرجعة والزواج الذى لم يفصله آخر معا أكثر من نحو 0.7% من جملة عقود الزواج المسجلة خلال الفترة محل الدراسة، **في حين اتجه النصيب النسبى لعقود التصادق نحو الارتفاع من 1.7% عام 2006 إلى نحو 15.8% عام 2018.**

✓ **إن الارتفاع المضطرد في نسبة عقود التصادق أمر يثير القلق نظراً لأنه في الأصل يمثل توثيق لزواج عرفى، كما أن معظم حالات التصادق جاءت توثيق متأخر لحالات زواج مبكر** (نحو 72.1% من إجمالي حالات التصادق لزوجات تقل أعمارهن عن 20 سنة) الأمر الذى يؤكد استمرار تزايد معدلات زواج القاصرات في مصر **وخاصةً في الريف المصرى.**

✓ **أشارت إحدى الدراسات إلى أن الفقر يعد من أهم الأسباب الرئيسية التى تقف وراء تنامى ظاهرة الزواج المبكر وزواج القاصرات وخاصة في الريف المصرى** وذلك للتخلص من أعباء الفتاة، هذا بجانب العادات والتقاليد القبلية المنتشرة في الريف وخاصة في الصعيد.

✓ **الحالة الزواجية في مصر وفقاً لتعداد 2017 تتلخص ملامحها في النقاط التالية:**

1) تمثل فئة (متزوج) النسبة الأعلى من سكان مصر (18 سنة فأكثر) بما يعادل نحو 68% تليها فئة (لم يتزوج أبداً) بنحو 24%.

2)جميع الحالات الزواجية (لم يتزوج أبداً– عقد قرأن– متزوج– مطلق– أرمل) **تتفوق فيها نسبة الإناث مقارنة بنسبة الذكور باستثناء حالة (لم يتزوج أبداً)** كانت للذكور بنحو 30.6% وللإناث بنحو 17% وفقاً لتعداد 2017، كما يرتفع متوسط سن الزواج في الذكور عن الإناث في مصر بصفة عامة، **وذلك بخلاف ما هو شائع ويروج له.** ويمثل الوضع الاقتصادى وارتفاع تكاليف الزواج من مسكن ومهور وتجهيز أثاث المنزل... أهم الأسباب التى تقلل فرص الزواج للرجال.

3)تفوق الريف على الحضر في نسبة السكان (18 سنة فأكثر) المتزوجون لتشكل نحو 72.3% و62.8% على الترتيب، وعلى العكس من هذه الحالة فقد تفوق الحضر على الريف في الحالة الزواجية (مطلق) لتمثل نحو 1.7% و 0.9% على الترتيب وفقاً لتعداد 2017. **الأمر الذى يدل على أن مكان الإقامة يعتبر من العوامل المؤثرة تأثيرًا مباشرًا على الحالة الزواجية نظرا لاختلاف عادات وتقاليد الزواج في الريف عن الحضر.**

جـ– النتائج المتعلقة بظاهرة الطلاق في مصر نوجزها فيما يلى:

✓ **ارتفع معدل الطلاق الخام فى مصر نحو 0.9 حالة لكل ألف من السكان عام 2006 إلى 2.2 حالة طلاق لكل ألف من السكان عام 2018، أما معدلات الطلاق في الحضر فكانت أعلى عنها في الريف وأعلى من المعدل لإجمالى الجمهورية**خلال الفترة محل الدراسة.

✓ **لا تزال حالات الطلاق البائن بينونة صغرى تستحوذ على النصيب الأكبر من جملة إشهادات الطلاق في مصر**، وذلك على الرغم من اتجاه هذا النصيب نحو الانخفاض من نحو 86% عام 2006 إلى نحو 82% عام 2018، وتحتل المرتبة الثانية حالات الطلاق الرجعى الذى ارتفع نصيبه النسبى من 10.2% عام 2006 إلى نحو 11.5% عام 2018، بينما استقرت حالات الطلاق ببينونة كبرى عند 1.6% خلال العامين 2006، و2018.

✓ **ارتفاع نصيب حالات الطلاق غير مُبينة السبب فى إشهادات الطلاق من 2.2% عام 2006 إلى 4.9% عام 2018 نتيجة عدم اكتمال بيانات الطلاق.**

✓ **الحالة الزواجية "مُطلق" وفقاً لتعداد عام 2017 تتلخص ملامحها في النقاط التالية:**

1) ارتفع النصيب النسبى للسكان المصريين (18 سنة فأكثر) طبقًا للحالة الزواجية "مُطلق" وفقًا لتعداد 2017 إلى نحو 1.2% مقابل 0.8% وفقًا لتعداد 2006.

2) تفوق الحضر على الريف في الحالة الزواجية (مطلق) لتمثل نحو 1.7% و 0.9% على الترتيب وفقاً لتعداد 2017.

✓ **تنامى ظاهرة "الطلاق المبكر" فى مصر لتشكل نسبة إشهادات الطلاق التى وقعت خلال الخمس سنوات الأولى للزواج نحو 40.7%**من إجمالى إشهادات الطلاق عام 2018.

✓ **سجلت فئة "الحاصلين/الحاصلات على درجة جامعية عُليا" أقل نسبة طلاق** لتشكل نحو 0.1% للجنسين من جملة إشهادات الطلاق عام 2018، **الأمر الذى يشير إلى وجود أثر إيجابى لارتفاع المستوى التعليمى على التماسك الأسرى.**

✓ **وجود مشكلة نقص وندرة كبيرة في البيانات المتعلقة بأسباب الطلاق،** فالأسباب المتوفر عنها بيانات يتم رصدها عن طريق المحاكم وأحكام الطلاق النهائية، ونسبة أحكام الطلاق هذه لا تمثل سوى 3.9% (8542 حكم) من إجمالى حالات الطلاق عام 2018 (220.1 ألف حالة طلاق)، مما يعنى أن هناك نحو 96.1% من حالات الطلاق (الإشهادات) غير معروف السبب، بالإضافة إلى أن 7.8% من أحكام الطلاقالنهائية لأسباب غير معروفة.

❖ **أهم المقترحات:**

▪ **الاهتمام بالجانب الثقافى والتوعوى(وخاصة في الريف المصرى) بمخاطر زواج القاصرات** وآثاره السلبية على الفتيات والمجتمع ككل حيث ينتج عنها طول فترة الخصوبة (مدة الفترة الإنجابية للسيدة) وزيادة احتمالات التعرض للمخاطر الصحية مثل ارتفاع معدلات وفيات الأمهات والرضع، وكذلك ارتفاع معدل التسرب من التعليم، **كما أنها في كثير من الحالات ترتبط بحدوث طلاق مبكر وزيادة التفكك الأسرى.**

▪ **زيادة مخصصات الإنفاق الاجتماعى ورفع كفاءته وخاصة المخصصات الموجهة للحماية الاجتماعية للتخفيف والحد من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى الأخير(2016- 2019) التى اعتبرت بمثابة الدواء المر لعلاج اختلالات الاقتصاد** ولكن نتج عنها ارتفاع نسب الفقر وخاصة في الريف وارتفاع تكاليف المعيشة.

▪ **التأكيد على أهمية دور أسرة "المطلق والمطلقة" فى المساهمة فى التوفيق بين الطرفين وفى عودة الحياة الزواجية بينهما وخاصةً فى حالة وجود أبناء تعانى من مشكلات نفسية واجتماعية خطيرة نتيجة حدوث الطلاق، حيث يستحوذ الطلاق بينونة صغرى على النصيب الأكبر من جملة إشهادات الطلاق في مصر.**

▪ **أهمية بناء وتوفير قواعد بيانات حديثة ودقيقة ومفصلة تتعلق ببيانات وأسباب الطلاق وخاصة في ضوء وجود نقص وندرة كبيرة في هذا النوع من البيانات.**

- **زيادة دور المؤسسات الدينية (المساجد، دار الإفتاء والأزهر الشريف، والكنائس) في التوعية والتثقيف بأهمية الاستقرار الأسرى ومخاطر الطلاق وتداعياته السلبية على الأطراف كافة.**
- **التأكيد على أهمية توسيع نطاق برنامج "توعية وتأهيل المقبلين على الزواج" ليشمل على توعية فئات المطلقين والأهل وحديثى الزواج الذين لم يحضروا البرنامج قبل الزواج، بالإضافة إلى جعل حضور الشباب للبرنامج إلزاميًا وشرطًا لاستكمال أوراق ومسوغات الزواج.**

الفصل السادس

المسنون وذوى الاحتياجات الخاصة

تمهيد

يتأثر نمو الانسان بمجموعة من العناصر التي تشكل نموه العقلي، والجسدي، والروحي، وتتفاعل تلك العناصر ليتمكن الانسان من التمتع بحياة صحية مديدة مبدعة قادرة.

يركز هذا الفصل من الدراسة على دور الأسرة في تعزيز صحة أفرادها وقاية وعلاجاً وتأهيلاً وذلك في اطار منظومة صحية تتشارك فيها مع مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية. الدور الذىتقوم به الأسرة لايختلف عن دور المؤسسات الصحية، فالأسرة لها دور أساسي في توفير وتقديم وإتاحة الرعاية الصحية في مستوياتها الثلاثة الأساسية (الوقائية) والثانوية (العلاجية) والثلاثية (التأهيلية).

ويتأثر الدور الذى تقوم به الأسرة لتعزيز صحة أفرادها بمحددات اقتصادية (الفقر) واجتماعية (تعليم خاصة الإناث) والأمراض الاجتماعية (الإدمان) والوعى (تجاه الأمراض) وانتشار أنماط الحياة الغير صحية (التدخين – الأغذية والمشروبات غير الصحية – عدم ممارسة الرياضة). بالإضافة الي ضعف المنظومة الصحية غير القادرة على توفير رعاية صحية شاملة وبجودة يرضى عنها المجتمع يؤكد على أهمية الدور الأساسي والجوهري للأسرة في تعزيز صحة أفرادها.

سوف يهدف هذا الفصل من الدراسة الى التعرف على دور الأسرة في تعزيز صحة أفرادها من المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة كونهما من الفئات الهشة والحساسة الآحق بالمساندة والمساعدة للحصول على حقوقهما الصحية والعلاجية بصفة عامة وللتزايد المتسارع في أعداد شريحتيهما بصفة خاصة وذلك في ظل المستجدات التي غيرت من منظومة القيم الأسرية وتغيرت معها أدوار الأسرة.

يبرز هذا الفصل بالرصد و التحليل دور الاسرة في رعاية افرادها من المسنين و الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة, و ذلك من خلال تناول النقاط التالية:

6-1 المسنون

يشهد القرن الحالي تحولًا ديموجرافيًا يحدث للمرة الاولي في التاريخ و هو ان الانسانية ستبلغ نقطة سيكون فيها عدد الاطفال اقل من عدد المسنين في العالم. فعلي الصعيد العالمي و بحلول عام 2050 سيتضاعف حجم شريحة المسنين و تصل الي حوالى ملياري شخص اي حوالي 20 %من سكان العالم. هذه الظاهرة (التشيخ) تدعو الي توجيه الاهتمام الكبير الي هذه الفئة التي قد تلقيبمزيد من الاعباء علي كافةالخدمات و بصفة خاصة الخدمات الصحية. التشيخ

مرحلة تحدث فيها تغيرات حيوية و فسيولوجية طبيعية يمر بها الانسان و لا تعنى المرض فهم قادرون علي ممارسة الانشطة و المشاركة في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية ...الخ بقدر يتناسب مع التغيرات الطبيعية التي حدثت لهم.

النظر بتمعن في ظاهرة التشيخ يظهر انها ظاهرة لها تحديات و فرص علي حد السواء, فرصاً لان المسنين يشاركون في القوى العاملة الرسمية و غير الرسمية من خلال التطوع في الاعمال الخيرية أو بالأضلاع ببعض المهام الاسرية, اما التحديات فهي المشكلات الصحية التي تحد من قدراتهم البدنية و الذهنية و النفسية و هي تظهر–غالباً– في المراحل الاخيرة منالحياة. المعروف ان تلك المشكلات –غالباً– ناجمة عن الامراض المزمنة و مضاعفاتها التي يصاب بها المسنين. التعامل مع مشكلات التشيخ يبدأ من لحظة الميلاد من خلال النظم الصحية التي تهدف الي الارتقاء بالمستوى الصحي لجميع افراد المجتمع و العمل علي التوعية بأنماط الحياة الصحية و متابعة الفحوص الطبية الدورية للكشف عن الامراض –خاصة– المزمنة التي ينجم عنها مضاعفات تتسبب مشاكل صحية عند التقدم في العمر.

1-1-6 مصطلح كبار السن :

تعددت واختلفت المصطلحات لتحديد من هم كبار السن، حتى في المواثيق الدولية، فتشمل " كبار السن"، و"المسنين"، و "الأكبر سناً"، و"فئة العمر الثالثة"، و"الشيخوخة"، بالإضافة إلى مصطلح " فئة العمر الرابعة" للدلالة على الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 80 عاماً. ووفقاً للممارسة في الإدارات الاحصائية للأمم المتحدة تشمل هذه المصطلحات الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فأكثر، بينما تعتبر إدارة الإحصاءات التابعة للاتحاد الأوروبي أن " كبار السن" هم الذين يبلغون 65 سنه فأكثر، وهي السن الأكثر شيوعاً للتقاعد[1].في البلدان العربية يستخدم سن الستين كنقطة مرجعية لتحديد المسنين بما أنها سن التقاعد المعتاد[2].

تعرف منظمة الصحة العالمية كبار السن بأنهم " من بلغوا سن الستين من العمر"[3] . كما تعرف التشيخ بأنه " عملية التغير التدريجي الذى يطرأ على بنية الفرد البيولوجية والنفسية والاجتماعية"[4] ، مما يعنى انه لا يوجد تعريف محدد للشيخوخة، حيث يختلف باختلاف ثقافة

---

[1] الحقوق – الاجتماعية/ رعاية – المسنين/www.hrstudies.sis.gov.eg

[2] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، جامعة الدول العربية، فئة المسنين في المنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية ومنطور السياسات، القاهرة، 2017، صـ 13.

[3] هناء حسين نابلسي، حنان على العوالمه، أنماط الإساءة الاجتماعية والصحية والنفسية التي يتعرض لها كبار السن داخل أسرهم – دراسة ميدانية على عينة من المسنين المقيمين في دور رعاية المسنين في الأردن – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (9)، العدد (58)، صـ 204.

[4] آناندر جروفر، دراسة مواضيعية بشأن إعمال حق المسنين في الصحة، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (18)، البند (3) من جدول الأعمال، 2011، صـ 6.

المجتمع . هناك حقيقة أصبحت مؤكدة تنتشر في العالم كله الأن، وهي أنه يمكن أن يتوقع أغلب الناس أن يعيشوا حتى سن الستين بل أكثر, حيث تتسارع وتيرة معدلات التشيخ في العالم اجمع أسرع من أي فئة عمرية أخرى، ففي الدول المتقدمة أصبح حجم فئة كبار السن أكبر من حجم فئة الأطفال، وفي الدول النامية تتزايد نسبةالمسنين بسرعةبسببمعدل الانحدار السريع للخصوبة الناجم عن نجاح برامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة[1]. عن هذه الظاهرة قال جرو هارلم برونتلاند، المدير العام لمنظمة الصحة العالمية" لابد أن نكون على دراية تامة بأنه بينما وصلت الدول المتقدمة الى مرحلة الثراء قبل زحف الشيخوخة إليها، فإن الدول النامية ستصاب بالشيخوخة قبل وصولها إلى مرحلة الثراء"[2] .

6-1-2 إحصاءات المسنين في مصر

وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يناير 2019) فقد بلغ عدد المسنين نحو 6.5 مليون مسن (3.5 مليون ذكور – 3 مليون إناث) بنسبة 6.7% من إجمالي السكان (6.9% ذكور – 6.4% إناث)[3] ،وسوف يصل الى 11.5% عام 2031[4].

كما أشار الجهاز إلى أن أعداد المسنين المشتغلين قد بلغ 1.217 مليون مسن منهم 52.9% يعملون في نشاط الزراعة والصيد،وحوالى 17.5% يعملون في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، و4.7% يعملون في أنشطة النقل والتخزين، و24.9% يعملون في أنشطة أخرى[5].

كما أشار الجهاز إلى أن عدد الأسر التي يرأسها مسن بلغت 4.542 مليون أسرة بنسبة 19.4% من إجمالي الأسر المصرية، كما بلغت نسبة المسنين الحاصلين على مؤهل جامعي فأعلى 8.8% من إجمالي المسنين عام 2017. وبلغت نسبة الوفيات من المسنين 62.6% من إجمالي الوفيات عام2017[6] .

وقد أشار تقرير " فئة المسنين في المنطقة العربية – عام 2017" إلى أن الخصوبة أخذت في الانحدار في معظم مناطق العالم على مدار العقود الماضية (منذ منتصف القرن

---

[1] منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول التشيخ والصحة (الخلاصة)، 2015، صـ 3.

[2] الخطة الاستراتيجية الوطنية لرعاية المسنين في فلسطين، 2010-2015 www.mosa.pna.ps/sites.

[3] الهيئة العامة للاستعلامات ، بوابتك الى مصر – اليوم الدولي للمسنين www.sis.gov.eg/stary/195242.

[4] الهيئة العامة للاستعلامات ، بوابتك الى مصر – اليوم الدولي للمسنين www.sis.gov.eg/stary/195242.

[5] الهيئة العامة للاستعلامات، بوابتك الى مصر ، مرجع سبق ذكره.

[6] الهيئة العامة للاستعلامات، اليوم الدولي للمسنين. www.sis.gov.eg/story/176525/2018

الماضي)، وشكل ذلك الانحدار العامل الرئيسي المسبب لشيخوخة السكان. كما اضاف التقرير إلى أن اتباع سياسات تستهدف الأم والطفل (حملات التطعيم) أدت إلى تحسين الوضع الصحي للسكان، وخفض معدلات الوفيات خاصة وفيات الرضع والأطفال، وهذه الظاهرة تؤدى في البداية إلى ارتفاع في أعداد الرضع والأطفال، وانخفاض في نسبة المسنين، واستمرار هذه الظاهرة يؤدى الى زيادة أعداد المسنين، حيث تعيش أعداد إضافية من البشر حتى أعمار متقدمة، مما يؤدى في نهاية الأمر إلى شيخوخة السكان، الجدول التالي (6-1) يوضح تطور متوسط العمر عند الولادة حسب النوع في مصر (2000-2050) حيث يتضح ان الإناث (دائماً) أكثر شيخوخة من الذكور[1] ،وهذا يؤكده جدول (6-2).

جدول رقم (6-1)

متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب النوع في مصر2000-2050

	2000-1995		2015-2010		2030-2025		2050-2045	
مصر	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عدد السنوات	65.6	70.43	68.71	73.05	71.23	75.91	74.58	78.96

المصدر: المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات، القاهرة، 2017، صـ 28.

-United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division (2015), World Population Prospects, 2015.

فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند سن الستين فأكثر يؤكد جدول (6-3) إلى أن الإناث يعشن عدد سنوات أكثر من الذكور بعد سن الستين.

جدول رقم(6-2)

العمر المتوقع عند سن + 60 حسب النوع في مصر2010-2050

	2015-2010		2030-2025		2050-2045	
مصر	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
عدد السنوات	16.0	18.4	17.6	20.5	19.0	22.1

المصدر: المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، الاتجاهات الاحصائية ومنظور السياسات، جدول (3-2-1)، القاهرة، 2027، صـ 29.

-United Nation Department of Economic and Social Affairs, Population Division, Profile of Ageing, 2015.

مما لاشك فيه فإن الزيادة في العمر المتوقع عند الولادة، وكذلك بعد سن الستين (التي ترتفع بين الإناث مقارنة بالذكور) سوف تلقى بأعباء مضاعفة اجتماعية واقتصادية على نظم

[1] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات، القاهرة، 2017، صـ 24، صـ 27-29.

الرعاية الصحية، خاصة فيما يتعلق بعبء المرض الناجم عن الأمراض المعدية، وكذلك الأمراض غير المعدية. بالإضافة إلى أنها سوف تؤدى إلى تغير في هيكل الأسرة وظهور أدوار جديدة (لتعدد الأجيال) داخل الأسرة.

هناك أهمية كبرى لدراسة التركيبة العمرية للمسنين من +60، وذلك لتحديد احتياجاتهم، فهناك ما يسمى بشيخوخة المسنين التي تعرف بأنها زيادة في نسبة "أسن المسنين" (أي من يبلغون 70 عاماً فأكثر)، وهي ظاهرة تصاحب شيخوخة السكان. هذه المرحلة من العمر يصاحبها ارتفاع معدلات الوهن والاعاقة، ومضاعفات الأمراض المعدية وغير المعدية، مما يزيد من الأعباء الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والأسرة، قد تزيد من معدلات الفقر بين هذه الفئة (أسن المسنين).

جدول رقم (6-3)

توزيع أعمار فئة المسنين 60+ في مصر2000-2050

مصر	2000			2015			2030			2050			المجموع
	60-	65-	70+	60-	65-	70+	60-	65-	70+	60-	65-	70+	
	32	27	42	34	28	38	32	27	41	32	26	42	100

المصدر: المكتب الاقليمى لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، الاتجاهات الاحصائية ومنظور السياسات، جدول (4-2)، القاهرة، صـ 38.

-World Population Prospects: the 2015 Revision UN DESA, New York, 2015.

يستعرض جدول (6-3)[1]توزيع أعمار المسنين في مصر خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2050 حيث يتوقع أن تكون نسبة " أسن المسنين" (70+) هي الأعلى (41% عام 2030، 42% عام 2050) مقارنة بفئات المسنين الأخرى، وهذا يتطلب إجراءات تتعلق بتقديم وإتاحة الخدمات بصفة عامة، والصحية بصفة خاصة.

اشارت نتائج المسح العربي لصحة الأسرة (PAPFAM) في بلدان منتقاه، إلى أن كبار السن (60+) ينتشر بينهم الأمراض غير المعدية (الأمراض المزمنة) حوالى (40.9%)، وانتشار ارتفاع ضغط الدم، حيث يصاب به حوالى 20% إلى 25%، وكذلك انتشار مرض السكرى، وأمراض القلب ، كما اشار المسح الى ظهور امراض الجهاز الهضمي الناجمة عن الأثر السلبى للعادات الغذائية المستجدة.

تتأثر وفيات المسنين بالمحددات الاقتصادية والاجتماعية، حيث يزيد انتشار الأمراض غير المعدية (المزمنة) في المناطق الريفية مقارنة بالحضرية، وتنخفض كلما ارتفع مستوى التعليم بين المسنين وكلما ارتفع مؤشر الثراء[(2)].

[(1)] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، صـ 38.

[(2)] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، صـ 55، صـ 58.

كما إشارة نتائج المسح ، إلى أن ما يقرب من 71.3% من المسنين لا يعملون أو يلازمون البيوت أو عاجزون عن العمل، وترتفع هذه النسبة بين الإناث (94.6%) مقارنة بالذكور (64.3%).

هذه النتائج التي رصدت انتشار الامراض بين المسنين و تأثرها بالمحددات الاجتماعية و الاقتصادية يؤكد على أنه هناك ضرورة ملحة لدعم حصول المسنين على الرعاية من أسرهم بما يعزز من كرامتهم ويشعرهم بأهمية الدعم الأسرى سواء كان مادياُ أو معنوياً، وللحكومات دوراً هاماً وأساسياً في وضع السياسات التي تدعم الأسر التي ترعى ذوى الفئات الحساسة والهشة خاصة المسنين[1].

6-1-3 نبذة عن رعاية المسنين في مصر:

تمتد رعاية المسنين في مصر إلى العصر الفرعوني، حيث كانت هناك عناية ورعاية خاصة بهم. وقد أكدت الأديان السماوية على توقير المسن ورعايته مجتمعياً ودون الحاجة الى تدخل مؤسسي حكومي أو أهلي. وعندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية عام 1939 أشرفت على المؤسسات والجمعيات غير الحكومية التي كانت تقدم خدمات للمسنين. وأنشئت بيوت إقامة للمسنين عن طريق الجاليات الأجنبية والتي كانت تقوم برعاية طوائفها فقط، ذلك لأن الروابط الأسرية السائدة في ذلك الوقت والنسق الاجتماعي كان لا يسمح للمجتمع المصري باستخدام مثل هذه الخدمات، وكان هناك حرص شديد من الأسرة المصرية على رعاية مسنيها داخل الأسرة، بل كان هناك تجريم للأسرة اذا وضعت مسنيها داخل دار لإقامة المسنين.

ثم في عام 1966 أنشئت ادارة رعاية المسنين، ضمن الهيكل التنظيمي للإدارة العامة للأسرة والطفولة بوزارة الشئون الاجتماعية، وهي الإدارة المنوط بها تقديم الرعاية للمسنين من خلال برامج وأنشطة[2].

6-1-3-1 جهود وزارة التضامن الاجتماعي لرعاية المسنين:

أشارت نشرة الخدمات الاجتماعية التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام 2017 إلى أن عدد المسنين المنتفعين بالخدمات الاجتماعية ووسائل الرعاية الصحية التأهيلية وصل إلى 3480 مسناً عام 2017، مقابل 3414 مسناً عام 2016، بنسبة زيادة قدرها 1.9%.

أيضاً هناك جهود تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي تتمثل في إنشاء دور لرعاية المسنين واندية نهارية للمسنين، ومكاتب خدمة للمسنين بالمنازل، وإعداد وتأهيل خدمة جليس للمسنين.

---

[1] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، صـ 48.

[2] تقرير – مختصر – عن – رعاية – كبار – السن (2004)www.wikiageing/index.php

أيضاً تساعد وزارة التضامن في تعزيز الجانب التنموي للمسنين وذلك من خلال المشروعات الضمانيه (مشروعات لمحدودي الدخل منحه لا ترد)، ومشروعات الأسر المنتجة، وتقديم قروض للمرأة المسنه الريفية والمرأة المعيلة لإقامة مشروعات تساعدها على رفع مستوى معيشتها، بجانب تدريب المسنين على الحرف اليدوية التي تتلاءم مع أوضاعهم الصحية.

كما تقدم وزارة التضامن الاجتماعي خدمات مالية، تتمثل في منح معاش ضماني لكبار السن ممن لا يتقاضون معاشاً تأمينيًا وليس لديهم دخل، ومنح مساعدات شهرية لكبار السن غير القادرين مادياً، ومنح قروض بشروط ميسرة من مشروعات الأسر المنتجة وبنك ناصر الاجتماعي لتمويل مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر، أيضاً تقديم خدمات عينية في استخراج بطاقة تموينية لأصحاب معاش الضمان الاجتماعي وأسرهم.

كما تقوم الوزارة بتطوير شبكات الأمان الاجتماعي ببرنامج كرامة لمنح معاش للمسنين بداية من عمر 65 عاماً، أو لمن يعانون العجز أو الأمراض المزمنة، وقد بلغ مستفيدي برنامج **كرامة** 217.**260** مستفيداً، في حين بلغ عدد أصحاب المعاشات والمستحقين أكثر من عشرة مليون مسناً[1] .

وقد أنشئت وزارة التضامن الاجتماعي اللجنة العليا لرعاية المسنين التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً في التنسيق مع مقدمي الخدمات المسنين من الجهات الحكومية والمجتمع المدني والعمل على وضع سياسات وخطط قومية لرعاية كبار السن[2] .

6-1-3-2 مقدمي الخدمات الصحية للمسنين في مصر

تقدم الخدمات الصحية للمسنين في مصر من خلال:

- وزارة الصحة والسكان تقدم الرعاية الصحية للمسنين من خلال أقسام لطب المسنين بالمستشفيات العامة في بعض المحافظات مثل : الاسماعيلية وأسيوط والمنوفية والجيزة ومرسى مطروح والشرقية، أو من خلال مراكز صحة المسنين في محافظات السويس، وبور سعيد، والمنوفية. تقوم وزارة الصحة بعمل مشروعات تستهدف إحلال وتجديد مراكز طب ورعاية المسنين.

- منظمات غير حكومية تقدم رعاية صحية للمسنين مثل: الجمعية الطبية للمسنين وعلوم الإعمار، والجمعية المصرية لرعاية المسنين.

- وزارة التعليم العالي حيث توجد أقسام أو مراكز أو وحدات اكاديمية لطب المسنين بالجامعات المصرية مثل: القاهرة، وعين شمس، وقناة السويس، والاسكندرية، والمنصورة، والمعهد القومي

---

[1] الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك الى مصر – اليوم الدولي للمسنين
www.sis.gov.eg/story/195242/

[2] اللجنة العليا – لرعاية – المسنين – (مصر) /www.wikiageing/index.php

لعلوم المسنين التابع لجامعة القاهرة، المنوفية. تهتم الجامعات بتقديم الخدمات الاكلينيكية، والاكاديمية، والمجتمعية للمسنين من خلال تخصصات طب أعصاب المسنين، وطب **صدر** المسنين، وطب عيون المسنين، وطب مسنين، وتمريض مسنين، وعلاج طبيعي مسنين، وطب نفسى المسنين[1].

نشير إلى أن الرعاية المنزلية للمسنين التي تقدمها وزارة الصحة غير محددة ولا يوجد لها إدارة متخصصة، إلا أنه توجد بعض البرامج مثل " برنامج الرعاية الصحية لأصحاب المعاشات بمحافظة الأقصر" به برامج زيارة منزلية، وكذلك "مركز طب المسنين ببور سعيد" نظم برنامج زيارات منزلية تمريضية[2].

بالرغم من دخول طب المسنين في مصر منذ عام 1980 إلا أن الواقع الحالي للرعاية الصحية للمسنين في المنظومة الصحية مازال بعيداً عن احتياجات ومتطلبات وطموحات المسنين الصحية. ذلك ان المؤسسات الصحية الحكومية (المجانية) أو الأهلية (شبه المجانية) أو القطاع الخاص (مرتفع التكلفة) لا يتوفر ولا يتاح بها خدمات صحية متخصصة في رعاية المسنين. حيث تتاح لهم الخدمات الطبية والتمريضية المتاحة للبالغين بصفة عامة، دون النظر الى الخصوصية الصحية لكبار السن. وقد أدى هذا الوضع إلى صعوبة توصيف أو رسم السمات الصحية أو تقدير الاحتياجات الفعلية للمسنين.

وقد أشار المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري – مجلد الصحة (2010-2015) إلى مؤشرات – مقدرة- للوضع الصحي لكبار السن (60+)، مثل: مرض السكرى، وارتفاع ضغط الدم، والجلطات الدماغية، والصرع، ومرض باركنسون، والدمنشيا وآل زهايمر، وهشاشة العظام، وخشونة المفاصل، وعجز حركي أو وظيفي، وتكرار الوقوع، وانهاك من يرعى المسنين، والإساءة الى المسنين، والهذيان، تعدد وكثرة تناول الأدوية، والاكتئاب والقلق ، والأرق، وسلس البول، قصور السمع، وقصور الإبصار[3].

ما سبق رصده من أمراض التي يصاب بها كبار السن في مصر يؤكد على أهمية وضرورة استحداث المزيد من مؤسسات صحية، وكوادر بشرية متخصصة في طب المسنين والاستشارات النفسية والاجتماعية، وتقديم الرعاية من منظور شامل، هذا بالإضافة إلى رعاية و دعم الأسرة التي هي الأقرب إلى القيام بهذا الدور الصحي الاجتماعي النفسي, فنجاح دور الأسرة غير الرسمي ، وغير المهني أو غير التخصصي يتطلب التعاون والتكامل مع المؤسسات

---

[1] خدمات – من – الجهات – اكاديمية – للمسنين /www.wikiageing/org/index.php

[2] الرعاية – المنزلية – في – وزارة – الصحة – (مصر) /www.wikiageing.org.index.php

[3] المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة (2010-2015)، مجلد الصحة، القاهرة، 2016، صـ 203، صـ 211-212.

الصحية الرسمية (حكومية – أهلية – قطاع خاص). الرعاية المنزلية للمسنين لها إيجابيات ، أهمها تمكن كبار السن من البقاء في بيئتهم التي تعودوا عليها بين أفراد الأسرة، أما عن سلبياتها فهي تكمن عدم التخصص وعدم الدراية بالحالة الصحية للمسنين فاحتمالات اصابة المسن بالضرر قائمة وكبيرة.

6-1-4 الحق في الرعاية الصحية للمسنين:

الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان حتى يعيش الإنسان كل مراحل حياة بكرامة، خاصة في المرحلة الأخيرة من الحياة. فالتأكيد على مبادئ الحقوق الصحية، ورصد السياسات والبرامج الموجهة للمسنين من شأنها ضمان الحفاظ على كرامة الإنسان. مفهوم الحق في الصحية يجب النظر إليه من منظور شمولي يضمن تقديم وإتاحة الخدمات الصحية لكبار السن في إطار يمكنهم من الاستفادة منها بتكلفة ميسورة ومقبولة وسهولة الوصول الجغرافي لها، وأيضاً يضمن توفر الموارد البشرية المتخصصة والمدربة في طب المسنين.

هناك مفهوم خاطئ ينتشر بين العديد من المجتمعات، أن يوصف التقدم في السن بأنه حالة مرضية، وأنهم عالة على الأسرة والمجتمع، وأنهم فئة مستهلكة لا فائدة منها وضعيفة، هذه المفاهيم من الضروري تغييرها والنظر الى كبار السن من منظور الإيجابيات التي يتمتعون بها والخبرات المتراكمة التي يمتلكونها، وأن تشجيعهم والانتظام في أداء وظائفهم اليومية العملية والشخصية يمنحهم الفرصة للاستمرار في المشاركة الاجتماعية والاقتصادية أطول فترة ممكنة مما يعود بالفائدة لا على المسنين فحسب بل على الأسرة والمجتمع[1].

حقوق المسنين في المواثيق الدولية:

لم تدرج المواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان حقوق المسنين ببنود صريحة مباشرة، ولكنها ضمنياً تكفل للمسن كل الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.. الخ. قد يرجع ذلك الى عدم بروز ظاهرة التشيخ عند صدور تلك المواثيق.

في هذا السياق اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في يناير 1991 مبادئ الأمم المتحدة المعنية بكبار السن (القرار 91/46)، وهي تؤكد في مضمونها على الدور الأساسي والأصيل للأسرة لرعاية المسنين، ومن أهم هذه المبادئ:

- الاستقلالية: يؤكد على حق المسن في الحصول على الدعم الأسرى والمجتمعي والعيش في بيئة مأمونة وقابلة للتكيف، ومواصلة الإقامة في منازلهم لأطول فترة ممكنة.
- المشاركة: مشاركة كبار السن في صياغة السياسات والخطط المعنية بشؤونهم، وكذلك مشاركة الأجيال الشابة بتجاربهم ومهارتهم.

---

[1] آناند غروفر، دراسة مواضيعية بشأن إعمال حق المسنين في الصحة، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (18)، البند (3) من جدول الأعمال ، 2011، صـ 5-7.

- الرعاية: توفير وإتاحة الخدمات الصحية والأسرية للمسنين، وتوفير الحماية الأسرية وتعزيزودعم دور الأسرة وذلك في أطار منظومة القيم الثقافية للمجتمع لتلبية احتياجات افرادها المسنين الذين تعولهم.

وقد أوصت تقارير للأمم المتحدة بالإقلال كلما أمكن من انشاء دور المسنين والتوسع في أداء الخدمات المنزلية للمسنين، وان تقتصر الرعاية في دور المسنين على الحالات التي تقتضى أوضاعهم الصحية أن يكونوا تحت المراقبة الدائمة[1].

أيضاً هناك خطة عمل مدريد ومؤتمر القاهرة (2002) فيما يتعلق بالحفاظ على الصحة والسلامة في الشيخوخة التي تهدف الى تحقيق الرعاية الصحية الشاملة لجميع المسنين أخذاً في الاعتبار الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية، قد تم التوصية بما يلى:

أولاً: الصحة والسلامة طوال العمر، من خلال تعزيز الممارسات الصحية وتوفير وإتاحة الخدمات الصحية للجميع دون أي تمييز بالإضافة الى برامج لمنع انتشار الأمراض أو مضاعفاتها وإتاحة التغذية الصحية المتوازنة المناسبة للحالة الصحية.

ثانياً: الإتاحة الشاملة والعادلة للخدمات الصحية لجميع المسنين دون تمييز، بالإضافة الى تعزيز التشارك لكل مقدمي الرعاية الصحية (حكوميين – قطاع أهلي – قطاع خاص) مع المسنين في عملية التطوير بما يحقق ويلبى احتياجاتهم.

ثالثاً: توفير المعلومات والتدريب للعاملين في قطاعي الرعاية الصحية والاجتماعية ومعاونيهم.

رابعاً: تدريب المسنين من ذوى الاحتياجات الخاصة على مهارات مهنية تساعدهم على الاشتراك والاندماج في المجتمع.

إجمالاً فإن الحفاظ على صحة المسنين وسلامتهم يتحقق بتعزيز الجهود التي تهدف الى منع الأمراض وضبط انتشارها خلال " دورة حياة الإنسان"، وتبنى وتشجيع مبادرات "الشيخوخة النشطة". ذلك يتطلب تطوير وإصلاح النظم الصحية التي تستهدف الترويج للممارسات الصحية ومنع الامراض والكشف المبكر، والتأكيد على أهمية تخصص طب الشيخوخة ضمن مقررات التعليم الطبي[2].

6-1-5 تحديات تقديم الخدمات الصحية للمسنين:

ما سبق رصده من خدمات لرعاية المسنين تقدمها الدولة ممثلة في وزارة الصحة والسكان وزارة التضامن الاجتماعي ووزارة التعليم العالي وبعض الجمعيات الأهلية، يشير الى انه هناك

---

[1] محمد احمد القضاه، عبير عبد العزيز التميمى، حق المسن في رعاية الأسرة في الشريعة الاسلامية، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد (8)، العدد(1)، 2012 ، صـ 13.

[2] المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، مرجع سبق ذكره، صـ 86، صـ 88.

فجوة بين ما يقدم وما يتاح فعلاً وبين المطلوب من احتياجات وطموحات المسنين. وفي هذا الصدد نشير الى غياب قضايا المسنين عن بعض الاستراتيجيات القومية مثل " الخطة الاستراتيجية للمجلس القومي للسكان – مصر (2014–2017)، وكذلك وثيقة تمكين الأسرة المصرية (2012) لم تشر الى مكون المسنين في هيكل الأسرة ، حيث اعتبرت ان الأسرة تتكون من الأبويين والأبناء فقط (جيلين فقط)[1].

رصد المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري عدد من القضايا والتحديات التي تحد من تقديم الخدمات الصحية للمسنين مثل: –

- عدم تخصيص مؤسسات صحية لتقديم الخدمات الصحية للمسنين بل والتعامل مع مشكلات المسنين الصحية من منظور البروتوكولات العلاجية والفحوصات والتشخيص الطبي العام مع غيرهم من الفئات العمرية الأخرى.
- غياب التنسيق بين مقدمي الخدمات الصحية للمسنين من الوزارات الحكومية المعنية والمجتمع المدني مما ينعكس على تدنى جودة الخدمة.
- عدم وجود فريق متعدد التخصصات الطبية، والاجتماعية، والنفسية.. الخ، يتعاون وبتكامل لحل مشاكل المسنين وعمل تقييم شامل صحى، واجتماعي، ونفسى للمسنين.
- عدم توافر البنية التحتية الصحية المتخصصة في رعاية المسنين التي تلبى احتياجات المسنين **سواء** الحكومية أو غير الحكومية (جمعيات أهلية – قطاع خاص).
- نقص الوعى الصحي تجاه المشكلات الصحية التي يعانى منها المسنين.
- صعوبة الوصول الى المؤسسات الصحية بسبب عدم وجود وسيلة انتقال مناسبة وميسرة التكاليف، وأيضاً بسبب رفض الأطباء المتخصصين للزيارات المنزلية[2] .

6–1–6 الرعاية الأسرية للمسنين:

الأسرة هي الملجأ هي الحاضنة لكل افرادها طوال فترة حياتهم منذ الميلاد وحتى الوفاة، فهي الداعم الأول في كل الأوقات، خاصة أوقات الشدة. تتأثر الأسرة بما يحيط بها تغيرات وتحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، حتى ان التركيب الهيكلي للأسرة والتحول من هيكل الأسرة الممتدة التي تضم على ثلاث اجيال أو أكثر، الى الأسرة النووية التي تضم الأبوين والأبناء، هذا التغيير الهيكلي في نمط الأسرة أثر تأثيراً سلبياً كبيراً على التواصل والتماسك والترابط بين الأجيال، وبصفة خاصة على مكانة رئيس الأسرة، الذى هو غالباً من كبار السن، والذى كان

---

[1] المجلس القومي – للسكان – (مصر) www.wikiageing/index.php/

[2] المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة (2010–2015) مجلد الصحة، القاهرة، 2016، صـ 204–208.

يحظى من الجميع باحترام وتقدير ورعاية اذا احتاج إليها، وأدى هذا التغيير الى تغيير أيضاً في بعض أدوار أفراد الأسرة، خاصة فيما يتعلق

بتواصل الأجيال والتماسك والترابط الأسرى، وهذا الدور كان يقوم به كبار السن في الأسرة الممتدة من الرجال أو النساء.

بلا شك نجم عن التطور السريع الحضاري خاصة التكنولوجي، وكذلك الظروف الاقتصادية، والحاجة الى البحث عن مورد رزق لتحقيق متطلبات الحياة الأساسية، وأيضاً خروج المرأة للعمل وهي الراعي الأساسي لكل افراد الأسرة خاصة المسنين منهم، وكذلك انصراف وانشغال الأبناء بتحصيل التعليم و/ أو البحث عن مورد رزق، بالإضافة إلى ضيق المسكن، كل ذلك أدى الى تخلى الأسرة – عن غير إرادتها – عن بعض مسؤولياتها تجاه كبار السن.

ولكن مازالت الأسرة قادرة على تقديم رعاية لكبار السن و التي تتميز بأنها:

- توفر الدفء العائلي و الاحساس بالأمن و الاستقرار.
- عدم عزل المسن عن بيئته و تجنيبه مشاعر النبذ و توفير فرص التفاعل الطبيعي له مع الابناء و الاقارب و الاصدقاء.
- تهيئ البيئة الاسرية التي تساعد المسن علي القيام بالعديد من أدواره الاجتماعية التي كان يقوم بها مسبقاّ داخل الاسرة.
- تهيئ المناخ الاسرى للمسنين للمشاركة في العديد من النشاطات الاسرية كتناول الطعام مع افراد الاسرة و القيام بالزيارات العائلية و استقبال الاصدقاء.
- تحقيق الأمان النفسي لكبار السن عن طريق إشراكهم واستشاراتهم في أمور الحياة اليومية.
- توفير الرعاية الصحية عن طريق المتابعة الدورية مع الطبيب لاكتشاف أي مضاعفات أو تطورات جديدة للحالة الصحية.
- متابعة تناول الأدوية وتوفيرها.
- متابعة النظافة العامة المحيطة بالمسنين وأيضاً الشخصية.
- تنظيم ترتيب الأثاث بطريقة تمنع من تعثر كبار السن والوقوع أثناء المشي، بالإضافة إلى توفير أجهزة طبية تساعده على المشي والحركة داخل المنزل بسهولة.
- توفير الأجهزة التعويضية التي تساعد كبار السن على التواصل مع المحيطين بهم مثل السماعات والنظارات والأسنان الاصطناعية.
- تناول الغذاء المناسب كماً ونوعاً مع الحالة الصحية لكبار السن، والسهل في المضغ والبلع.
- تشجيع كبار السن على ممارسة الرياضة – المناسبة – خاصة المشي داخل أو خارج المنزل.

6-1-7 مقترحات وتوصيات:

أن التغيير في هيكل الأسرة وكذلك أدوار أفرادها فيما يتعلق برعاية المسنين يتطلب تعاون وتكافل الجهود الحكومية، وغير الحكومية لدعم الأسرة التي ترعى بين أفرادها كبار السن، وهذا يتطلب:

- تثقيف الاسر التي ترعي كبار السن و تقديم الخدمات الاستشارية لهم و عقد الندوات و القاءات المتعلقة بقضايا المسنين.
- تقديم دعم مادى للأسرة تساعدها على الحصول على متطلبات الحياة الأساسية.
- تقديم مميزات للأسرة مثلاّ الحصول على مسكن مناسب في المناطق الجديدة لإفساح مكان لإقامة المسنين معهم.
- سن التشريعات والقوانين التي تسهل حصول العاملين (حكومة-قطاع خاص)على إجازة لرعاية المسنين.
- تدريب وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة في مجال رعاية المسنين وتوفيرها بتكلفة مناسبة.
- إنشاء قواعد بيانات ومعلومات لرصد وتوصيف خصائص كبار السن وتشجيع البحوث والدراسات ذات العلاقة بقضايا المسنين.
- تفعيل وتعزيز دور الأسرة والأبناء وتمكينهم في مجال رعاية ذويهم من كبار السن، وتقديم الدعم المالي والتدريب والتوجيه حول سبل رعاية كبار السن.
- تربية النشأ علي احترام و توقير و تقدير قيمة كبار السن.
- توفير الإمكانيات والموارد لتأهيل المسكن الذى يقيم فيه كبار السن.
- عمل أدلة صحية تخصصية للحالة الصحية لكبار السن يسترشد بها أفراد الأسرة.
- التأكيد على أهمية دور الإعلام في التعريف والتوعية بقضايا المسنين.
- تشجيع المسنين علي القيام بالأعمال التطوعية الاجتماعية بما يشعرهم بأهمية الدور الذى يقومن به.

6-2 الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة:

قال الامين العام للأمم المتحدة بان كي مون " يشكل الأشخاص ذوى الإعاقة أكبر أقلية في العالم, حيث يعيش أكثر من مليار شخص مع شكل من اشكال الإعاقة, 80% منهم في سن العمل, و 80% منهم يعيشون في الدول النامية" و أضاف "إن الإعاقة هي جزء من حالة الإنسان, و سوف يعاني كل فرد -تقريبا- مؤقتا أو بشكل دائم من نوع من أنواع الإعاقة في مرحلة ما في حياته". (المنظمة العربية للأشخاص ذوى الإعاقة -2013).

ان مفهوم الإعاقة حديثا اصبح يرتبط بالبيئة المحيطة بالشخص اكثر من ارتباطه بالشخص المعاق نفسة, و وفقا لاتفاقية الأشخاص ذوى الإعاقة (2006) لا تعتبر الإعاقة حالة طبية, و انما هي نتيجة لوجود حواجز في البيئة و المجتمع لا تشجع (لا تسهل) اشخاص مختلفين عن

غيرهم (معاقين) علي المشاركة في المجتمع بفاعلية أو تعوقهم عن ذلك, و بإزالة هذه الحواجز سواء كانت في البيئة أو التعليم أو الأسرة أو غير ذلك, يمكن لأولئك الأشخاص المشاركة في المجتمع و تنميته و تطويره كأفراد نشيطين, و من ثم يتم احتوائهم داخل إطار الطاقة البشرية المنتجة في المجتمع و يصبحوا طاقة ايجابية و ليسوا عبء علي المجتمع.(امل عبد الرحمن صالح, دور الإعلام في خدمة قضايا الأشخاص ذوى الإعاقة في العالم العربي, المجلس العربي للطفولة و التنمية, مؤتمر الأسرة و الإعلام العربي: نحو أدوار جديدة للإعلام الأسرى, الدوحة,2010, ص 4.)

6-2-1 مصطلح الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة (الإعاقة):

أشار تقرير الإعاقة في المنطقة العربية إلى أن " الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص المصابين بعاهة والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين"[(1)] .

كما عرف التصنيف الدولي بشأن تأدية الوظائف والعجز والصحة الإعاقة بأنها "مصطلحا جامعاً يضم تحت مظلته الأشكال المختلفة للاعتلال/ الخلل العضوي، ومحدودية النشاط، والقيود التي تحد من المشاركة". هذا التعريف يشمل جميع جوانب الصحة، ومكونات الرفاة الاجتماعية ذات الصلة بالصحة، وهو يصف أوضاع الأشخاص المعاقين وليس الناس المعاقين أنفسهم أو بذاتهم, بما في ذلك على سبيل المثال, التمتع بعلاقات هادفة، والحصول على تعليم عالي الجودة. لم يعد ينظر إلى الإعاقة بأنها ناجمة عن الإصابة بمرض ما، بل أصبحت تفهم بأنها تفاعل ديناميكي بين الوضع الصحي للشخص والعوامل البيئية و الخصية.

أيضاً تعرف منظمة الصحة العالمية الإعاقة بأنه مصطلح يعنى العجز (مشكلة في وظيفة الجسم أو هيكله)، والحد من النشاط (توجد صعوبة عند المعاق في تنفيذ مهمة أو عمل)، وصعوبة المشاركة (يعانى المعاق من المشاركة في المواقف الحياتية بصورة طبيعية)، وبالتالي فإن الإعاقة مشكلة مركبة ومعقدة ، وهي تعكس التفاعل والتفهم بين الشخص المعاق بقدراته غير الطبيعية، وبين الأشخاص غير المعاقين بقدراتهم الطبيعية والبيئة المحيطة.

كما تعرف منظمة الصحة العالمية الشخص المعاق بأنه " كل من تميز بنقص جسمي أو عقلي بصفة دائمة أو مؤقتة سواء كان هذا النقص فطري أو مكتسب"(ليلى سليمان مسعود, العلاقات الاسرية – الاعاقة و العلاج الأسرى, العلاقات الاسرية – الاعاقة و العلاج الأسرى, المجلة الجزائرية في الانثروبولوجيا والعلم الاجتماعية,2005 ,ص15).

[(1)]الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، جامعة الدول العربية، الإعاقة في المنطقة العربية – لمحة عامة، 2014، صـ 7.

اما اتفاقية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة (المادة 1) فقد نصت علي ان الأشخاص ذوى الإعاقة هم " كل من يعانى من شكل من أشكال الضعف طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسية، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين"[1] .

اشار تقرير جامعة الدول العربية "صحة الأسرة و تحديات العولمة" الي ان الإعاقة تعني حالة من عدم السواء البدني أو النفسي أو العقلي و عدم قدرة الشخص علي أداء وظائفه الحياتية اليومية بشكل طبيعي متعارف علية بين أقرانه من المجتمع في نفس الظروف الحياتية و تستمر الإعاقة لفيرة لأكثر من ستة شهور. (جامعة الدول العربية– قطاع الشؤن الاجتماعية– وحدة المشروع العربي لصحة الأسرة , صحة الأسرة العربية و تحديات العولمة, 2007, ص 206).

يختلف مصطلح الإعاقة في المعنى باختلاف المجتمع والبيئات والمؤسسات التي تتعامل معه، فمثلاً المؤسسات الصحية تشير إلى المصطلح إلى أنه "احتياج علاج" (نموذج طبى)، أو قد يشار إلى الإعاقة إلى أنه " معوقات اجتماعية" (نموذج اجتماعي)، حيث يوجد تمييز اجتماعي ضد الأشخاص ذوىالإعاقة في ممارسة الأنشطة الحياتية اليومية مثل، الاستقلالية، أو التنقل الشخصي، أو التعليم، أو التوظف[2].

عرف القانون المصري الشخص ذوى الإعاقة بأنه " الشخص الذى لديه قصور، أو خلل كلى، أو جزئي سواء كان بدنياً أو ذهنياً أو عقلياً أو حسياً، إذا كان هذا الخلل أو القصور مستقراً، مما يمنعه لدى التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة بصورة كاملة وفعالة مع المجتمع، وعلى قدم المساواة مع الآخرين[3] . وقد حدد القانون في لائحته التنفيذية أن يتم تحديد حالات الإعاقة من خلال منظور التقييم الطبي والتقييم الوظيفي. وتضمن القانون أنواع الإعاقة: الحركية والبصرية والسمعية والذهنية واضطرابات التواصل وقصور الانتباه وفرط الحركة، واضطرابات صعوبات التعلم والاضطرابات النفسية/ الانفعالية، والإعاقات المتعددة والإعاقة السمع بصرية وأمراض الدم وأمراض القلب[4]. نشير هنا الي ان القانون لم يشمل الاقزام كنوع من الإعاقة.

---

[1] منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، التقرير العالمي حول الإعاقة (الموجز)، 2011، صـ 7.

[2] منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تعريف الإعاقة وتصنيف أنواعها، ويبينار – الكتيب الفني المرافق، 2014.

Unicef.org/eca/sites/unicef.org.eca/files/Book Let.

[3] الهيئة العامة للاستعلامات، رعاية ذوى الإعاقة .www.sis.gov.eg

[4] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2733 لسنه 2018، بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة المادة (2)، والمادة (4).

اكد الدستور المصري في العديد من مواده (تسعه مواد) على حقوق شاملة وكاملة للأشخاصذوىالإعاقة والأقزام تشمل على كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والصحية والثقافية والترفيهية والرياضية والتعليمية، والتوظف، مع ضرورة توفيق بيئة معيشية متوافقة مع احتياجاتهم خاصة فيما يتعلق بالبنية التحتية من طرق ومباني. كما أكد الدستور على الحقوق السياسية والتمثيل النيابي وفي المجالس المحلية، وحق الدمج في المجتمع وعدم التمييز والعدالة وتكافؤ الفرص، وأيضاً على الحق في المساعدة القضائية. كما أكد الدستور على الالتزام بالمواثيق الدولية في شأن حقوق المعاقين حال التصديق عليها[1].

6-2-2 إحصاءات الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة في مصر:

تتأثر درجة الصدق والثقة في البيانات و المعلومات ذات العلاقة بالأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة بمفهوم و تعريف الإعاقة و بأسلوب جمع البيانات و التي يتم الحصول عليها من الدراسات الميدانية أو من التعدادات السكانية. سوف نقتصر في هذه الدراسة علي البيانات التي رصدتها هيئات أو منظمات رسمية حرصا علي دقة البيانات.

وقد كشفت بيانات التعداد العام للسكان ان تعداد الأشخاص ذوى الإعاقة بلغ 10.64% من إجمالي تعداد السكان 2017[2],في حين ان تعداد 2006 كشف ان حجم شريحة المعاقين كان0.7%. هنا نطرح سؤال عن هذا التباين الكبير في البيانات الخاصة بالمعاقين, خاصة ان تلك البيانات يعتمد عليها في وضع السياسات و خطط الرعاية. بصفة عامة لابد من اجراء الدراسات للتعرف علي هذا التباين الكبير في حجم شريحة المعاقين بين تعدادي 2006, 2017.

وفقاً للبيانات التي رصدها تقرير الإسكوا حول الإعاقة في المنطقة العربية (2018)، تبين التباين الكبير في النسبة المئوية لأنواع الإعاقة في مصر (استندت الحسابات إلى إحصاءات الإعاقة لمسح القوى العاملة في مصر لعام 2016), حيث جاءت الإعاقة الحركية في المرتبة الاولي (43.3%) ثم اعاقة الذاكرة والتذكير(18.2%) جدول رقم (6-4)[3]. ارتفاع معدلات الإعاقة الحركية يدعو الباحثين للتعرف علي الاسباب, لوضع الخطط و البرامج لمنعها و مواجهتها.

جدول رقم (6-4)

النسبة المئوية لأنواع الإعاقة – مصر - 2018

نوع الإعاقة	البصر	السمع	الحركة	الذاكرة والتركيز	العنايةالشخصية	التواصل

[1]جمهورية مصر العربية، الدستور المصري، مواد متفرقة، 2014.

[2] الهيئة العامة للاستعلامات، رعاية ذوى الإعاقة www.sis.gov.eg/section/80g/100660lang=ar

[3]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الإعاقة في المنطقة العربية، 2018، صـ 22.

النسبة المئوية%	16.5	7.7	43.3	5.7	8.7	18.2

المصدر:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإعاقة في المنطقة العربية، 2018، صـ22.(مصدر البيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الاحصاء

6-2-3 أسباب الإعاقة:

التعرف على أسباب الإعاقة أساسية للوقاية والحد من المشكلات النفسية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة والتي تؤثر ليس فقط على الفرد المعاق، ولكن على أسرته والمجتمع.. فيما يلى بعض أهم العوامل المسببة للإعاقة حسب المجالات المختلفة.

أولاً: عوامل اجتماعية أو نظم وظواهر مجتمعية: على سبيل المثال، زواج الأقارب، والزواج المبكر، أو المتأخر، وانتشار الأمية خاصة بين الإناث، وكذلك خروج المرأة للعمل، بالإضافة إلى الفقر وما ينجم عنه من سوء التغذية وعدم توفر المسكن الصحي والتلوث البيئي، بالإضافة إلى تدنى وقصور الخدمات الصحية.

ثانياً: عوامل مرتبطة بالجوانب الصحية: على سبيل المثال عدم توافر الغذاء الصحي المتوازن والمناسب يؤدى إلى سوء التغذية، والإصابة بالفيروسات خاصة تلك التي تصيب المخ، أيضاً اصابة الأم أثناء العمل بالعدوى من بعض الامراض (الحصبة الألمانية)، أو تناول بعض العقاقير دون إشراف طبى.

ثالثاً: عوامل وراثية: على سبيل المثال حدوث خلل في جينات الطفل ينتقل اليه من أحد الوالدين يؤثر على نموه الجسمي والعقلي والنفسي.

رابعاً: الحوادث: على سبيل المثال ينجم عن غياب الوعى أو الإهمال من الأسرة أو المدرسة وقوع حوادث تتسبب في الإعاقة مثل تناول الأدوية بطريق الخطأ أو المواد السامة، أيضاً حوادث الطرق أو الكوارث الطبيعية من أهم أسباب الإعاقة[1] .

6-2-4 جهود الدولة لرعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

تبذل الدولة جهود كبيرة لتقديم الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة , و قد شملت تلك الجهود النص صراحة علي حقوق ذوي الاعاقة في الدستور, و كذلك صدور قانون ذوي الإعاقة عام 2018 , و صدور لائحته التنفيذية.

تشمل جهود الدولة علي ما تقوم به الوزارات المعنية بوضع سياسات و خطط لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة, و من اهم تلك الجهود ما تقوم به وزارات التضامن الاجتماعي ,و و الصحة و السكان, و التربية والتعليم.

6-2-4-1 وزارة التضامن الاجتماعي

[1] أسماء سراج الدين هلال، تأهيل المعاقين، 2018، صـ صـ 20-22. https://drive.google.com/open.id

- اصدار بطاقات الخدمات المتكاملة التي تتيح ما اقره القانون من حقوق للمعاقين.
- تقديم خدمات تأهيل من خلال مكاتب التأهيل الاجتماعي, و مراكز التأهيل الشامل, و مراكز العلاج الطبيعي, و حضانات الاطفال ذوي الإعاقة , و مؤسسات التثقيف الفكري , و مراكز التوجيه النفسي , و مراكز التوجيه المهني , و مؤسسات الصم و ضعاف السمع, و مؤسسات المكفوفين, و مؤسسات رعاية و تأهيل متعددي الإعاقة. كما تقوم الوزارة بعقد دورات تدريبية لرفع قدرات الموارد البشرية لتأهيل المعاقين.

6-2-4-2 وزارة الصحة و السكان

تتبني وزارة الصحة و السكان منهج متكامل لرعاية ذوي الإعاقة, و قد اطلقت الوزارة مبادرة قومية عام 2015 تحت شعار " سوآ نقدر" يتم من خلالها رسم استراتيجية وطنية لرعاية المعاقين, من اهدافها:

- الكشف المبكر عن الإعاقة و التدخل الطبي المبكر.
- حصر الاشخاص ذوي الإعاقة بناء علي التصنيف الدولي للإعاقة.
- رسم و تفعيل الخريطة الصحية للخدمات المقدمة للمعاقين.
- الارتقاء بوعى المجتمع و التعاون مع وزارة التربية و التعليم لتوعية المعلمين و الطلبة لترسيخ مبدأ الدمج.

كما تقوم الوزارة بعمل برامج علاجية موجهه لذوي الاعاقة مثل زراعة القوقعة في الاذن و توفير الاطراف الصناعية.

6-2-4-3وزارة التربية والتعليم

وزارة التربية و التعليم من اهم المؤسسات التي تقدم رعاية للأطفال ذوي الإعاقة خلال مراحل نموهم المختلفة بداية من مرحلة الحضانة الي نهاية المرحلة الثانوية و تعمل الوزارة علي تحقيق مبدأ " ان لا يترك احد بدون تعليم " و ذلك من خلال تحقيق الهدف الرابع من اهداف التنمية المستدامة "ضمان التعليم الجيد المنصف الشامل للجميع, و تعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". من اهم جهود الوزارة في هذا المجال:

- استيعاب نحو (36876) تلميذ في (887) مدرسة تضم (4500) فصل.
- تدريب (71) كادر من مدارس التربية الخاصة و ابتعاث بعضهم للخارج.
- تزويد مدارس المكفوفين بالأجهزة المتخصصة الازمة للطلاب ذوي الإعاقة.
- التعاون مع وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات في مجال تطوير و رفع كفاءة مدارس التربية الخاصة.
- دمج التلاميذ المعاقين في مدارس التعليم العام.

ما سبق رصدة من جهود حكومية لرعاية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة لا يتناسب مع حجم شريحة المعاقين التي وصلت الي 10.64% من حجم السكان اي اكثر من عشرة و نصف مليون شخص, مما يدل علي الفجوة الكبيرة بين المتاح من خدمات و بين احتياجات و طموحات الاشخاص ذوي الإعاقة . نتيجة لذلك, سوف يجد الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة صعوبات كبيرة في الحصول علي الاستحقاقات الدستورية, و ايضا حقوقهم القانونية. كما ان كل المحاولات التي تبذل لتحقيق الدمج أو التعليم أو التعلم أو التأهيل أو الرعاية الصحية سوف تفشل. هذا يبرز اهمية الدور الذي تقوم به الاسرة لسد تلك الفجوة ,لكن نجاح هذا الدور يتطلب دعم من المؤسسات الحكومية و غير الحكومية.

6-2-5 دور الأسرة لرعاية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة:

دور الأسرة هو أحد الأركان الأساسية والهامة في منظومة رعاية المعاقين جنباً إلى جنب وفي تكامل مع أدوار الأطراف الأخرى في المنظومة والتي تتمثل في المؤسسات الحكومية المعنية بهذا الشأن، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني خاصة الغير هادف للربح. للأسرة وظائف أو أدوار متعددة المجالات من أهمها:

6-2-5-1 الوظائف الخاصة بإشباع الحاجات النفسية والعاطفية:

يتم ذلك من خلال إضفاء المزيد من الحنان والحب والتعاطف مع الشخص المعاق (دون إفراط)، مما يساعد على إشباع الحاجات النفسية له. أيضاً تقوم الأسرة خاصة الأبوين – اذا كان المعاق طفل– بتوجيه باقي الأبناء لكى يندمج الطفل المعاق معهم داخل الأسرة، وعدم التعامل معه بدونيه أو إشفاق أو استهزاء، مما يساعد على نمو الطفل المعاق في محيط أسرى مليء بالتعاطف والتعاون.

أيضاً للأسرة دوراً هاماً في حماية طفلها المعاق و/ أو اى معاق في مرحلة عمرية أخرى من الرواسب والعقد النفسية والشعور بالنقص، وهو يرى من حوله أصحاء أقوياء، وهو العاجز وحيد بينهم. فالطفل المعاق يريد أن يكون محبوباً ومرغوباً، وغير مختلفاً مثل أقرانه، ويحتاج إلى الإحساس بالأمان والانتماء الأسرى على قدم المساواة مثل الآخرين.

وهنا دور الأبوين الواعي بتوفير هذه البيئة النفسية مما يساعد الطفل في أن ينمو طبيعياً سوياً غير مختلفاً عن أقرانه رغم إصابته بالإعاقة. ان معاملة الطفل المعاق كعضو طبيعي وإدماجه مع الآخرين ودون عزل أو إقصاء تجعله يثق بذاته وبقدراته ولا يخجل من إعاقته.

6-2-5-2 الوظائف الخاصة بالرعاية الصحية:

تزداد الأعباء الاقتصادية للأسرة لرعاية الطفل المعاق نظراً لارتفاع تكاليف الرعاية الطبية في المراكز المتخصصة لرعاية المعاقين مثل العلاج الطبيعي، والتأهيل ، وعلاج صعوبات الكلام،

بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الأجهزة التعويضية، وإجراء العمليات الجراحية عند حدوث مضاعفات. وهنا للدولة دوراً أساسياً يتكامل مع الأسرة في تقديم الدعم المادي أو العيني أو الفني أو التأهيلي لتلك الأسر.

بصفة عامة، من الضروري أن يشمل المعاقين نظم رعاية صحية متخصصة متاحة لهم دون مزيد من الأعباء على الأسرة. يتشارك في هذا الدور مع الأسرة مؤسسات الدولة الحكومية وغير الحكومية خاصة منظمات المجتمع المدني غير الهادف للربح المعنى بشئون الإعاقة والمعاقين.

6-2-5-3 الوظائف الخاصة بإشباع الناحية الاجتماعية:

للأسرة دوراً حيوياً في تهيئة المحيط الاجتماعي لدمج الطفل العاق و/ أو أي معاق في أي مرحلة عمرية في الحياة الاجتماعية، وإتاحة وتوفير الفرص الطبيعية له لينمو نمواً طبيعياً مثل أقرانه من غير المعاقين. وهذا يساعد على تغيير النظرة السلبية نحو المعاقين بنظرة إيجابية، خاصة إذا شارك في هذا التغيير الأصحاء داخل المجتمع المحيط. ايضا للمستوى الثقافي والتعليمي للوالدين دوراً أساسياً في التأثير على شخصية الطفل المعاق اجتماعيا وتربوياً، فكلما زاد وعى الأبوين انعكس ذلك على الإيجابية في بناء شخصيته وتعليمه في حدود ما تسمح به قدراته[1] .

الأسرة هي حجر الزاوية في التنشئة الاجتماعية للأبناء، فهي التي تغرس فيهم القيم والتعاليم والأعراف والتقاليد، فإذا أحسنت الأسرة القيام بهذا الدور، فإن الأسرة والمجتمع سوف يحظى بالتماسك والأمان والسلام.

البيئة التي تحيط بالشخص المعاق قد تكون سلبية تشعره بعجز وتدنى قدراته واحتياجه الدائم للمساعدة المغلقة بالشفقة، وكما قد تكون البيئة المحيطة بالمعاق ايجابية تتسم بالمساعدة والمساندة الموضوعية التي تتيح للمعاق تنمية شخصية واستغلال قدراته وتنميتها. وتقوم الأسرة بذلك من خلال توفير بيئة داعمة مثلاً:

- توفر الأسرة بيئة تعليمية اذا كان المعاق طفلاً في مراحل التعليم.
- توفر الأسرة مصادر للإنفاق على متطلبات الرعاية الاجتماعية والصحية.
- تقوم الأسرة بالبحث عن أساليب لإعادة التأهيل في إطار قدرات الشخص المعاق.
- تقوم الأسرة بتمكين المعاقين من الحصول على جميع حقوقهم الانسانية.
- تعمل الأسرة على تأهيل وتدريب افرادها الأصحاء في التعامل السليم والمناسب مع الفرد المعاق في الأسرة.

---

[1] بوسى حسين عبد العال، الأسرة ومشكلة الإعاقة، مجلة البحث العلمى في الآداب، العدد (19)، الجزء السادس، صـ صـ 7-9.

- تعمل الأسرة على دمج الفرد المعاق في الحياة الاجتماعية من خلال مشاركته في الأنشطة الترفيهية الأسرية، وفي المناسبات الاجتماعية.

حتى تنجح الأسرة في أداء وظائفها وأدوارها السابق الإشارة إليها يجب أن تتسم العلاقات بين جميع افراد الأسرة بالود والاحترام والتقدير، وان يشارك الجميع في منظومة رعاية شخص المصاب بالإعاقة. كما يجب أن تغرس الأسرة السلوكيات والقيم السوية للطفل المعاق و لا تسمح بأي انحرافات قد تؤدى مستقبلاً للإصابة بالأمراض الاجتماعية (الادمان – العنف.. الخ)، مما يساعد المعاق على أن يشعر باستقلاليته وثقته بنفسه.

6-2-6 احتياجات اساسية تقدمها الاسرة للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة:

بالرغم من أن كل شخص من ذوى الاحتياجات الخاصة، يعتبر حاله منفردة في نوع وشدة الإعاقة، إلا أنهم جميعاً – على كافة المستويات – يشتركون في مطالبه الأسرة باحتياجات أساسية، يمكن تقسيمها على النحو التالي:

6-2-6-1احتياجات اجتماعية:

- احتياجات علاقية: مثل تغيير النظرة السلبية للمجتمع نحو المعاقين والعمل على دمجهم في المجتمع بدلاً من عزلهم وإقصائهم.
- احتياجات تدعيمية: مثل المساعدات التربوية، والدعم المادي والإعفاءات الضريبية والجمركية على ما يلزمهم من أجهزة تعويضية.
- احتياجات ثقافية: مثل توفير وإتاحة الأدوات والوسائل الثقافية والمعرفية التي تتناسب مع قدراتهم الجسمية والذهنية والحسية.
- احتياجات أسرية: مثل تدعيم الأسرة لتهيئة بيئة أسرية محيطة داعمة وقادرة على التعامل مع الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة بتوازن وإيجابية.

6-2-6-2 احتياجات مهنية:

- احتياجات توجيهية: مثل إتاحة وتوفير برامج التدريب والتأهيل المهني الموجهة لتطوير وتنمية مهارات المعاقين.
- احتياجات تشريعية: مثل إصدار القوانين اللازمة التي تضمن الحقوق الإنسانية للمعاقين كقانون للتشغيل يضمن بيئة مناسبة وأجر مناسب لتوظيف المعاقين.
- احتياجات محمية: مثل إقامة مشروعات استثمارية (مصانع – وورش) ذات تصاميم معمارية صديقه للمعاقين.
- احتياجات اندماجية: مثل إتاحة فرص للتفاعل والتعامل مع جميع أفراد المجتمع، خاصة في المناسبات الاجتماعية والرسمية.

6-2-6-3 احتياجات صحية:

- الكشف المبكر للإعاقة وإتاحة وتقديم العلاج والتأهيل المبكر لمنع حدوث المضاعفات.
- إتاحة وتوفير الأجهزة التعويضية (البصرية – السمعية – الحركية .. الخ) لتيسير حياة المعاقين.
- توفير وإتاحة المراكز المتخصصة للعلاج الطبيعي وانتشارها جغرافياً بحيث يسهل الوصول إليها.
- تدريب وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة في تأهيل الأنواع المختلفة من الإعاقات.
- توفير الأدوية اللازمة بأسعار مدعمة[1].

6-2-7 مشكلات أسر الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة:

ينجم عن إصابة أحد أفراد الأسرة بالإعاقة ظهور مشكلات عديدة تأثر على وحدة الأسرة، منها الاقتصادي، والاجتماعي، والنفسي، والسلوكي، ومشكلات أخرى متعلقة بالقلق من مستقبل المعاق، وسوف تعرض لبعض تلك المشكلات على النحو التالي:

6-2-7-1 المشكلات الاقتصادية لأسر المعاقين:

توفير وإتاحة الرعاية المتكاملة للأشخاص ذوى الإعاقة يمثل عباءً مادياً كبيراً، ليس للأسرة فقط، ولكن أيضا للدولة، وتستمر مدى الحياة للشخص المعاق. فالأسرة تتحمل تكاليف مباشرة مثل: نفقات الرعاية الصحية، وشراء الأجهزة التعويضية، ونفقات التعليم والتأهيل والتدريب في مراكز متخصصة. أما التكاليف غير المباشرة فتتمثل في اضطر القائم بالرعاية (غالباً الأم أو المرأة بصفة عامة) لترك العمل مؤقتاً أو دائماً. أما على مستوى الدولة فالعبء المادي يتمثل في الدعم المادي لهذه الفئة، وكذلك اقامة و تشغيل وإنشاء المؤسسات التعليمية والتأهيلية التي تتطلب إنفاقاً كبيراً.

6-2-7-2 المشكلات الاجتماعية لأسر المعاقين:

الوصمة الاجتماعية السلبية للأشخاص ذوى الإعاقة وأسرهم، والتي تنظر إليهم بمشاعر فيها الكثير من السلبية، مما يؤدى الى عزلة وإقصاء ليس للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة فقط، ولكن أسرهم أيضاً. فالمجتمع ينظر للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة بأنهم غير أسوياء ومنقوصي القدرات، وأنهم غير قادرين على القيام بأدوارهم على أكمل وجه في المجتمع من هذا المنطلق تصدر أحكام سلبية تجاههم وأسرهم.

---

[1] ةهبه عاطف السيد محمود عوض، دور الجمعيات الأهلية في تفعيل حماية حقوق المعاقين (دراسة ميدانية على الأطفال ذوى الإعاقة بمحافظة الدقهلية)، جامعة المنصورة 0 كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، الدراسات العليا، رسالة ماجستير، 2014، صـ 241-242.

هذه النظرة السلبية تنطلق من النسق الثقافي للمجتمع التي يجب تغييرها و/ أو تعديلها لتأخذ منحنى إيجابي، وهذا دور الدولة بمؤسساتها الرسمية والأهلية، فيجب أن تتضافر الجهود لتوعية المجتمع بالآثار السلبية للنبذ الاجتماعي للمعاقين وأسرهم.

6-2-7-3 المشكلات الطبية لأسر المعاقين:

أهم المشكلات الطبية لأسر المعاقين تتمثل في طول فترة العلاج التي – غالباً – تستمر حتى نهاية عمر المعاق، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية، وعدم توافر مراكز العلاج الطبيعي والتأهيل المتخصصة في أنواع الإعاقات المختلفة ومزودة بالأجهزة والموارد البشرية المدربة.

6-2-7-4 المشكلات النفسية لأسر المعاقين:

تتباين ردود أفعال الأسرة تجاه أفرادها من ذوى الاحتياجات الخاصة، غالباً تصاب الأسرة في بداية الأمر بالصدمة، وعدم الاعتراف بالإصابة بالإعاقة، وتنتاب أفراد الأسرة جميعاً حالة من الحزن والاكتئاب والقلق، والخوف من المستقبل. قد اشارت الدراسات المتخصصة إلى أن أفراد الأسرة يصابون باضطرابات نفسية نتيجة حدوث الإعاقة لأحد أفرادها، خاصة اذا كانت الإعاقة غير قابلة للشفاء وسوف تستمر مدى الحياة[1] **المشكلات المؤثرة على الوحدة الأسرية للمعاقين:**

إن حاجة المعاق إلى المساعدة والمساندة، يتطلب تجنيد – دائم أو مؤقت – لأحد أفراد الأسرة للقيام بهذه المهمة وغالباً ما تكون المرأة (أم – أخت – جدة ... الخ)، مما يجعلها تهمل أدوار أخرى كانت تقوم بها مثل العلاقة مع الزوج والأبناء مما يخل بتوازن العلاقات الأسرية.

يعانى جميع أفراد الأسرة من تساؤلات وتعليقات وشفقة الآخرين(من خارج الأسرة) لتفسير حالة المعاق، مما يؤدى إلى عزلة الأسرة وضعف علاقاتها مع العالم الخارجي، إما بدافع الخجل أو بدافع حماية الطفل من الإحباطات التي تسببها النظرات السلبية للآخرين[2].

6-2-8 مقترحات وتوصيات:

- توفير سبل العلاج والإرشاد النفسي لأسرة (خاصة المرأة) الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة لمعاونتهم علي مواجهة الصدمة و الحزن و مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم و فهم مشاعرهم و حقيقة استجابتهم و زيادة درجة تكيفهم.

- اعداد برامج و دورات تدريبية في مجال الارشاد الاسري تتناسب مع مسؤوليات الاسرة (الاجتماعية–الاقتصادية– النفسية) تجاه الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

---

[1] بوسى حسين عبد العال، الأسرة ومشكلة الإعاقة ، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد (19)، الجزء السادس، 2018، صـ 13-17.

[2] ليلى سليمان مسعود، العلاقات الأسرية، الإعاقة والعلاج الأسرى، 2005، صـ 16

- تهيئة و اعداد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للتوائم مع المجتمع قبل دمجهم تدريجيا.
- شمول قضايا الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في السياسات العامة(الاجتماعية– الاقتصادية–سياسية...الخ) بما يحقق اغراض دمجهم و مساواتهم دون تمييز مع جميع فئات المجتمع.
- التأكيد علي اهمية الاتفاق علي مفهوم محدد للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تشجيع الدراسات و البحوث الهادفة الي التعريف بقضايا الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تعزيز الشراكة بين الحكومة و القطاعين الاهلي غير الهادف للربح و الخاص الهادف للربح فيا يتعلق بتوفير و تقديم و اتاحة خدمات رعاية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- زيادة حجم جميع الخدمات الحكومية المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تفعيل نصوص الدستور و القانون الخاص بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

الخاتمة وأهم الرسائل

استعرضت الدراسة في ستة فصول بعض التغيرات الاجتماعية التي تحيط بالأسرة المصرية ،والتي أدت إلى قيام الأسرة بأدوار جديدة مطلوبة فرضتها هذه التغيرات وخاصة التغير الديموجرافي الذى أحدث تغيرا في هيكل وخصائص السكان.

وانطلقت الدراسة من ركيزتين أساسيتين هما دور الأسرة في تعزيز منظومة القيم ،ودور المنظوم التعليمية(وتحديدا المعلم والأنشطة اللاصفية)، باعتبارهما أهم مؤسستين في التنشئة الاجتماعية.

وقدمت الدراسة عرضا وتحليلا لكل من الزواج والطلاق، والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة ،نظرا لما أشار إليه التغير الديموجرافي من تزايد كبير في أعداد الأفراد بهذه الشرائح وارتفاع نسبتها من إجمالي حجم السكان ،وما يؤدى إليه التغير الاجتماعي من فرض أدوار على الأسرة القيام بها.

وحيث أن الهدف العام لهذه الدراسة هو دعم الأسرة وتعزيز دورها في بناء الإنسان والتنمية وهو مطلب ضروري على المخططين أخذه في الاعتبار، فإن كل فصل من فصول الدراسة قدم إستخلاصاته ونتائجه والتي تمركزت حول محور المناقشة و التحليل، والتي يمكن الرجوع إليها لمعرفة المزيد من التفصيلات، إلا أننا نوجز فيما يلى أهم الرسائل التي نقدمها للمخططين و متخذي القرار :

1. تتمثل المقومات الرئيسية لأدوار الأسرة في أربعة مقومات هي الاقتصادي، الصحي، النفسي، والاجتماعي، والتي لا يجب إغفال أي منها، ويشير التغير الاجتماعي الذى يحيط بالأسرة وخاصة ،التغير الديموجرافي إلى أهمية تعزيز الأسرة كأهم وحدة في البناء الاجتماعي لبناء الإنسان ودعم جهود التنمية.

2. وأن كل موجود (إنسان)لابد و أن يتغير في مبناه ، ومعناه، بمعنى أن يحدث تحولًا وتعدلًا أو تبدلًا فيما يقوم به من أدوار ومهام ومسؤوليات.

3. يتحمل أرباب الأسر من الإناث أعباء كثيرة وخاصة أن الغالبية منهن غير متعلمات وأرامل وكبار السن وخارج قوة العمل ،مما يعنى الحاجة إلى عناية ورعاية خاصة من خلال تعزيز برامج دعم المرأة المعيلة، وإعطاء أولوية خاصة لهذه الأسر في برامج الحماية الاجتماعية التي تتبناها الدولة.

4. الفقر هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على منظومة القيم في المجتمع ،لذا فإن سياسات مواجهة الفقر يجب أن تأخذ الأبعاد الاجتماعية في الاعتبار دون الاقتصار على الجوانب الاقتصادية.

5. على الرغم من أهمية وسائل الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للاستفادة مما تتيحه هذه الوسائل من مهارات ومعارف في التواصل وتيسير الأعمال والتعلم وسهولة الوصول إلى المعلومات ، إلا أنها تظل سلاح ذو حدين إذا ما تم استخدامها بشكل خاطئ وخاصة من قبل الأطفال وصغار السن، لذا لابد أن تصاحبها رقابة ومتابعة دقيقة سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع .

6. ومع التسليم بأن التقنيات والأساليب التكنولوجية الحديثة وما يرتبط بها من وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت هي الفاعل الأساسي في التنشئة الاجتماعية، مما يستلزم بذل قصارى الجهد والعودة بالأسرة لدورها الأساسي من خلال مجموعة من الإجراءات بهدف تعزيز النسق القيمي لدى الأبناء، وذلك بمواجهة الجمود والتصلب الوالدي والذى يؤدى إلى فقدان المرونة في التحول من سلوك إلى آخر، ومواجهة الظروف المجتمعية التي تؤدى إلى مناخ أسرى مضطرب كالطلاق مثلا، وتعميق مفهوم المراقبة غير المباشرة "الرقابة التفاعلية "لدى الوالدين، وتطبيق نظام الإرشاد الأسرى المؤسسي وتبنى الأسرة أسلوب المناقشة والحوار، وتكاتف الأسرة مع المؤسسة التعليمية، ودمج المؤسسات الرياضية ضمن منظومة دعم النسق القيمي .

7. يعد إصلاح وتطوير نظم التربية والتعليم في إطار الإصلاح الشامل لجميع قطاعات المجتمع الأخرى ،أحد المداخل الرئيسة في إصلاح القيم، وأن القيمة الإيجابية الأخلاقية لا تبنى على العقل وحده ولا العاطفة وحدها ،بل إن هذه القيم تتمتع بنوع من الثبات والتعالي والتقديس .

8. تلعب الأنشطة اللاصفية دورا هاما ورئيسا في زرع وترسيخ وتعزيز القيم الأخلاقية لدى المتعلمين ومن خلال المعلم الكفء وبذا يمكن تنمية المهارات ،ورفع الكفاءات وإكساب الخبرات و توسيع الخيارات، وزيادة وتفعيل المشاركات .ومن ثم فإن وضع خطة فصلية محكمة ومكتملة الأهداف والوسائل للأنشطة اللاصفية يعد مطلبا هاما.

9. لكى يقوم المعلم بدوره جيدا في غرس وترسيخ القيم

10. لدى طلابه يجب أن تتوفر فيه بعض المتطلبات مثل التحلي بالالتزام الخلقي ،والشعور بالمسؤولية، وتعميق فهم الجزاء ،وتحفيز الجهد لدى طلابه، وعلى أن يواكب سلوك المعلم للقيم الإيجابية باعتباره المثل الأعلى يساعده في ذلك التأكيد على شمول المنهج الدراسي على مضامين مرتبطة بالقيم الأخلاقية مثل قيم العمل ،التعاون، الانتماء، قبول الآخر ...إلخ

11. دعم دور الأسرة في إعداد الأبناء للزواج والحد من الطلاق بالتعاون مع مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني مع التأكيد على أن دور الأسرة يجب أن يظل هو حجر الزاوية في **تنشئة** الأبناء وإعدادهم لحياة أسرية مستقبلية من خلال نماذج ناجحة بين الوالدين وعلاقات سوية وناجحة بين الآباء و الأبناء ،وبين الإخوة بعضهم ببعض .كما تقوم الأسرة بإكساب **أبنائها مهارات تساعدهم على تكوين أسر مستقرة وناجحة.**

12. مع تعدد الجهود والمبادرات التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني لدعم الاستقرار الأسرى إلا أنه يجب تعديل قانون الأحوال الشخصية وتوحيد القوانين الخمسة في وعاء واحد، والتأكيد على أهمية إلزام المقبلين على الزواج من حضور برامج تأهيلية تكون شرطا قبل الزواج أسوة بما يتم من كشف صحي. وهنا يجب أن يكون للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دورًا توعويًا وكذلك المؤسسات الدينية .

13. مع تزايد أعداد المسنين يتجلى دور الأسرة في تقديم الرعاية الاجتماعية و النفسية والخدمات المختلفة التي تحتاجها هذه الشريحة العمرية، وهذا يتطلب تعاون كل من المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني مع الأسر التي ترعى بين أفرادها كبار السن ،بتقديم خدمة تثقيفية للأسر، ودعمها **ماديا** للحصول على متطلبات الحياة، وسن تشريعات وقوانين تسهل حصول العاملين(حكومة و قطاع خاص)على إجازة لرعاية المسنين، وتوفير أدلة صحية تثقيفية يسترشد بها أفراد الأسرة. **والأخذ بعين الاعتبار بتوصية تقارير الأممالمتحدة بالإقلال كلما أمكن من إنشاء دور المسنين والتوسع في أداء الخدمات المنزلية للمسنين .**

14. مع الاستفادة من القدرات والمهارات الحياتية الاجتماعية و الثقافية لكبار السن في دعم الترابط الأسرى .

15. ونظرا لتزايد أعداد ذوى الاحتياجات الخاصة، فإن الأسرة مطالبة بالمساهمة في الحد من هذه الأعداد من ناحية ومن ناحية آخري رعاية هذه الفئات وتقديم الخدمات اللازمة لها، ويتمثل الدور الأول في الاهتمام بالفحوصات الصحية قبل الزواج، ومنع زواج القاصرات ،والتوعية بمخاطر ز واج الأقارب...إلخ. أما الدور الثاني فيرتكز على دعم الأسرة بما تحتاجه من خدمات اجتماعية، وخدمات مهنية، وخدمات صحية، يحتاجها هؤلاء من تغيير نظرة المجتمع نحو المعاق ودمجه في المؤسسات التعليمية لمن تسمح حالته بذلك، وتوفير مؤسسات تعليمية للآخرين على النحو الذى تتطلبه حالاتهم، وتوفير المراكز المتخصصة للعلاج الطبيعي، وتدريب الموارد البشرية المتخصصة في تأهيل الأنواع المختلفة من الإعاقات ،والكشف المبكر للإعاقة وإتاحة تقديم العلاج و التأهيل المبكر لمنع حدوث المضاعفات.

16. تعانى أسر الأشخاص ذوى الإعاقة من العديد من المشكلات توجب على مؤسسات الحكومة والمجتمع المدني مساعدتها وتتمثل هذه المشكلات في مشكلات اقتصادية تقتضى دعما ماديا، ومشكلات اجتماعية تقتضى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاق، ومشكلات طبية نظرا لطول فترة العلاج والتي تستمر غالبا حتى نهاية عمر المعاق ،ومشكلات نفسية نتيجة حدوث الإعاقة لبعض الأفراد.

17. ضرورة شمول السياسات العامة للدولة والأهداف الاستراتيجية على دور الأسرة ودعم وتعزيز هذا الدور، مع دمج قضايا المسنين وذوى الاحتياجات في الاستراتيجيات والخطط القومية .

18. من الأهمية بمكان بناء قاعدة بيانات لفئات المسنين و الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة للتعرف على أهم خصائصهم وتقدير احتياجاتهم(المادية –الفنية– البشرية)من الخدمات بصفة عامة والصحية بصفة خاصة ،ورسم خريطة صحية لأهمالمشكلات التي يعانون منها.

ملخص الدراسة

ركزت هذه الدراسة على الأسرة كأهم وحدة من وحدات التفاعل الإجتماعى،ورصدت كل ما يحيط بها من تغيرات إجتماعية تمثلت فى التغير الديموجرافى بالدرجة الأولى والذى أثر على هيكل السكان،مما أستدعى أهمية تعزيز دورها فى مواجهة هذه التغيرات ،انطلاقا من أهمية بناء الإنسان المصرى وهو ما ترتكز عليه العملية التخطيطية التى يعد الإنسان محورها،فهو صانع التنمية والمستفيد منها.

ولما كانت الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة فى أهدافها وغاياتها ركزت على بعض فئات السكان ،فإن دراستنا هذه تشير إلى أهمية إدراج **الأسرة** كوحدة متكاملة من شأنها الحفاظ على القيم،ودعمها للقيام بأدوارها على نحو يتفهم التغيرات المحيطة بها ،ويجعل منها قوة الأمان لنجاح المجتمع ،خاصة وأن تحقيق الإرتقاء بجودة حياة المواطن المصرى وتحسين مستوى معيشته،وتحقيق العدالة الإجتماعية و الإندماج الإجتماعى والحوكمة فى مؤسسات الدولة ...إلخ كأهداف ينطلق تحقيقها من تبنى للقيم الداعمة.

وفى هذا الصدد يشير تقرير حالة التنمية فى مصر 2018 إلى أن ما اعترى منظومة القيم من سلبيات تؤثر على الموارد البشرية ،مما ينعكس على العمل و الإتقان و الإنتاجية الذى يؤثر على القدرة الكامنة على النمو،و أن استعادة منظومة القيم الإيجابية للمجتمع ضرورة حتمية لتدعيم استقرار الدولة ونموها وتفعيل القانون ،وهذا **يتطلب خطة مدروسة ببرامج محددة ومراحل زمنية وبمشاركة جميع الأطراف الفاعلة فى الدولة** .

ومن ثم فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة التغير الإجتماعى وما يؤدى إليه من تغير فى الأدوار ،ورصدت هذا التغير وخاصة فى محوره الديموجرافى ،وذلك من خلال الإجابة على مجموعة تساؤلات :

1 –ما التغيرات الإجتماعية التى تحيط بالأسرة المصرية فى إطار التغير الديموجرافى؟

2 –ما أهم ملامح التغير الديموجرافى وعلاقة ذلك بالأدوار الجديدة التى حملت بها الأسرة؟

3–ما طبيعة الدعم المؤسسى المقدم للأسر ،وما المطلوب لإنجاح قيامها بهذه الأدوار؟

4–ما دور الأسرة فى تعزيز منظومة القيم؟

5–وما دور المنظومة التعليمية فى تعزيز القيم؟

طرق جمع و تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة فى جمعها للبيانات على العديد من المصادر ،منها ماينشره الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى إصداراته المختلفة،ومواقع البيانات الخاصة بالخدمات التعليمية ،والخدمات الصحية،ونشرات منظمة الصحة العالمية،وخدمات التضامن الإجتماعى،بالإضافة إلى العديد من التقاريروالدراسات المرتبطة بمحاور الدراسة مثل التغير الإجتماعى،الأسرة ،القيم

،الزواج والطلاق،المسنون وذوى الاحتياجات الخاصة،والإستراتيجيةالوطنية للتنمية المستدامة،وارتكزت الدراسة على تحليل هذه البيانات وتشابكاتها المختلفة.

وقدمت الدراسةفى عدد ستة فصول يعد كل فصل منها دراسة موجزة تخدم محورا يشكل صورة إجمالية تعيشها الأسرة المصرية، و رصدت العديد من التغيرات التى تحيط بها،مع الإشارة إلى المقومات الرئيسة التى تعد ركائز الأسرة فى آدائها لأدوارها وهى المقوم **الإقتصادى،الصحى ،النفسى ،والإجتماعى**،وكشفت عن دور الأسرة فى كل مقوم وكيف أن التغير الديموجرافى يؤثر على قيامها بهذه الأدوار ،وأن الدخل من العمل يمثل 61.1 %من إجمالى دخل الأسرة ،ومن ثم فإن وجود أعدادكبيرة من المسنين(3.7 مليون فى تعداد 2017) وذوى الاحتياجات الخاصة الذين يعانون من صعوبات وظيفية من الدرجة البسيطة إلى المطلقة(8.7 مليون) بين أفرادها سيؤثر حتما على هذا الدخل بشكل أو بآخر مما يؤثر على المقوم الإقتصادى (حيث رصدت الدراسة تناقص مستويات الدخول الحقيقية بارتفاع الأسعار)كما يؤثر على القوة المنتجة داخل المجتمع مما يعد تحديا أمام **الإعالة** التى سجلت تزايدا من حوالى62 %عام 2017 ،بعد أن كانت 55 %فى تعداد 2006 .

ومع تزايد أعداد الأسر التى تعولها الإناث،خاصة وأن 5% من هذه الأسر تكون فى أعمار صغيرة (أقل من 30 سنة)،وأن أعداد كبيرة من الإناث التى تعول الأسرلا تجيد القراءة و الكتابة،وإن كانت الأمية بشكل عام مرتفعة فى المجتمع ككل (25.8 % فى تعداد 2017)وكذلك الفقر (32.5% عام 2018/17).

ولكن مع هذه التغيرات الديموجرافية تزايدت نسبة الأسر التى لديها نفاذ على الإنترنت من المنزل لتصل إلى 54 % عام 2018،ومن ثم يجب الإستفادة من هذا التغير بشكل إيجابى.

وفى ظل هذا الإطار الذى يحيط بالأسر بالإضافة إلى كل التغيرات التكنولوجية و الإنفتاح على العالم ،تواجه الأسرة بالعديد من التحديات والتغيرات المتسارعة أدت إلى العديد من الصراعات القيميةبين الأسرة و أبنائها مما يستلزم قيام الأسرة بأدوار جديدة تقتضى إستيعاب الأبناء،وتبنى أسلوب المناقشة و الحوار بطريقة مشاركة تفاعلية ترسخ لدى الأبناء الإيجابى من التغيرات وتحصنهم ضد السلبى منها.مع التأكيد على أن الأزمة القيمية والصراع القيمى أمر لا يمكن الإستهانة به،و أن هذا يستلزم التكامل والتنسيق فى الأدوار بين جميع المؤسسات الإجتماعية المعنية بتنشئة الفرد سواء بطريق مباشر أو غير مباشر(الأسرة –المؤسسات التعليمية– الإعلام– وسائل التواصل الإجتماعى ...) ،وأن على الأسرة التعامل بشكل جديد مع أبنائها فى إطار يحترم سلم الأولويات فى منظومة القيم بما يتناسب مع متغيرات العصر .

وأن تلعب المؤسسات التعليمية دورا داعما لدور الأسرة من خلال **الأنشطة اللاصفية** على وجه الخصوص التى محورها **المعلم القدوة** الذى تكون القيم الإيجابية من إتقان العمل وإحترام

الوقت،وقبول الآخر...إلخ هى ما يتمتع به **صفاتا وسلوكا وممارسة فى عمله** ،يدعمه فى ذلك **مناهج** تحظى فيها الأنشطة اللاصفيةبمساحة لا يستهان بها .

وإستعرضت الدراسةواقع كل من الزواج و الطلاق ،و المسنين و ذوى الاحتياجات الخاصة،وواقع ما يقدم بشأنهم ،والأدوار اللازمة لدعم الأسر،وكيف أن ما يقدم من مبادرات يحتاج إلى أدوار من مؤسسات الدولة على مستوى التشريع و القضاء ،وأكدت على أهمية استخدام وسائل التواصل الإجتماعى والفرص التى تتيحها الإنترنت بكل أشكالها للتوعية و التثقيف بأهمية الإستقرار الأسرى.

كما أكدت الدراسة على ضرورة إدراج الأسرة والمسنين وذوى الاحتياجات الخاصة فى السياسة العامة للدولة،وتوفير قاعدة بيانات تساهم فى رصد أحوالهم ومعرفة احتياجاتهم .

النتائج الكلية للدراسة:

خرجت الدراسة بمجوعة من النتائج يجب أن يضعها المخطط فى اعتباره قبل وضع الخطط التنموية منها:

1-أأن لأسرة أهم وحدة من وحدات التفاعل الإجتماعى،بصلاحها تصلح المجتمعات،وبقوتها وتماسكها يتم بناء الإنسان صانع التنمية وهدفها ، وأنهاغابت كوحدة متكاملة فى الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

2--تتمثل المقومات الرئيسية لأدوار الأسرة فى المقوم الإقتصادى ،الصحى ،النفسى ،والإجتماعى.

3-إن الحفاظ على منظومة القيم هو دور هام من أدوار الأسرة،تحتاج إلى مراجعة عناصر هذه المنظومة ومناقشة أشكالها ،وترتيب أولوياتها فى ظل التغير الإجتماعى وانتشار وسائل التواصل الإجتماعى.

4-يعد إصلاح وتطوير نظم التربية و التعليم فى إطار الإصلاح الشامل لجميع قطاعات المجتمع الأخرى،أحد المداخل الرئيسة فى إصلاح القيم.

5-تلعب الأنشطة اللاصفية دورا هاما فى ترسيخ وتعزيز القيم الأخلاقية ،من خلال المعلم القدوة.

6-إن الإهتمام ببناء الأسر **الجديدة** يتطلب ترسيخ عناصر هذا البناء من التأهيل الإجتماعى والنفسي إلى جانب تحقيق الشروط الصحية .

7- تلعب الأسرة دورا فاعلا فى نجاح الزواج و الحد من الطلاق لأبنائها ما دامت قد استوعبت مايحيط بها من تغيرات إجتماعية،واستطاعت إحداث نقلة نوعية فى تعاملها مع أبنائها.

8-مع تزايد أعداد المسنين ،تزداد الحاجة لتلبية احتياجاتهم من الخدمات المختلفة والأخذ بعين الإعتبار توصية الأمم المتحدة بالإقلال كلما أمكن من إنشاء دور المسنين والتوسع فى آداء الخدمات المنزلية لهم .

9-ومع تزايد أعداد ذوى الاحتياجات الخاصة،يتطلب الأمرتفعيل ما جاء فى البند رقم 6 ،وذلك للحد من هذه الأعداد من ناحية ،ودعم الأسر فى دورها من ناحية أخرى .

التوصيات المقترحة للدراسة:

قدمت الدراسة فى كل فصل من فصولها عدد من النتائج والإستخلاصات يمكن أن نشير إليها على النحو التالى:

- **على مستوى تحليل تطور هيكل السكان:**

1) بالرغم من ارتفاع عدد الأسر في مصر بنحو 6.2 مليون أسرة ليصل إلى 23.5 مليون أسرة في عام 2017 مقابل 17.3 مليون أسرة في عام 2006، بنسبة زيادة تصل إلى 36%، إلا أنه لم تحدث زيادة في متوسط حجم الأسرة بل على العكس انخفض بشكل طفيف.

2) 14% من الأسر تتولى مسئوليتها أنثى، وفي الغالب ما تكون في فئة عمرية أصغر مقارنة بالذكور، بعد وفاة الزوج، كما أن النسبة الأكبر منهن لا يجيدن القراءة والكتابة.

3) 91% من الأسر المصرية تعيش في وحدات سكنية مكونة من ثلاث غرف ، كما أن أكثر من ثلاثة أرباع الأسر المصرية تعيش في وحدات سكنية تمتلكها، بينما 13.2% من الأسر تسكن في وحدات سكنية بنظام الإيجار.

4) بلغ عدد من هم في سن 65 عاما أو أكثر نحو 3.7 مليون فرد مقابل 2.7 مليون فرد في عام 2006، أي أنه ارتفع بنحو مليون فرد بين عامي 2006 و2017 بزيادة تصل إلى 34.6%، مما صاحبه ارتفاع معدل الإعالة ليصل إلى 61.6% في عام 2017 مقابل 55% في عام 2006.

5) 10.7% من السكان في الشريحة العمرية (5 سنوات فأكثر) أي ما يقرب من 8.7 مليون شخص يعانون صعوبة أو أكثر من الصعوبات الوظيفية من الدرجة البسيطة إلى المطلقة، أما عدد ما يعانون من الصعوبات الوظيفية من الدرجة الكبيرة إلى المطلقة فقد بلغ عددهم حوالى 2.1 مليون نسمة بما يمثل 2.6% من إجمالي سكان هذه الشريحة العمرية في عام 2017.

6) انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 19.4 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 15.1 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016، كما انخفض معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات من 26 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2006 إلى 19.6 حالة وفاة لكل ألف مولود حي في عام 2016، مما يشير إلى التحسن في الحالة الصحية للأطفال خلال هذه الفترة.

7) تراجع معدل الأمية من إجمالي عدد السكان 10 سنوات فأكثر من نحو 29.7% في عام 2006 إلى 25.8% عام 2017، وكانت نسبة الانخفاض أكبر بين الإناث مقارنة بالذكور.

8) تراجع عدد عقود الزواج من نحو 938.6 ألف عقد عام 2016 إلى نحو 912.6 ألف عقد عام 2017، ثم انخفض إلى 887.3 ألف عقد في عام 2018، في الوقت الذي ارتفعت فيه حالات الطلاق من نحو 192.1 ألف حالة عام 2016 إلى نحو 198.3 ألف حالة عام 2017، ثم إلى 211.6 ألف حالة في عام 2018.

9) ارتفعت نسبة الفقر في مصر خلال الفترة الماضية من 19.6% في عام 2005/2004 إلى 32.5% في عام 2018/2017، وينتشر الفقر في مصر في المناطق الريفية أكثر من المناطق الحضرية وفي محافظات الوجه القبلي بصورة أكبر من باقي المحافظات.

10) ارتفعت نسبة الأسر التي تستخدم الحاسب الآلي من 42.5% في عام 2008 إلى 65.7% في عام 2018. كما ارتفعت نسبة الأسر التي لديها نفاذ إلى الإنترنت من المنزل بشكل ملحوظ من 18.6% في عام 2007 إلى ما يقرب من 54% في عام 2018.

نخرج من هذه الإستخلاصات **بالتوصيات** التالية :

*يتحمل أرباب الأسر من الإناث أعباء كثيرة وخاصة أن الغالبية منهن غير متعلمات وأرامل وكبار السن وخارج قوة العمل ،مما يعنى ضرورة إعطاءأولويةخاصة لهذه الأسر فى برامج الحماية الإجتماعية.

*يجب أن تأخذ الأبعاد الإجتماعيةموضعا يتناسب مع أهميتها فى سياسات مواجهة الفقر،نظرا لأن الفقر أحد العوامل الرئيسة التى تؤثر على منظومة القيم فى المجتمع .

*مع التسليم بأهمية وسائل الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات،إلا أنها تظل سلاح ذو حدين ،وخاصة إذا أساء الأطفال استخدامها،ولابد أن تصاحبها رقابة و متابعة دقيقة على مستوى الأسرة و المجتمع

- **على مستوى الأسرة وتعزيز منظومة القيم:**

الاستخلاصات

1- لاشك أن هناك العديد من الآباء والأمهات والمعلمين والقائمين على الخطاب الدينى المصابين بالجمود الفكرى، وهو ما يحول بينهم وبين دورهم على الوجه الأمثل فى تربية النشء، وبخاصة الوالدين فى المقام الأول. وذلك من خلال تقبل الاختلاف بين الأجيال حتى يتمكنوا من القيام بإرشاد الأبناء وتصحيح القيم السلبية التى تبث لهم من خلال الوسائل التكنولوجية والإعلامية المختلفة. وبناء عليه يمكننا التحرك من خلال عدد من القنوات للقيام بمواجهة ذلك الجمود كأجهزة الإعلام المختلفة والدراما ورجال الدين، أو عن طريق الدورات التدريبية والتوعوية للمقبلين على الزواج وتكوين أسرة، أو للآباء والأمهات بعد الإنجاب... وغيرها من القنوات التى يمكن من خلالها تعديل ذلك الجمود على الوالدين أو القائمين على التنشئة بالمشاركة مع الأسرة كالمعلم، أو رجل الدين.. وغيرهم.

2-من الأهميةمواجهة الظروف المجتمعية التى تؤدى إلى مناخ أسرى مضطرب: كالطلاق ، أو الخلافات بين الوالدين، والعمل على تكثيف المواد التوعوية الموجهة للأسرة التى من شأنها الحث على المناخ الأسرى الإيجابى والصحى.

3-تعميق مفهوم المراقبة غير المباشرة " الرقابة التفاعلية" لدى الوالدين: وذلك عن طريق ضرورة تفاعل ومشاركة الوالدين لأبنائهم فى وسائل التواصل الاجتماعى الافتراضية، حتى يتمكنوا من مباشرة مراقبة الأبناء بشكل غير مباشر، وهو ما يتطلب السعى المتواصل من الآباء والأمهات لامتلاك المهارات اللازمة لهذا.

4-تطبيق نظام " الإرشاد الأسرى" المؤسسى: ويمكن لبعض مؤسسات الدولة الرسمية المعنية بالاهتمام بالأسرة وبترسيخ القيم الاجتماعية كوزارة التضامن الاجتماعى التى يمكنها خلق إدارات متخصصة بتوجيه الإرشاد الأسرى بكل محافظة ومديرية على مستوى الجمهورية، إلى جانب أجهزة الإعلام المختلفة والمؤسسات التعليمية التى يمكنها أيضا تقديم الرسائل التربوية والتعليمية للأسرة.

5-تبنى الأسرة لأسلوب المناقشة والحوار: وذلك فى مواجهة القيم السلبية التى يتلقاها الأبناء من مختلف المصادر الإعلامية أو الإلكترونية، وتجنب الأساليب المباشرة فى النصيحة والتى تبعد عن مخاطبة العقل.

6-تكاتف الأسرة مع المؤسسة التعليمية: فضلا عن المناهجفإن المؤسسة التعليمية يقع على عاتقها معاونة الأسرة ودعمها فى تعزيز النسق القيمى لدى النشء. على أن يتركز هذا الدعم من خلال الأنشطة اللاصفية بالتنسيق والتواصل المستمر مع الأسرة.

7-دمج المؤسسات الرياضية ضمن منظومة دعم النسق القيمى: وذلك فى ضوء اتجاه العديد من شباب اليوم نحو ممارسة الرياضة ،وبخاصة أبناء الطبقة المتوسطة، وعليه يمكننا الاستعانة بالنوادى الرياضية والمراكز الشبابية فى القرى والريف للعمل على دعم النسق القيمى بالتعاون مع الأسرة، لتكون داعما لها.

نخرج من هذه الإستخلاصات **<u>بالتوصيات</u>** التالية:

* تطبيق نظام " الإرشاد الأسرى" **<u>المؤسسى</u>** ،وذلك من خلال بعض مؤسسات الدولة الرسمية المعنية بالاهتمام بالأسرة وبترسيخ القيم الاجتماعية كوزارة التضامن الاجتماعى التى يمكنها تشكيل إدارات متخصصة بتوجيه الإرشاد الأسرى بكل محافظة ومديرية على مستوى الجمهورية، إلى جانب أجهزة الإعلام المختلفة والمؤسسات التعليمية التى يمكنها أيضا تقديم الرسائل التربوية والتعليمية للأسرة.

*التوعية بأهمية تبنى الأسرة لأسلوب المناقشة و الحوار مع الأبناء،ودمج المؤسسات الرياضية ضمن منظومة دعم النسق القيمى،والإهتمام بالأنشطة الجماعية للأسرة.وعلى الإعلام تأكيد هذا الدور من خلال الدراما الهادفة،واستخدام وسائل التواصل الإجتماعى والمؤسسات الرياضية.

*على الأسرة و المؤسسة التعليمية العمل معا فى تناغم و تفاعل لدعم القيم الأخلاقية فى إطار المشروعات التعليمية والأنشطة اللاصفية خاصة فى مراحل التعليم الأولى.

- **على مستوى دور المعلم فى ترسيخ القيم:**

الإستخلاصات

1) أن كل موجود (إنسان) لابد وأن يتغير فى مبناه ، ومعناه ، بمعنى أن يحدث تحولاً و تعدلاً أو تبدلا فيما يقوم به من أدوار ومهام ومسئوليات ، وعلى المستوى الإجتماعى ، يحدث تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة فى البنى والهياكل والأنظمة والأدوار ومن ثم القيم .

2) يعد إصلاح وتطوير نظم التربية والتعليم فى إطار الإصلاح الشامل لجميع قطاعات المجتمع الأخرى ، أحد مداخل رئيسة فى إصلاح القيم .

3) إن القيمة الإيجابية الأخلاقية لا تبنى على العقل وحده ولا العاطفة وحدها ، بل إن هذه القيم تتمتع بنوع من الثبات والتعالى والتقديس

4) لكى يقوم المعلم بدوره جيداً فى غرس وترسيخ القيم لدى طلابه يجب أن تتوفر فيه بعض المتطلبات مثل التحلى بالالتزام الخلفى ، والشعور بالمسئولية ، وتعميق فهم الجزاء ، وتحفيز الجهد لدى طلابه ، وعلى أن يواكب سلوك المعلم للقيم الإيجابية باعتباره المثل الأعلى .

5) ومن شروط المعلم الجيد الذى يقدر على زرع وترسيخ القيم لدى تلاميذه أن تتوافر فيه الكفايات (القدرات) الإدراكية والمهنية والمعرفية والشخصية والسلوكية والفنية والعلمية والعملية .

6) تلعب الأنشطة اللاصفية دوراً هاماً ورئيساً فى زرع وترسيخ وتعزيز القيم الأخلاقية لدى المتعلمين ومن خلال المعلم الكفء وبذا يمكن تنمية المهارات ، ورفع الكفاءات وإكساب الخبرات وتوسيع الخبرات ، وزيادة وتفعيل المشاركات .

7) توفير خطط وبرامج منتظمة ومنظمة لتطبيق الأنشطة اللاصفية لجميع مراحل التعليم ، سيما قبل الجامعى ، مع ضرورة إيجاد دليل خاص بهذه الأنشطة اللاصفية لكل مرحلة دراسية توضح بها الأهداف والأنواع وكيفية الممارسة .

8) إعداد دورات تدريبية للمعلمين ، والعاملين فى حقل التعليم أثناء الخدمة وذلك لتعزيز القيم الإيجابية لدى المعلمين وعياً وممارسة, مع أهمية تعزيز جودة القيمة المدرسية، ولاحترام ، القيم الأخلاقية على درجة الخصوص .

9) تفعيل دور المنهج الدراسى بمضامين مرتبطة بالقيم الأخلاقية مثل قيم: العمل – التعاون – الإنتماء – قبول الآخر، مع حث معدى المناهج الدراسية على غرس وتعزيز هذه القيم وتنميتها .

10) وضع خطة فصلية محكمة ومكتملة الأهداف والوسائل للأنشطة اللاصفية وتعميمها على المدارس، ومتابعتها ، من خلال فريق متخصص ، مع تكثيف الاهتمام بتقويم الأنشطة من حيث الكم والكيف معاً.

ونخرج من هذه الإستخلاصات **بالتوصيات** التالية :

*توفير خطط وبرامج منتظمة لتطبيق الأنشطة اللاصفية لجميع مراحل التعليم،لاسيما قبل الجامعى ،مع ضرورة إيجاد دليل خاص بهذه الأنشطة اللاصفية لكل مرحلة دراسية توضح بها الأهداف و الأنواع وكيفية الممارسة .

*إعداد دورات تدريبية للمعلمين ،والعاملين فى حقل التعليم أثناء الخدمة ،وذلك لتعزيز القيم الإيجابية لدى المعلمين وعيا و ممارسة ،مع أهمية تعزيز جودةالقيمة المدرسية،واحترام القيم الأخلاقية على درجةالخصوص .

*وضع خطة فصلية محكمةومكتملة الأهداف والوسائل للأنشطة اللاصفية وتعميمها على المدارس و متابعتها ،من خلال فريق متخصص،مع تكثيف الاهتملم بتقويم الأنشطة من حيث الكم و الكيف معا .

- **على مستوى الزواج و الطلاق:**

النتيجة الأساسية

✓ **لا يزال دور الأسرة يمثل حجر الزاوية في تنشئة الأبناء وفي إعدادهم لأدوار الحياة الأسرية المستقبلية عبر المناخ الأسري العام الذي يتمثل فى(العلاقة بين الزوجين، والعلاقة بين الآباء والأبناء، والعلاقة بين الأخوة)**، وذلك على الرغم من مشاركة أطراف وعوامل أخرى للأسرة فى التأثير على التنشئة الاجتماعية للأبناء بصفة عامة وفى النظرة للزواج والطلاق بصفة خاصة متمثلة في: (الدولة ومؤسساتها المختلفة "حكومة- برلمان- قضاء- مؤسسات دينية- وباقى المؤسسات العامة التابعة للدولة"- وكذلك منظمات المجتمع المدنى- والنوادى الرياضية والإعلام- وشبكات التواصل الاجتماعى)، **ودور تلك الأطراف يتنامى خاصةً في ظل العولمة والثورة المعلوماتية والتكنولوجية ويؤثر على الدور الأصيل للأسرة فى تربية ونقل القيم للأبناء وإعدادهم للزواج.**

ونخرج من هذه النتيجة**بالتوصيات** التالية :

✓ **الاهتمام بالجانب الثقافى والتوعوى (وخاصة في الريف المصرى) بمخاطر زواج القاصرات** وآثاره السلبية على الفتيات والمجتمع ككل.

✓ **زيادة مخصصات الإنفاق الاجتماعى ورفع كفاءته** وخاصة المخصصات الموجهة للحماية الاجتماعية للتخفيف والحد من آثار برنامج الإصلاح الاقتصادى الأخير(2016- 2019) التى اعتبرت بمثابة الدواء المر لعلاج اختلالات الاقتصاد.

✓ **التأكيد على أهمية دور أسرة "المطلق والمطلقة" فى المساهمة فى التوفيق بين الطرفين** وفى عودة الحياة الزواجية بينهما وخاصةً فى حالة وجود أبناء تعانى من مشكلات نفسية واجتماعية خطيرة نتيجة حدوث الطلاق.

✓ **أهمية بناء وتوفير قواعد بيانات حديثة ودقيقة ومفصلة تتعلق ببيانات وأسباب الطلاق** وخاصة في ضوء وجود نقص وندرة كبيرة في هذا النوع من البيانات.

✓ **زيادة دور المؤسسات الدينية (المساجد، دار الإفتاء والأزهر الشريف، والكنائس)** في التوعية والتثقيف بأهمية الاستقرار الأسرى ومخاطر الطلاق وتداعياته السلبية على الأطراف كافة.

✓ **التأكيد على أهمية توسيع نطاق برنامج "توعية وتأهيل المقبلين على الزواج"** ليشمل على توعية فئات المطلقين والأهل وحديثى الزواج الذين لم يحضروا البرنامج قبل الزواج، بالإضافة إلى جعل حضور الشباب للبرنامج إلزاميًا وشرطًا لاستكمال أوراق ومسوغات الزواج.

- **<u>على مستوى المسنين وذوى الاحتياجات الخاصة :</u>**

<u>فيما يتعلق بالمسنين:</u>

إن التغيير فى هيكل الأسرة وكذلك أدوار أفرادها فيما يتعلق برعاية المسنين يتطلب تعاون وتكافل الجهود الحكومية، وغير الحكومية لدعم الأسرة التى ترعى بين أفرادها كبار السن، وهذا يتطلب:

1-تثقيف الاسر التي ترعي كبار السن و تقديم الخدمات الاستشارية لهم و عقد الندوات و القاءات المتعلقة بقضايا المسنين.

2-تقديم دعم مادى للأسرة تساعدها على الحصول على متطلبات الحياة الأساسية.

3-تقديم بعض المزايا للأسرة مثل الحصول على مسكن مناسب فى المناطق الجديدة لإفساح مكان لإقامة المسنين معهم.

4-سن التشريعات والقوانين التى تسهل حصول العاملين (حكومة-قطاع خاص)على إجازة لرعاية المسنين.

5-تدريب وتأهيل الموارد البشرية المتخصصة فى مجال رعاية المسنين وتوفيرها بتكلفة مناسبة.

6-إنشاء قواعد بيانات ومعلومات لرصد وتوصيف خصائص كبار السن وتشجيع البحوث والدراسات ذات العلاقة بقضايا المسنين.

7-تفعيل وتعزيز دور الأسرة والأبناء وتمكينهم فى مجال رعاية ذويهم من كبار السن، وتقديم الدعم المالي والتدريب والتوجيه حول سبل رعاية كبار السن.

8-تربية النشء علي احترام و توقير و تقدير قيمة كبار السن.

9-توفير الإمكانيات والموارد لتأهيل المسكن الذى يقيم فيه كبار السن.

10-عمل أدلة صحية تخصصية للحالة الصحية لكبار السن يسترشد بها أفراد الأسرة.

11-التأكيد على أهمية دور الإعلام فى التعريف والتوعية بقضايا المسنين.

12-تشجيع المسنين علي القيام بالأعمال التطوعية الاجتماعية بما يشعرهم بأهمية الدور الذى يقومن به

وفيما يتعلق بذوى الاحتياجات الخاصة:

1-توفير سبل العلاج والإرشاد النفسي لأسرة (خاصة المرأة) الاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة لمعاونتهم علي مواجهة الصدمة و الحزن و مساعدتهم في تلبية احتياجاتهم و فهم مشاعرهم و حقيقة استجابتهم و زيادة درجة تكيفهم.

2-اعداد برامج و دورات تدريبية في مجال الارشاد الاسري تتناسب مع مسؤوليات الاسرة (الاجتماعية-الاقتصادية- النفسية) تجاه الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

3-تهيئة و اعداد الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة للتواءم مع المجتمع قبل دمجهم تدريجيا.

4-شمول قضايا الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في السياسات العامة(الاجتماعية- الاقتصادية-سياسية...الخ) بما يحقق اغراض دمجهم و مساواتهم دون تمييز مع جميع فئات المجتمع.

5-التأكيد علي اهمية الاتفاق علي مفهوم محدد للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

6-تشجيع الدراسات و البحوث الهادفة الي التعريف بقضايا الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

7-تعزيز الشراكة بين الحكومة و القطاعين الاهلي غير الهادف للربح و الخاص الهادف للربح فيا يتعلق بتوفير و تقديم و اتاحة خدمات رعاية الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

8-زيادة حجم جميع الخدمات الحكومية المقدمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

9-تفعيل نصوص الدستور و القانون الخاص بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

1. ابراهيم بلوح، الأسرة: تعريفها – أهميتها – ووظائفها، نادى علم الاجتماع، مارس 2016.
2. ابراهيم ناصر , التربية الاخلاقية , ط 1, دار وائل للنشر ، عمان , 2004.
3. أحمد زيان شحاته محمد ، "التسامح وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلبة المرحلتين الثانوية والجامعية" ، دكتوراه ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، 2005.
4. ادماج منظور الأسرة في أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية: التطلعات والتحديات. مركز قطر الوطني للمؤتمرات، الدوحة 29، 30، نوفمبر 2017.
5. اديب نعمه، مستشار إقليمي في أجندة 2030 والسياسات الاجتماعية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا.
6. أسماء سراج الدين هلال، تأهيل المعاقين، 2018.
7. أعضاء هيئة التدريس، الطفل والشباب في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2006.
8. آلاء عبد الحميد ، "الأنشطة المدرسية" ، دار البارودي العلمية للنشر ,التوزيع ، عمان ، 2007 .
9. آمال هلال، قيم العمل والتنمية الشاملة: رؤية مستقبلية، المجلة الاجتماعية القومية، مج 38، ع 3، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2001.
10. أمل صقر (2014)، "الزواج المبكر في مصر"، المركز المصري لحقوق المرأة.
11. الأمم المتحدة – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ، جامعة الدول العربية، الإعاقة في المنطقة العربية – لمحة عامة، 2014.
12. أميرة منصور يوسف على، محاضرات في قضايا السكان والأسرة والطفولة، دار الفكر، الأردن، 2005.
13. أمينة على كاظم (دكتورة): التغير الاجتماعي والثقافي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، 1993.

14. آناند غروفر، دراسة مواضيعية بشأن إعمال حق المسنين في الصحة، الأمم المتحدة، الجمعية العامة، مجلس حقوق الإنسان، الدورة (18)، البند (3) من جدول الأعمال ، 2011.

15. برهامي عبد الحميد زغلول ، "الاحتياجات التدريبية للمتدربين بوحدات تدريب وتقويم معلمي العلوم التجارية" ، مجلة تربية طنطا ، 2014 ، العدد (33).

16. بوسي حسين عبد العال، الأسرة ومشكلة الإعاقة ، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد (19)، الجزء السادس، 2018.

17. بوسي حسين عبد العال، الأسرة ومشكلة الإعاقة، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد (19)، الجزء السادس.

18. جبرائيل بشارة ، "تكوين المعلم العربي والثورة العلمية التكنولوجية" ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، بيروت ، 1986.

19. جلال نجيب، دور وسائط التنشئة الاجتماعية في تشكيل الوعى البيئي لدى الطفل، ورقة بحثية منشورة في: المؤتمر السنوي الخامس عشر" قضايا الطفولة ومستقبل مصر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2016.

20. جوردون مارشال، موسوعة علم الاجتماع، المجلد الثاني، ترجمة الجوهري وآخرين، مراجعة وتقديم : محمد الجوهري، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، 2000.

21. حامد عبد السلام زهران، التوجيه والإرشاد النفسي، القاهرة، عالم الكتب، 1980.

22. حسان من الحسن، علم اجتماع العائلة، دار وائل للنشر، عمان (الأردن)، 2005.

23. حسن الجبالي ، "علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق" ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2003 .

24. حسن شحاته ، "النشاط المدرسي، مفهومه ووظائفه ومجالات تطبيقية" ، ط (8) ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 2004.

25. حسن شحاته ، "مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي" ، الدار المصرية للكتاب ، القاهرة ، 2004 .

26. حسن محمد النصر ، "دور التربية فى تدعيم ثقافة الحوار مع الآخر" ، جامعة سوهاج ، المؤتمر العلمي العربي الثالث ، التعليم وقضايا المجتمع المعاصر ، مجلد (2).
27. داليا نبيل حافظ، المناخ الأسرى وعلاقته بالمخاوف الاجتماعية، دراسات عربية في علم النفس، مج 14، ع 1، 2015، رابطة الأخصائيين النفسيين المصرية.
28. دسوقي عبد الجليل ، "أحوال المعلمين في مصر ، الإعداد ، التأهيل ، التنمية" ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية البشرية في مصر ، معهد التخطيط القومي ، 1999/1989.
29. دسوقي عبد الجليل ، "تنمية المواطنة ومواطنة التنمية" ، جارى طبعه ، دار النابغة للنشر والتوزيع ، طنطا ، 2019 .
30. دسوقي عبد الجليل وآخرين ، "المواءمة المهنية لخريجي التعليم الفني الصناعي في مصر ، دراسة ميدانية" ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (222) ، معهد التخطيط القومي ، يوليو 2010.
31. رشدي لبيب ، "معلم العلوم ، مسئولياته ، أساليب عمله ، إعداد نموه العملي والمهني" ، ط (4) ، مكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ، 1997.
32. رضا عبد الستار ، "الأنشطة المدرسية ودورها في ضمان الحقوق الثقافية لطفل المدرسة الابتدائية بالمناطق العشوائية" ، مجلة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ع (1)، مجلد (4) ، 2005.
33. رضا عبد الستار ، "الأنشطة المدرسية ودورها في ضمان الحقوق الثقافية لطفل المدرسة الابتدائية بالمناطق العشوائية" ، مجلة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، ع (1)، مجلد (4) ، 2005.
34. رندا يوسف محمد، "دراسة ظاهرة الطلاق المبكر في ريف محافظة أسيوط"، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، كلية الزارعة، جامعة أسيوط، المجلد رقم 48، العدد 3 ،(2017).
35. زين العابدين محمد جياد ، "برنامج علاقات عامة لتنمية قيم وثقافة الحوار مع الآخر" ، ج. الكويت ، كلية الآداب ، 2012.
36. سعاد عبد الرحيم وآخرون، الاتجاهات القيمية وممارسات الشباب في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المجلس القومي للسكان، وزارة الدولة للسكان، 2015.

37. سعد عبد الله الكبيسي , التغيرات الأسرية وانعكاساتها على الشباب الإماراتي مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , أبو ظبى , 2001 .
38. سعيد اسماعيل على , أصول التربية الاسلامية , دار الفكر العربي , القاهرة , 1998.
39. سلامة محمد جمعه المرحوى، التحليل السيسيولوجي لتأثير القيم الاجتماعية في تشكيل الصحة والمرض، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1999.
40. سلوى عثمان الصديقي و آخرون قضايا الأسرة والسكان من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة (الإسكندرية)،2004.
41. سهير العطار، علم الاجتماع العائلي، كلية البنات، جامعة عين شمس، 2008.
42. سهيل احمد الهندي, (2001). دور المعلم في تنمية بعض القيم الاجتماعية لدى طلبة الصف الثاني عشر بمحافظات غزة من وجهة نظرهم. الجامعة الإسلامية – غزة.
43. السيد سلامة الخميس، التربية والمدرسة والمعلم (قراءة اجتماعية ثقافية)، دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر، الاسكندرية (مصر)، 2000.
44. طارق حجى ، قيم التقدم , دار المعارف , القاهرة ،2001.
45. عبد الحميد الخطيب، انظمة في علم الاجتماع المعاصر، مطبعة النيل ، القاهرة، 2002.
46. عبد السلام محمد، التحول الثقافي وآليات التنشئة الاجتماعية في المجتمع المصري، ورقة منشورة في: المؤتمر السنوي الخامس عشر" قضايا الطفولة ومستقبل مصر"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2016.
47. عبد القادر المصرانى ، "المعلم والوسائل التعليمية" ، ط (2) ، الجامعة المفتوحة ، طرابلس ، 1997.
48. عبد الله فهد ، "مقومات النشاط الطلابي في التعليم العام بالمرحلة الابتدائية والمتوسطة"، منطقة الرياض ، من وجهة نظر رواد الأنشطة ، مجلة مستقبل التربية العربي ، مجلد (7) ، ع (120) ، المركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع مكتب التربية العربي لدول الخليج ، جامعة المنصورة ، 2001.
49. عبد الملك الناشف , القيم وطرائق تعليمها وتعلمها , عمان , وكالة البحوث , 1981.
50. عبد المنعم الحفني، الموسوعة النفسية: علم النفس في حياتنا اليومية ، مكتبة مدبولى، القاهرة، 1995.

51. عبد المنعم الحفني، موسوعة علم النفسي والتحليل النفسي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1994.
52. عثمان عبد العزيز المنيع، البيئة الأسرية كما يدركها الفرد ودورها فى تدعيم الذات، دراسات نفسية، مج 7، ع 1، 1997، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين.
53. عصام عبد العزيز، الشخصية المصرية بين عوامل الثبات والتغير.. محاولة للاقتراب، مجلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، ع7، 2005.
54. عصام قمر، دور الأنشطة التربوية في مواجهة المشكلات السلوكية لطلاب المرحلة الثانوية ، دراسة ميدانية ، مجلة المستقبل للتربية العربية ، مجدل (8) ، ع (15) ، المركز العربي للتعليم والتنمية ، الإسكندرية ، 2002.
55. على الدسوقي ، صلاح الدين عبد العاطي ، "معوقات إكساب وتنمية القيم الأخلاقية لطلاب المرحلة الثانوية ، في رؤى معاصرة لبعض القضايا التربوية" ، دار المهندس للطباعة النشر ، دمياط ، 2004 .
56. العيد هداج، تأثير العولمة على دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية: دراسة ميدانية بمدينة سطيف، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سطيف، 2014.
57. فاروق البوهى ، أحمد محفوظ ، "الأنشطة المدرسية" ، ط (1) ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، 2001.
58. فاروق السيد عثمان، سيكولوجية العولمة، دار الأمين للنشر، القاهرة ،2006.
59. فؤاد العاجز ، "القيم وطرق تعليمها وتعلمها" ، مجلة المناهج وطرق التدريس ، ع (83)، عين شمس ، 2002 .
60. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) الإعاقة في المنطقة العربية، 2018.
61. لطيفة خضر , دور التربية في مواجهة مشكلات الصراع القيمي داخل المدرسة الثانوية , ماجستير تربية عزه، 1988 .
62. لويس كامل مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.
63. ليلى سليمان مسعود، العلاقات الأسرية، الإعاقة والعلاج الأسرى، 2005.
64. ليلى عبد الجواد وآخرون، الطلاق المبكر بين الشباب: أبعاده وتداعياته، القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2015.

65. ليلى عبد الجواد وآخرون، مرجع سابق، 2015.
66. ماهر الجلاد ، تعليم القيم وتعلمها ، تصور نظري وتطبيقي لطرائق واستراتيجيات تدريس القيم ، ط (2) ، دار مسيرة للنشر ، عمان ، 2007.
67. مجدة أحمد محمود، دراسة لتطور القيم الاجتماعية والخلقية لدى تلميذات المرحلة الابتدائية بالمملكة العربية السعودية، مجلة دراسات نفسية، مج 1، ع 3، القاهرة، رابطة الأخصائيين النفسيين.
68. محمد ابراهيم طه، الإعلام والقيم الاجتماعية، أخبار التعليم في مصر، أكتوبر 2017.
69. محمد أبو العطا ، "دافع الممارسة المناشط اللغوية غير الصفية في مدارس الغوث بغزة ، كما يراها المعلمون والمديرون" ، ماجستير ، تربية ، غزة ، 2006.
70. محمد احمد القضاة، عبير عبد العزيز التميمي، حق المسن في رعاية الأسرة في الشريعة الاسلامية، المجلة الاردنية في الدراسات الاسلامية، المجلد (8)، العدد(1)، 2012.
71. محمد عبد المنعم، مستقبل تحولات أنساق القيم الاجتماعية فى ظل العولمة: دراسة لبعض الجماعات البازغة من الطبقة الوسطى المصرية، المجلة الاجتماعية القومية، مج 44، ع2، القاهرة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2007.
72. محمد متولى غنيمة ، "القيمة الاقتصادية للتعليم في الوطن العربي" ، دراسات وبحوث ، سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي ، وبنية العملية التعليمية ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، 1997 .
73. محمود السرحان ، "الولاء والانتماء لدى الشباب الأردني وأثره في بناء الشخصية" ، مطبعة التوفيق ، عمان ، .... ، 2003.
74. مركز البحوث والدراسات الاجتماعية (2003)، "الأسرة المصرية وتحديات العولمة"، أعمال الندوة السنوية التاسعة لقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة.
75. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري، المرحلة الثالثة (2010–2015)، مجلد الصحة، القاهرة، 2016.
76. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (2019)، "الطلاق المبكر في مصر: الاسباب– التداعيات– سبل المواجهة"، ملخص تنفيذي،.

77. المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة"، (أغسطس 2018)، "الزواج في مصر"، سلسلة أوراق المرأة المصرية، العدد 4.
78. المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة"، (نوفمبر 2017)، "نظرة على حالة المرأة المصرية من واقع التعداد العام للسكان 2017"، سلسلة أوراق المرأة المصرية، سلسلة أوراق المرأة المصرية، العدد 4.
79. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء (يناير 2009)، "أنماط الزواج في المجتمع المصري"، مشروع قضايا السكان والتنمية.
80. مركز معلومات دعم واتخاذ القرار مجلس الوزراء، تقارير معلوماتية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسرة المصرية بعد ثورة 25 يناير 2011، العدد 66، سبتمبر 2012.
81. سعد عبد الله الكبيسي، 2001، التغيرات الأسرية وانعكاساتها علي الشباب الإماراتي: تحليل سيسيولوجي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي. الطبعة 1.
82. مصطفى فهمى، علم النفس الإكلينيكي، القاهرة، مكتبة مصر، 1995.
83. معن خليل العمر ، التغير الاجتماعي ، ط (1) , دار الشروق للنشر والتوزيع ، الأردن , 2004.
84. معهد التخطيط القومي 2018 " تقرير حالة التنمية في مصر 2018"، القاهرة.
85. المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية: الاتجاهات الإحصائية ومنظور السياسات، القاهرة، 2017.
86. المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية، جامعة الدول العربية، فئة المسنين
87. ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصر ومردوداتها على التنمية البشرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم (234)، معهد التخطيط القومي، يونيو 2012.
88. منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تعريف الإعاقة وتصنيف أنواعها، ويبينار – الكتيب الفني المرافق، 2014.
89. منظمة الصحة العالمية، البنك الدولي، التقرير العالمي حول الإعاقة (الموجز)، 2011.
90. منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي حول التشيخ والصحة (الخلاصة)، 2015.
91. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الحوار مع الآخر ، تونس ، 2006 .

92. مهدى محمد القصاص، علم الاجتماع العائلي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، 2008.
93. نجوى حافظ وآخرون، بماذا يحلم المصريون؟، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، القاهرة ، 2010.
94. هالة رمضان، سياسات التشغيل وانعكاسها على قيم العمل: دراسة حالة على نماذج من العاملين بالجهاز الحكومي، ورقة بحثية في المؤتمر السنوي العاشر " السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2008.
95. هناء حسين نابلسي، حنان على العوالمه، أنماط الإساءة الاجتماعية والصحية والنفسية التي يتعرض لها كبار السن داخل أسرهم – دراسة ميدانية على عينة من المسنين المقيمين في دور رعاية المسنين في الأردن – المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد (9)، العدد (58).
96. هيثم عبد الرحمن عطيه ، "دور الأنشطة اللاصفية فى تنمية القيم الأخلاقية والاجتماعية والوطنية لدى طلاب مرحلة التعلم الأساسي في مدارس الغوث ، غزة ، 2014.
97. الهيئة العامة للاستعلامات – بوابتك الى مصر – اليوم الدولي للمسنين
www.sis.gov.eg/story/195242/
98. الهيئة العامة للاستعلامات، رعاية ذوى الإعاقة
www.sis.gov.eg/section/80g/100660lang=ar
99. وزارة التضامن الاجتماعي المصرية (مارس 2019)، "حماية وتنمية المرأة: مارس 2018-2019".
100. يعقوب رشوان ، "الإدارة والإشراف التربوي بين النظرية والتطبيق" ، دار العرفان ، عمان ، الأردن ، 1989 .

ثانياً– المراجع الأجنبية:

1. Reymond Boudon, Philipe Besnard et dautre: Dictionnaire de Sociologic, Larouse, France, 2005, P.97.
2. Unicef.org/eca/sites/unicef.org.eca/files/Book Let.
3. Woolfolk,A., Educational Psyschology, 7th ed- Boston, M.A : Ahym & Bacon, 1998, pp. 60-66.

ملحق الجداول

جدول رقم (1)

تطور معدل الزواج في مصر خلال الفترة (2006- 2018)

البيان	إجمالى الجمهورية	حضر	ريف
2006	7.3	5.5	8.6
2008	8.8	6.7	10.4
2010	11	10.5	11.4
2011	11.2	10.2	11.9
2013	10.7	10.3	11.1
2014	11	10.4	11.4
2015	10.9	10.8	11
2016	10.3	9.5	10.9
2017	9.6	8.8	10.2
2018	9.1	8.8	9.4

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق"، أعداد مختلفة.

جدول رقم (2)

عدد عقود الزواج وتوزيعها النسبى طبقاً لفئات سن الزوج والزوجة عام 2018

فئات السن	الزوجة		الزوج	
	عدد العقود	(%)	عدد العقود	(%)
-18	263399	29.7	10084	1.1
-20	323889	36.5	163541	18.4
-25	144379	16.3	359406	40.5
-30	67693	7.6	192416	21.7
-35	38143	4.3	66115	7.5
-40	21675	2.4	30565	3.4
-45	11531	1.3	19861	2.2
75 – 50	11946	1.35	40073	4.5
+75	215	0.02	1778	0.2
غير مبين	4445	0.5	3476	0.4
جملة	887315	100	887315	100

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على البيانات المتاحة لدى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (يونيو 2019)، "النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام 2018"، ص ص 66- 67.

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
1	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر 1977	د. محمد حسن فج النور	.....
2				
3	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل 1978		
4	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو 1978		
5	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام 1985	أبريل 1978		
6	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر 1978		
7	تطوير التنجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (1970/69 – 1975)	أكتوبر 1978	د. الفونس عزيز	د.رمزى ذكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
8	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	يونيو 1979		
9	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (1976 1970)	أغسطس 1979	د.رمزى ذكي	.....
10	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير 1980	د. على نصار	.....
11	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس 1980	د. محرم الحداد	.....
12	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (1978-71/1970)	مارس 1980	أ. عبد اللطيف حافظ،	د.أحمد الشرقاوي وأخرون
13	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو 1980	د. أفونس عزيز	د. صقر أحمد صقر وأخرون
14	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو 1980	د. موريس مكرم الله	د. سعد علام وأخرون
15	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985	.....	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
16	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر 1970 – 1979	ابريل 1981	د. رمزي ذكي	.....
17	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو 1981	أ. لبيب زمزم	د. سليمان حزين وأخرون
18	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو 1981	د. ممدوح فهمي الشرقاوي	د.رأفت شفيق، د. ثروت محمد علي وأخرون
19	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر 1981	د. فونس عزيز	د.سيد دحية وأخرون
20	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل 1982	د. محمد عبد الفتاح منجي	د.ثروت محمد على، د.راجية عابدين خير الله وأخرون
21	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر 1982	د. موريس مكرم الله	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
22	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. سعد علام، د. عبد القادر دياب وأخرين
23	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر 1983	د. محمد عبد الفتاح منجى	د. فوزي رياض، د. ممدوح فهي الشرقاوي واخرين
24	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس 1985	د. سعد طه علام	د. عبدالقادرديا‌ب، د. عبد العزيز إبراهيم
25	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر 1985	ا.د. احمد عبد الوهاب برانيه	ا.د بركات أحمد الفرا، ا.د عبد العزيز إبراهيم
26	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر 1985	د. أحمد عبد العزيز الشرقاوي	د. محمود عبد الحى صلاح، د. محمد قاسم عبد الحي وأخرون
27	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر 1985	د. سعد طه علام	د. عبد القادر دياب،د. محمد نصر فريد وأخرون
28	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر 1985	د. فوزى رياض فهمى	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
29	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر 1985	د. محمد عبد الفتاح منجي	د. فتحي الحسيني خليل، د. رأفت شفيق وأخرون
30	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر 1985	د. السيد عبد العزيز دحيه	.....
31	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (	ديسمبر 1985	د. الفونس عزيز قديس	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	جزئين)			
32	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
33	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق فياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو 1986	د.علا سليمان الحكيم	.....
34	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو 1986	د. رجاء عبد الرسول حسن	.....
35	Integrated Methodology for Energy planning in Egypt.	سبتمبر 1986	د.عماد الشرقاوى امين	د. راجيه عابدين
36	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر 1986		.....
37	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس 1988	د.هدى محمد صالح	.....
38	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس 1988	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. مجدي محمد خليفة، حامد إبراهيم وأخرون
39	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى 1985/80	مارس 1988	د.احمد حسن ابراهيم	.....
40	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو 1988	د. سعد طه علام	د. بركات الفرا، د. هدى محمد صالح وأخرون
41	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر 1988	د.على ابراهيم عرابي	.....
42	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر 1988	د.محمد سمير مصطفى	.....
43	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر 1988	د. حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيد الخلوى، د. حسينطهالخبيروأخرون
44	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر 1988	د. ثروت محمد على	.....
45	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية	فبراير 1989	د.سيد حسين احمد	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والاجتماعية			
46	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير 1989	د.احمد حسن ابراهيم	.....
47	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر 1989	د. سعد طه علام	د. هدى محمد صالح وأخرون
48	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير 1990	د.سيد حسين احمد	د. سيد عزب، د. بركات الفرا وأخرون
49	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس 1990	د.ابراهيم حسن العيسوى	د. عثمان محمد عثمان، د. سهير أبو العنين وأخرون
50	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس 1990	د.احمد برانية	.....
51	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الآولى	مايو 1990	د.السيد عبد المعبود ناصف	د. فادية محمد عبد السلام، د. مجدى محمد خليفة وأخرون
52	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر 1990	د.حسام محمد مندور	د. محمد عبد المجيبد الخلوى، د. حامد إبراهيم وأخرون
53	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر 1990	د.راجية عابدين خير الله	د. عماد الشرقاوي أمين، د. فائق فريد فرج الله وأخرون
54	التخطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر 1990	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محمد عبد العزيز عيد وأخرون
55	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد الرحيم مبارك هاشم، د. صلاح اسماعيل
56	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر 1990	د.عثمان محمد عثمان	د. أحمد حسن إبراهيم، د. هدي محمد صبحي مصطفي وأخرون
57	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د.رأفت شفيق بسادة	د. حسام محمد المندور
58	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر 1990	د. فتحي الحسين خليل	د. ثروت محمد على وأخرون
59	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات	نوفمبر 1990	د.السيد عبد المعبود	.....

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المصرى(مرحلة ثانية)		ناصف	
60	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر 1990	د.محمد سمير مصطفى	د. محمود علاء عبد العزيز، د. عبد القادر دياب
61	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير 1991	د.مجدي محمد خليفه	.....
62	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير 1991	د. سعد طه علام	د. هدى صالح النمر، د. عماد الدين مصطفي
63	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل 1991	د.سيد حسين احمد	د. محمد نصر فريد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
64	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر 1991	د.صالح حسين مغيب	د. فريد أحمد عبد العال
65	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر 1991	د. سعد طه علام	د. براكات أحمد الفرا، د. هدي صالح النمر وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
66	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر 1991	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. محمد ابو الفتح الكفراوي وأخرون
67	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر 1991	د.سعد حافظ	د. على نصار
68	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر 1991	د.اماني عمر	د. رمضان عبد المعطي، د. امال حسن الحريري وأخرون
69	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير 1992	د.راجيه عابدين خير الله	.....
70	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير 1992	د. عزه عبد العزيز سليمان	د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
71	انعكاسات أزمة الخليج(1991/90) على الاقتصاد المصرى	يناير 1992	د.مصطفى أحمد مصطفى	د. سلوي محمد مرسي، د. مجدى محمد خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
72	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو 1992	د.عبد القادر دياب	د. عبد الفتاح حسين، د. هدى صالح النمر وأخرون
73	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو 1992	د.ابراهيم حسن العيسوي	د. رمزي زكي، د. حسين الفقير
74	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر 1992	د.فتحى الحسيني خليل	.....
75	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر 1992	د.عثمان محمد عثمان	د. رافت شفيق بسادة، د. سهير أبو العنين وأخرون
76	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر 1992	د.السيد عبد المعبود ناصف	فاديةمحمدعبدالسلام
77	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير 1993	سعد طه علام	د. سيد حسين أحمد، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
78	احتياجات المرحلة المقبلة للاقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى للتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير 1993	د.محرم الحداد	د. على نصار، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
79	بعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو 1993	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نوال على حله وأخرون
80	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو 1993	د.محمد عبد العزيز عيد	د. سالم عبد العزيز محمود، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
81	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو 1993	د. اجلال راتب العقيلي	د. الفونس عزيز ، د. فادية عبد السلام وأخرون
82	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993	د.اماني عمر	د عفاف فؤاد، د صلاح العدوي وأخرون
83	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر 1993	د. سعد طه علام	
84	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر 1993	د.محمد سمير مصطفى	د. هدى صالح النمر وأخرون، د. عبد القادر محمد دياب

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
85	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير 1994	د. إجلال راتب العقيلي	د. أحمد هاشم، د. مجدي خليفة وأخرون
86	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو 1994	د.محرم الحداد	د. عبد القادر محمد دياب، د. أماني عمر زكي وأخرون
87	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر 1992 فى مدينة السلام)	سبتمبر 1994	د.وفاء احمد عبد الله	.....
88	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر 1994	راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زعلول، د. ثروت محمد على وأخرون
89	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر 1994	د. رمزي زكي	د. عثمان محمد عثمان وأخرون، د. أحمد حسن إبراهيم
90	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر 1994	د.محمد عبد العزيز عيد	.....
91	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر 1994	د.عبد القادر دياب	.....
92	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر 1994	د.سعد طه علام	د. محمد محمود رزق، د. نجوان سعد الدين وأخرون
93	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير 1995	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نفسية سيد أبو السعود وأخرون
94	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير 1995	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي عمر، د. حسين صالح وأخرون
95	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل 1995	د.محمود عبد الحى صلاح	.....
96	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية 1995	د.ثروت محمد على	د. محمد نصر فريد، د. نبيل عبد العليم صالح وأخرون
97	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس 1995	د.إجلال راتب	د. مصطفي أحمد مصطفي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
98	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير 1996	فتحي الحسينى خليل	د. صالح حسين مغيب، د. محمد عبد المجيد الخلوى وأخرون
99	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على	يناير 1996	د.سعد طه علام	د. محمود مرعى، د. منى الدسوقي

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	قطاع الزراعى			
100	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو 1996	د.محرم الحداد	د. أماني عمر زكي، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج وأخرون
101	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو 1996		
102	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو 1996	د.محمد عبد العزيز عيد	د. لطف الله إمام صالح، د. دسوقي عبد الجليل وأخرون
103	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر 1996	د.سعد طه علام	د. بركات احمد الفرا، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
104	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر 1996	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. حسين صالح وأخرون
105	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية(المرحلة الأولى)	نوفمبر 1996	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة وأخرون، د. ماجدة إبراهيم سيد فراج
106	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر 1996	د.نادرة وهدان	د. وفيق أشرف حسونة، د. وفاء عبد الله وأخرون
107	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر 1996	د.راجية عابدين خير الله	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود
108	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس 1997	د.محمد عبد العزيز عيد	د. وفيق أشرف حسونة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
109	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس 1997	د.ثروت محمد على	إبراهيم صديق على، د. بهاء مرسي وأخرون
110	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر 1997	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. فتحي الحسن خليل، د. ثروت محمد على وأخرون
111	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون
112	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير 1998	د.هدي صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. محمد سمير مصطفي
113	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير 1998	د.سعد طه علام	د. هدي النمر، د. منى الدسوقي وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
114	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو 1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
115	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطرد التنمية (المرحلة الثالثة)	يونيو 1998	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. اماني عمر زكي عمر وأخرون
116	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن21	يونية 1998	د.وفاء احمد عبد الله	د. عبد العزيز عيد، د. نادرة وهدان وأخرون
117	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية 1998	د.ابراهيم العيسوى	د. أحمد حسن إبراهيم، د. سهير أبو العنين وأخرون
118	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو 1998	د.عبد القادر دياب	د. محمد سمير مصطفي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
119	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر 1998	د.سعد طه علام	د. عبد القادر دياب، د. هدي النمر وأخرون
120	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر 1998	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
121	حولت الى مذكرة خارجية رقم (1601)	ديسمبر 1998	د.ايمان احمد الشربيني	.....
122	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر 1998	د.عبد الله الداعوشى	د.أماني عمر، د. سمير ناصر وأخرون
123	بناء وتطبيق نموذج متعددالقطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر 1998	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة ، د. سهير أبو العينين وأخرون
124	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصروانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر1998	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
125	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير 1999	د.سيد محمد عبد المقصود	.....
126	الآفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر 1999	د.سعد طه علام	د. هدى النمر ، د. عماد مصطفي وأخرون
127	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر 1999	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. فادية عبد السلام وأخرون
128	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر 1999	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. محمد يحيى عبد الرحمن وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
129	تطوير نموذج لاختيار السياسات ة للاقتصاد المصرى	يناير 2000	د.ماجدة ابراهيم	د. عبد القادر حمزة، د. سهير أبو العنين وأخرون
130	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة 1986-1996	يناير 2000	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
131	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير 2000	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي حسين عبد الجليل، د. زينات محمد طبالة وأخرون
132	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو 2000	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
133	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو 2000	د.محمد محمود رزق	د. ممدوحالشرقاويوأخرون
134	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو 2000	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. وفاء أحمد عبد الله وأخرون
135	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	د. دسوقي عبد الجليل، د. إيمان منجي وأخرون
136	الجمعيات الأهلية وآوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير 2001	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفى. حسنين، د. خفاجى، محمد عبد اللطيف.
137	آفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير 2001	د.احمد عبد الوهاب برانيه	د. مصطفي، عماد الدين.، د. سعد الدين، نجوان.
138	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير 2001	د.نادرة وهدان	د. وفيق اشرف حسونة، د. عزة الفندري وأخرون
139	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير 2001	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. فتحية زغلول وأخرون
140	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى – دراسة بعض حالات الشراكه	يناير 2001	د.اجلال راتب	د. محمود عبد الحي، د. مجدي خليفة وأخرون
141	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد 1996)	يناير 2001	د.السيد محمد كيلاني	د. سيد محمد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
142	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير 2001	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. محمد محمود رزق وأخرون
143	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر 2001	د.هدى صالح النمر	د. سيد حسين، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
144	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر 2001	د.محمد عبد العزيز عيد	محرم الحداد، د. ماجدة إبراهيم وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
145	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. محاسن مصطفي حسنين، د. يمن حافظ الحماقي وأخرون
146	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. محمد حمدي سالم، د. محمد يحي عبد الرحمن وأخرون
147	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس 2002	د.عبد القادر دياب	د. نجوان سعد الدين، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
148	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. أماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
149	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس 2002	د.محمود محمد عبد الحى	د. إجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي
150	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل 2002	د.وفاء احمد عبد الله	د. نادرة عبد الحليم وهدان، د. عزة الفندري وأخرون
151	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام 1998 – 1999	أبريل 2002	د. سهير ابو العينين	.....
152	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو 2002	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر محمد دياب، د. محمد سمير مصطفي وأخرون
153	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو 2002	د.محرم الحداد	د. حسام مندرة، د. فادية عبد العزيز وأخرون
154	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل)	يوليو 2002	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. إيمان أحمد الشربيني، د. محمد حسن توفيق
155	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو 2002	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات طبالة وأخرون
156	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو 2002	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. اجلال راتب العقيلي، د. محاسن مصطفي حسنين وأخرون
157	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو 2002	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. مجديمحمدخليفةوأخرون
158	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو 2002	د.السيد عبد العزيز دحيه	د. نفين كمال، د. سهير أبو العنين وأخرون
159	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى	يوليو 2002	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة عبد

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	المعاصر			الحليم وهدان وأخرون
160	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو 2002	د.محمد محمد الكفراوي	د. اماني عمر زكي، د. عبد القادر حمزة وأخرون
161	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو 2002	د.سمير عريقات	د. مني عبد العال الدسوقي، د. محمد مرعي وأخرون
162	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير 2003	د.سيد محمد عبد المقصود	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
163	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو 2003	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أو السعود وأخرون
164	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو 2003	د.عبد القادر دياب	د. سيد حسين أحمد، د. ياسر كمال السيد وأخرون
165	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو 2003	د.محمد عبد العزيز عيد	د. ماجدة إبراهيم، د. زينات محمد طلبة وأخرون
166	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو 2003	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. وفاء أحمد عبد الله، د. أحمد برانية وأخرون
167	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو 2003	د. سهير ابو العينين	د. نيفين كمال حامد وأخرون، د. فتحية زغلول وأخرون
168	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو 2003	د.عزه عبد العزيز سليمان	د. سيد محمد عبد المقصود ، د. السيد محمد الكيلاني وأخرون
169	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو 2003	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. ماجدة إبراهيم وأخرون
170	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو 2003	د.فادية عبد السلام	د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون، د. اجلال راتب
171	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو 2003	د.هدي صالح النمر	أحمد عبد الوهاب برانية، د. سيد حسين
172	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو 2003	د.ممدوح فهمي الشرقاوى	د. حسام محمد مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
173	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو 2003	د.عزيزة على عبد الرازق	د. اجلال راتب، د. محرم الحداد وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
174	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو 2003	د.مصطفى احمد مصطفى	د. إبراهيم حسن العيسوي، د. محمد على نصار وأخرون
175	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. قتحية زغلول، د. إيمان الشربيني وأخرون
176	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو 2004	د.نفيسه ابو السعود	د. خالد محمد قهمي، د. حنان رجائي وأخرون
177	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو 2004	د.عبد القادر حمزه	د. أماني عمر، د. محمد الكفراوي وأخرون
178	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو 2004	د.عبد القادر دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. سيد حسين وأخرون
179	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو 2004	د.فادية عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
180	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو 2004	د.محمد سمير مصطفى	د. السيد محمد الكيلاني، د. عبد الحميد القصاص وأخرون
181	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو 2004	د.زينات محمد طباله	د. لطف الله إمام صالح، د. عزة عمر الفنردي
182	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو 2004	د.محرم الحداد	د. نفيسة أبو السعود، د. نعيمة رمضان وأخرون
183	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
184	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	يناير 2005	د.محرم الحداد	د. حسام المندور، د. فادية عبد السلام وأخرون
185	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير 2005	د.محرم الحداد	.....
186	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس2005	د. لطف الله امام صالح	.....
187	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل –	يونية 2006	د.عبد الحميد سامى	د. ماجدة إبراهيم سيد، د. زينات

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة		القصاص	طبالة وأخرون
188	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية 2006	د.علا سليمان الحكيم	د. السيد محمد الكيلاني، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
189	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه 2006	د.محمود عبد الحى	د. زينات طبالة، د. سمير رمضان وأخرون
190	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه 2006	د.فاديه محمد عبد السلام	د. اجلال راتب العقيلي، د. مصطفي أحمد مصطفي وأخرون
191	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية 2006	د.هدى صالح النمر	د. عبد القادر دياب، د. سيد حسين وأخرون
192	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. عزة يحيي وأخرون
193	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو 14000) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية 2006	د.نفيسه ابو السعود	د. أحمد حسام الدين نجاتي، د. زينب محمد نبيل
194	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية 2006	د.محرم الحداد	د. حسام مندور، د. حنان رجائي وأخرون
195	السوق المصرية للغزل	يونية 2006	د.عبد القادر دياب	د. عبد القادر حمزة، د. محمد الكفراوي وأخرون
196	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس 2007	د.سلوى مرسي محمد فهمي	د. سمير مصطفي، د. فادية عبد السلام وأخرون
197	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس 2007	د.محمد محمد الكفراوي	د. عبد القادر حمزة، د. أماني عمر وأخرون
198	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس 2007	د.اجلال راتب	د. نجلاء علام، د. نبيل الشيمي وأخرون
199	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس2007	د. إبراهيم العيسوى	د. سيد عبد العزيز دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
200	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس 2007	د. صادق رياض ابو العطا	د. هدي النمر، د. محمد مرعي وأخرون
201	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس2007	د.فريد احمد عبد العال	د. السيد محمد الكيلاني ، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
202	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس2007	د.راجيه عابدين خير الله	د. فتحية زغلول، د. نجوان سعد الدين وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
203	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر 2007	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. إيمان أحمد الشربيني وأخرون
204	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر 2007	د.عزه عمر الفندري	د. وفاء أحمد عبد الله، د. نادرة وهدان وأخرون
205	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر 2007	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. نجلاء علام، د. عبد السلام محمد السيد وأخرون
206	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير 2008	د.ايمان احمد الشربيني	د. سحر عبد الحليم البهائي، د. أحمد سليمان وأخرون
207	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر 2008	د. محمود ابراهيم فرج	د. عبد الغني، عبد الغني محمد.، د. نادية فهمي وأخرون
208	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (2006 – 2031)	سبتمبر 2008	د.فريال عبد القادر احمد	د. سعاد أحمد الضوي، د. عبد الغني محمد عبد الغني وأخرون
209	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر 2008	د. محرم الحداد	د. حسام المندور، د. اجلال راتب وأخرون
210	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر 2008	د.نادرة وهدان	د. زينات طبالة ، د. عزة الفندري وأخرون
211	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات - الدروس المستفاده	نوفمبر 2008	د.فاديه عبد السلام	د. محمد عبد الشفيع، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
212	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر 2008	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سيد حسين وأخرون
213	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير 2009	د. عبد القادر دياب	د. هدي صالح النمر، د. سيد حسين
214	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس 2009	د. نجوان سعد الدين عبد الوهاب	د. سعد طه علام، د. ممدوح الشرقاوي وأخرون
215	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (1988 – 2005)	أغسطس 2009	د. محمود ابراهيم فرج	د. فادية محمد عبد السلام، د. مني توفيق يوسف وأخرون
216	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس 2009	د. عبد الغنى محمد عبد الغنى	د. شحاته محمد شحاته، د. كامل البشار وأخرون
217	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر 2009	د. محرم الحداد	د. حسام مندورة، د. إجلال راتب وأخرون
218	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير 2010	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزة عمر الفندري، د. زينات محمد طلبة وأخرون
219	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية	فبراير 2010	د. سيد محمد عبد	فريد أحمد عبد العال، د. خضر عبد

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية		المقصود	العظيم أبو قورة وأخرون
220	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس 2010	د. محمد عبد الشفيع عيسى	د. ممدوح فهمي الشرقاوي، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
221	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر 2012 – 2032	يولية 2010	د.مجدي عبد القادر	د. محمود إبراهيم فراج، د. منى توفيق
222	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه 2010	د.دسوقى عبد الجليل	د. زينات طبالة، د. إيمان الشربيني وأخرون
223	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه 2010	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح شرقاوي، د. هدي النمر وأخرون
224	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر2010	د.خضر عبد العظيم ابو قوره	د. على عبد الـــــــرازق جلبى، د. زينات محمد طبـــــــالة وأخرون
225	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر 2010	د. محرم الحداد	د. حسام مندور، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
226	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير 2011	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. سهير أبو العنين وأخرون
227	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير 2011	د. نفين كمال	د. على نصار، د. محمود صالح وأخرون
228	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس 2011	د. محرم الحداد	د. سيد دحية، د. حسام مندور وأخرون
229	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس 2011	د.مجدي عبد القادر	عزيزة على عبد الرزاق، د. مني عبد العال الرزاق وأخرون
230	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام 2000 حتى عام 2011/2010	أكتوبر 2011	د.اجلال راتب	د. عبد العزيز إبراهيم، د. محمد عبد الشفيع عيسي وأخرون
231	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. سهير أبو العينين
232	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفاده من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه 2012	د.ابراهيم العيسوي	د. السيد دحية، د. نفين كمال وأخرون
233	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس 2012	د.اماني حلمى الريس	د. على نصار، د. زينات طبالة وأخرون
234	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه 2012	د.وفاء احمد عبد الله	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح
235	السوق المحلية للقمح ومنتجاته	يونيه 2012	د. عبد القادر محمد دياب	د. ممدوح الشرقاوي، د. هدى النمر وأخرون
236	أثر تطبيق اللامركزية على تنمية المحافظات المصرية (بالتطبيق على	يونيه 2012	د.فريد احمد عبد	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	قطاع التنمية المحلية)		العال	
237	إدارة الموارد الطبيعية فى ضوء استدامة البيئة والأهداف الإنمائية للألفية	يونيه 2012	د.نفيسه سيد ابو السعود	د. سحر البهائي، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
238	رؤية مستقبلية للأدوار المتوقعة للجهات الممولة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة فى مصر فى ظل التغيرات الراهنة	يونيه 2012	د. ايمان أحمد الشربينى	د. نجوان سعد الدين، د. محمد حسن توفيق
239	تطوير النظام القومى لإدارة الدولة بالمعلومات وتكنولوجياتها كركيزة أساسية لتنمية مصر	سبتمبر 2012	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. سيد دياب وأخرون
240	(الرؤية المستقبلية للعلاقات الاقتصادية الخارجية ودوائر التعاون الاقتصادى المصرى فى ضوء المستجدات العالمية والإقليمية والمحلية)	سبتمبر 2012	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
241	المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر	سبتمبر 2012	د.وفاء احمد عبد الله	
242	التغيرات الهيكلية للقوة العمل على مستوى المحافظات فى مصر وآفاق المستقبل	سبتمبر 2012	د.مجدي عبد القادر	د. زينات طبالة، د. عزت زيان وأخرون
243	تطوير إستراتيجية التنمية الصناعية بمصر مع التركيز على قطاع الغزل	نوفمبر 2013	د. محرم الحداد	د. زلفي شلبي، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
244	أثر المناطق الصناعية على تنمية المحافظات المصرية(بالتطبيق على محافظات إقليم قناة السويس)	نوفمبر 2013	د.فريد احمد عبد العال	د. سيد عبد المقصود، د. علا سليمان الحكيم وأخرون
245	نموذج رياضى احصائى للتنبؤ بالأحمال الكهربائية باستخدام الشبكات العصبية	نوفمبر 2013	د.محمد محمد ابو الفتوح الكفراوي	
246	دور الجمعيات الأهلية فى دعم التعليم الأساسى " دراسة ميدانية"	نوفمبر 2013	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
247	" دور السياسات المالية فى تحقيق النمو والعدالة فى مصر" مع التركيز على الضرائب والاستثمار العام	نوفمبر 2013	د.سهير ابو العينين	د. نفين كمال، د. هبة الباز وأخرون
248	"بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى"	نوفمبر 2013	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام، د. محمد عبد الشفيع وأخرون
249	الصناعات التحويلية والتنمية المستدامة فى مصر	ديسمبر 2013	د. ممدوح فهمي الشرقاوى	د. نجوان سعد الدين، د. إيمان احمد الشربيني وأخرون
250	الصناديق والحسابات الخاصة"فلسفة الإنشاء – الأسباب – جدواها ومستقبلها"	ديسمبر 2013	د.ايمان احمد الشربيني	د. عزيزة عبد الرزاق، د. محمد حسن توفيق
251	الاقتصاد الأخضر ودورة فى التنمية المستدامة	فبراير 2014	د. حسام الدين نجاتى	د. محمد سمير مصطفى، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
252	إدارة الزراعة المصرية فى اطار التغيرات المحلية والدولية	فبراير 2014	د. عبد القادر محمد دياب	
253	تفعيل العلاقات الاقتصادية المصرية مع دول مجموعة البريكس	ديسمبر 2014	د.اجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. مصطفى أحمد مصطفى وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
254	التخطيط للتنمية المهنية للمعلمين فى مصر" معلم التعليم الأساسى نموذجا"	ديسمبر 2014	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
255	استكشاف فرص النمو من خلال الخدمات اللوجستية بالتطبيق على الموانئ المصرية	ديسمبر 2014	د.منى عبد العال دسوقى	د. علي نصار، د. أحمد فرحات وأخرون
256	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري بعد ثورة يناير 2011	يناير 2015	د.حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. عبد الفتاح حسين وأخرون
257	التدهور البيئى فى مصر منهج دليلى لتقدير تكاليف الضرر	ابريل 2015	د.محمد سمير مصطفى	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. نفيسة سيد أبو السعود وأخرون
258	بطاقة الأداء المتوازن كأداة لإعادة هندسة القطاع الحكومى فى مصر "دراسة حالة" " معهد التخطيط القومى"	مايو 2015	د.ايمان احمد الشربيني	
259	تقييم الأهداف الإنمائية لما بعد 2015 فى سياق توجهات التنمية فى مصر	يوليو 2015	د. هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمود زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
260	العلاقات الاقتصادية المصرية التركية بالتركيز على تقييم اتفاقية التجارة الحرة	أغسطس 2015	د. أجلال راتب	د. فادية عبد السلام ، د. سلوى محمد مرسي وأخرون
261	إطار لرؤية مستقبلية لاستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فى مصر	أكتوبر 2015	د. نفين كمال	د. سهير أبو العينين، د. نفيسة أبو السعود وأخرون
262	السوق المحلية للسلع الغذائية" جوانب القصور، والتطوير "	سبتمبر2014	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدى صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
263	المرصد الحضرى لمدينة الأقصر محافظة الأقصر	ابريل 2016	د. سيد عبد المقصود	د. فريد أحمد عبد العال، د. محمود عبد العزيز عليوه وأخرون
264	الطاقة المتجددة بين نتائج وإبتكارات البحث العلمى والتطبيق الميدانى فى الريف المصرى	إبريل 2016	د. عبد القادر محمد دياب	د. هدي صالح النمر، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
265	نحو تحسين أوضاع الأمن الغذائى والزراعة المستدامة والحد من الجوع والفقر فى مصر – سبل وآليات تحقيق الثانى من أهداف التنمية المستدامة- (2016 – 2030)	يوليو 2016	أ.د. هدى صالح النمر	د. عبد العزيز إبراهيم، د. بركات أحمد الفرا وأخرون
266	التغيرات فى أسعار النفط وأثارها على الاقتصاد (العالمى والعربى والمصرى)	يوليو 2016	د. حسن صالح	د. إجلال راتب، د. فادية عبد السلام وأخرون
267	مستقبل التنمية فى المنطقة الجنوبية لمحافظة البحر الاحمر (الشلاتين وحلايب)	يوليو 2016	أ.د. منى دسوقى	د. سيد عبد المقصود، د. فريد أحمد عبد العال وأخرون
268	نحو إطار متكامل لقياس ودراسة أثر أهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015	يوليو 2016	د. ماجد خشبة	د. على نصار، د. هدى النمر وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	على أوضاع التنمية المستدامة فى مصر خلال الفترة 2015/ 2030			
269	متطلبات تطوير الحاسبات القومية فى مصر	يوليو 2016	د. سهير أبو العينين	د. عبد الفتاح حسين، د. أمل زكريا
270	آليات التنمية الاقليمية المتوازنة	أغسطس2016	د. فريد عبد العال	د. سيد محمد عبد المقصود، د. أحمد عبد العزيز البقلى وأخرون
271	تفاعلات المياه والمناخ والانسان فى مصر (اعادة التشكيل من أجل اقتصاد متواصل)	أغسطس2016	د سمير مصطفى	د. نفيسة سيد محمد أبو السعود، د. أحمد حسام الدين محمد نجاتي وأخرون
272	تفعيلاستراتيجية الذكاء الاقتصادى على المستوى المؤسسوالقومى فى مصر	أغسطس2016	د محرم الحداد	د. محمد عبد الشفيع عيسي، د. زلفي عبد الفتاح شلبي وأخرون
273	اشكالية المواطنة فى مصر – الحقوق والوجبات	أغسطس2016	د.دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
274	كفاءة الاستثمار العام فىمصر (المحددات والفرص وامكانيات التحسين)	سبتمبر2016	د.أمل زكريا	د. هدى صالح النمر، د. هبة صالح مغيب وأخرون
275	الاجراءات الداعمة لاندماج المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر غير الرسمية فى القطاع الرسمى فى مصر	أكتوبر2016	د.إيمان الشربينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. زلفى شمبى وأخرون
276	الادارة المتكاملة للمخلفات الصلبة ودورها فى دعم الاقتصاد القومى	يوليو2017	د. نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفى، د. مها الشال وأخرون
277	متطلبات التحول لاقتصاد قائم على المعرفة فى مصر	يوليو2017	د.علاء زهران	د. محمد ماجد خشبة، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
278	آليات وسبل اصلاح قطاعالأعمال العام فى جمهورية مصر العربية	يوليو2017	د. أحمد عاشور	د. أمل زكريا عامر ، د. سهير أبو العينين وأخرون
279	سبل وآليات تحقيق أنماط الاستهلاك المستدام فى مصر	أغسطس2017	د.هدى صالح النمر	د. علاء الدين زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
280	الخيارات الاستراتيجية لاصلاح منظومة التعليم ما قبل الجامعى فى مصر	أغسطس2017	ا.د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. محرم صالح الحداد وأخرون
281	المسئولية المجتمعية للشركات ودورها فى تحقيق التنمية المحلية فى مصر	سبتمبر2017	د.حنان رجائى عبد اللطيف	د. سعد طه علام، د. نجوان سعد الدين وأخرون
282	تنمية وترشيد استخدامات المياه فى مصر	سبتمبر2017	د عبد القادر دياب	د. أحمد برانية، د. بركات الفرا وأخرون
283	اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية وآثارها على الاقتصادات الافريقية عموما والاقتصاد المصرى خصوصا	سبتمبر 2017	د محمد عبد الشفيع	د. اجلال راتب، د. فادية عبد السلام

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
284	دراسة مدى تطبيق الحوكمة على الإنتاج والإستهلاك المستدام للموارد الطبيعية فى مصر	أكتوبر2017	د.حسام نجاتى	د. سحر البهائي، د. حنان رجائي وأخرون
285	صناعة الرخامفىمصر "الواقع والمأمول" بالتطبيق على المنطقة الصناعية بشق الثعبان	ديسمبر2017	د إيمان أحمد الشؤبينى	د. ممدوح الشرقاوى، د. محمد نصر فريد وأخرون
286	تطوير منظومة التعليم العالى فى مصر	ديسمبر 2017	د.محرم صالح الحداد	د. دسوقى عبد الجليل، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
287	الطاقة المحتملة للصحارى المصرية بين تخمة الوادىوقحالة البيئة	ديسمبر2017	د.محمد سمير مصطفى	د. عبد القادر دياب، د. أحمد عبد العزيز البقلي
288	نحو تحسين أنماط الانتاج المستدام بقطاع الزراعة فى مصر	يونيو2018	د هدى صالح النمر	د. علاء الدين محمد زهران، د. خالد عبد العزيز عطية وأخرون
289	مبادرة الحزام والطريق وانعكساتها المستقبلية الاقتصادية والسياسية على مصر	يونيو2018	د محمد ماجد خشبة	د. محمد على نصار، د. هبة جمال الدين وأخرون
290	دراسة تحليلية لموقع مصر فى التجارة البينية بين الدول العربية باستخدام تحليل الشبكات	يونيو2018	د أمانى حلمى الريس	د. فادية محمد عبد السلام، د. حسن محمد ربيع حسن وأخرون
291	سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية فى مصر	يوليو2018	د فادية عبد السلام	د. حجازى الجزار، د. محمود عبد الحى صلاح وأخرون
292	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر (بالتركيز على العمالة)	يوليو 2018	د محرم الحداد	د. اجلال راتب، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
293	التأمين وادارة المخاطر فى الزراعة المصرية	يوليو 2018	د سمير عريقات	د. سعد طه علام، د. أحمد عبد الوهاب برانية وأخرون
294	اهمية المشكلات النفسية والاجتماعية لدى الشباب المصرى 18-35 سنة - دراسة تطبيقية على محافظة القاهرة	أغسطس2018	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله إمام صالح وأخرون
295	التعاون المصرى الافريقى فى مجال استئجار الأراضى والتصنيع الغذائى	سبتمبر2018	د. سمير مصطفى	د. نفيسة سيد أبو السعود، د. حمداوى بكري وأخرون
296	لا مركزية الادارة البيئية فى مصر وسبل دعمها	سبتمبر2018	د.نفيسة أبو السعود	د. محمد سمير مصطفي، د. سحر إبراهيم البهائي وأخرون
297	تقييم السياسات النقدية المصرية منذ عام 2003مع اهتمام خاص بدورها فى مساندة أهداف خطط التنمية	سبتمبر2018	د.حجازى عبد الحميد الجزار	د. علي فتحي البجلاتي، د. أحمد عاشور وأخرون
298	الممارسات الاحتكارية فى أسواق السلع الغذائية الأساسية فى مصر	أسبتمبر 2018	د. عبد القادر دياب	د. أحمد عبد الوهاب برانية، د. هدى صالح النمر وأخرون
299	سياسات تنمية الصادرات فى مصر فى	أكتوبر 2018	د. نجلاء علام	د. محمد عبد الشفيع، د. مجدى خليفة وأخرون

م	عنوان السلسلة	التاريخ	الباحث الرئيسي	الباحثون المشاركون
	ضوء المستجدات الاقليمية والعالمية			
300	تفعيل منظومة جودة التصدير فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على قطاع المنسوجات	ديسمبر 2018	د. إيمان الشربينى	د. زلفى شلبى، د. محمد حسن توفيق وأخرون
301	دور العناقيد الصناعيةفى تنمية القدرة التنافسية لصناعة الأثاث فى مصر – بالتطبيق على محافظة دمياط	فبراير2019	د. محمد حسن توفيق	د. إيمان الشربيني، د. سمير عريقات وأخرون
302	سياحة التراث الثقافى المستدامة مع التطبيق على القاهرة التاريخية	يونيو 2019	د. سلوى محمد مرسى	د. إجلال راتب العقيلى، د. زينب محمد نبيل الصادى وأخرون
303	تطور منهجية جداول المدخلات والمخرجات ومقتضيات تفعيل استخدامها فى مصر	يوليو 2019	د. حجازى عبد الحميد الجزار	د. سهير ابوالعيبين ، د. أحمد ناصر وأخرون
304	مستقبل القطن المصرى فى سياق استراتيجية التنمية الزراعية فى مصر	يوليو 2019	د. سعد طه علام	د. سمير عبد الحميد عريقات، د. نجوان سعد الدين وأخرون
305	التغير الهيكلى لقطاع المعلومات فى مصر بالنركيز على الصادرات	أغسطس2019	د. محرم الحداد	
306	منافع وأعباء التمويل الخارجى فى مصر	أغسطس2019	د. فادية عبد السلام	د. محمود عبد الحى، د. محمد عبد الشفيع عيسى وأخرون
307	نحو منهجيه لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف أمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 – حالة مصر	أغسطس2019	د عبد الحميد القصاص	د. أحمد سيمان، د. علا عاطف وأخرون
308	تطوير التعليم الأساسى فى مصر فى ضوء الاتجاهات التربوية الحديثة	سبتمبر 2019	د. دسوقى عبد الجليل	د. خضر عبد العظيم أبو قورة، د. لطف الله محمد طبالة وأخرون
309	النمو السكانى والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية فى مصر خلال 2006-2017	سبتمبر 2019	د. عزت زيان	د. أحمد عبد العزيز البقلي، د. حامد هطل وأخرون
310	الزراعة التعاقدية كمدخل للتنمية الزراعية المستدامة فى مصر	أكتوبر 2019	د. هدى النمر	د. بركات أحمد الفرا، د. محمد ماجد خشبة وأخرون
311	فرص ومجالات التعاون الزراعي المصري الأفريقي وآليات تفعيله	مارس 2020	د. هدى النمر	د. أحمد عبد الوهاب برانيه د. بركات أحمد الفرا و أخرون
312	متطلبات تنمية القرية المصرية في إطار رؤية مصر 2030	مارس 2020	د. حنان رجائي عبد اللطيف	د. سعد طه علام د. سمير عبد الحميد عريقات واخرون
313	الاسرة المصرية وادوار جديده فى مجتمع يتغير(بالتركيز على منظومة القيم)	مايو 2020	أ.د/ زينات محمد طبالة	أ.د/ دسوقى عبد الجليل أ.د/ عزة عمر الفندرى واخرون

ABSTRACT

This study provides an analysis for the most important social changes that surround the Egyptian family, with a focus on demographic change that resulted in a change in the structure of the population, and the increasing number of divorced, elderly, and people with special needs. These changes imposed burdens on the family which represented in caring for these groups and playing important roles in the reduction of some problems and challenges.

In this regard, and after presenting a picture for the social changes that surrounds the family, and reviewing the demographic change the study dealt with the importance of the family's role in social upgrading, and then its role in strengthening the values system.

The analysis also covered the importance of the educational system, with concentrating on the teacher's role, and extra-curricular activities in instilling some moral values among students. Also, by addressing the status of (marriage and divorce, as well as the elderly and people with special needs, andIn addition to the nature of the institutional role presented in each case) the study emphasized the importance of planning in the success of the family role.

The study also relied on a diverse multidisciplinary scientific research team of (psychology, statistics, educational planning, economics, health planning, Sociology, and Mass Communication) and on holding several discussion sessions and dialogues to refine the work in the study sections.

In addition to the foregoing, the analysis presented in this study ended with a set of results and conclusions that draw a clear picture in front of the planners and decision-makers on the importance of the family's role in preparing individuals and helping them to adapt with contemporary changes without prejudice to the values system.

Finally, it should be noted that each chapter of this study is considered as a brief study for those who want to read the image with all its interactions and overlaps, especially from the planners, In order to give the family its importance in the planning process, Particularly in setting a sustainable development strategy after it has been Neglected in the national strategy.

Keywords:

Social change - Family Roles - Values - Extracurricular Activities - Marriage and Divorce - The Elderly**.**

Arab Republic of Egypt

Institute of National Planning

Planning and Development Issues Series

The Egyptian Family New Roles in Society Changed

(Focusing on the Value System)

No: (313) - May 2020